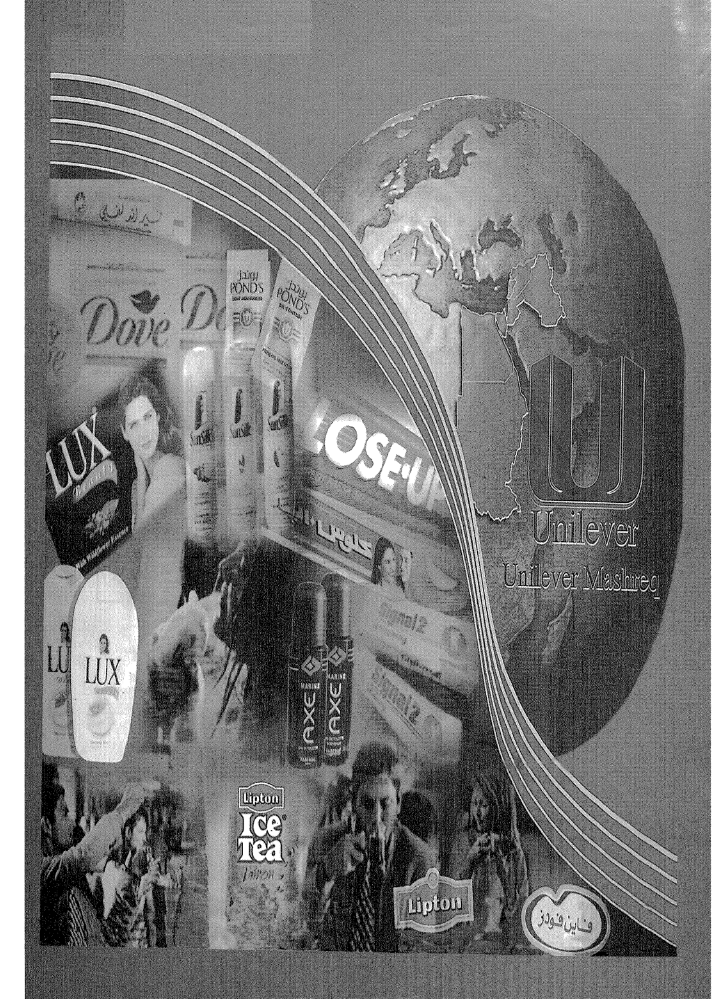




شركة النقل والهندسة
تقدم لعملائها الكرام
باكورة إنتاجها الجديد
195/65 R15 / 91H
راديال




Dove
POND'S
LUX
CLOSE-UP
Unilever
Unilever Mashreq
Signal 2
LUX
AXE
Lipton
Ice Tea
Lipton



Restaurant -Disco- Cafeteria	٣ مطاعم متخصصة على أعلى مستوى
Coffee Shop	ديسكو-كافيتريا-كوفى شوب
All rooms with private	جميع الغرف بحمامات وتليفونات وتليفزيون
Bath/tel & T.V	أجنحة خاصة
Direct INT . TEL & FAX	مركز خدمة رجال أعمال-تليفون دولى

طريق الكورنيش-مرسى مطروح ت:٤٩٣٥٨٩١ -٤٩٣٤٨١٠

فاكس :٠٤٦-٤٩٣٢٠٨٣

Cornich -Mersa Matrouh Tel :4935891-4934810 - Fax: 4932083

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا
العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٢٦٤٦٦
فاكس : ٣٩١٩٩٢١- ٣٩٢٦٤٦٦

تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العــــدد :



> فى خطوة أولى ، لتنفيذ برنامج الحكومة لتشغيل حوالى ٨٠٠ألف من الشباب ، اعتبارا من ميزانية هذا العام ٢٠٠٢/٢٠٠١، بدأت الحكومة فورا ، فى الإجراءات التنفيذية ، لحل مشكلة البطالة ، بالإعلان عن ١٧٠ألف وظيفة بالحكومة فى مختلف المحافظات ، وقد أعدت وزارة التنمية الإدارية خطة تنفيذية لتعيين الخريجين الذين سيتقدمون لشغل الوظائف المعلن عنها بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ،.. هذا ، وكان الدكتور زكى أبو عامر ، قد أعلن عن بدء الحكومة فى تعيين ١٧٠ألف من الخريجين فى الجهاز الإدارى للدولة ، بشرط ألا يزيد عمر المتقدم من خريجى الجامعات عن ٢٨ عاما ، و٢٤ عاما لأصحاب الشهادات المتوسطة ومادونها ، لكن الحكومة-أمام احتجاج قدامى الخريجين-قامت بإلغاء هذا الشرط ، وأصبح من حق الجميع التقدم إلى شغل هذه الوظائف.

فماذا عن إجراءات التشغيل بالتفصيل؟ (ص ١٨ – ص ٢٠)



> فى لقائه الودى ، مع رؤساء الإدارات المركزية بوزارة القوى العاملة والهجرة ، ومديرى مديريات القوى العاملة بمختلف محافظات الجمهورية . . استعرض الوزير أحمد العماوى برنامج عمل الوزارة للمرحلة المقبلة ، خاصة فى مجال تنشيط الاستخدام بالداخل والخارج ، وتفعيل نشرة التوظيف ومكاتب العمل ، وتطوير برامج التدريب ، لإعداد راغبى العمل للمهن المطلوبة بسوق العمل ، والتيسير على مستحقى التعويضات فى تسلم شيكاتهم ، ومواجهة عمالة الأطفال فى السن غير القانونى ، والتفتيش على المواقع والمنشآت الصناعية للتأكد من تنفيذ قانون العمل ، فيما يتعلق بتشغيل الأطفال والنساء .. هذا بالإضافة إلى تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك للحكومة ، تجاه السعى الدائم لمواجهة البطالة ، وتوفير فرص العمل المنتجة للشباب ، والتيسير على المواطنين ، فى كل الخدمات التى يقوم بها الجهاز الإدارى للدولة . (ص١٦ – ص ١٧)



> هناك رابطة وثيقة بين قانون العمل ، وقانون التأمين الاجتماعى هذه الرابطة ، تتمثل فى الأجر ، والمقصود بالأجر-فى تطبيق أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ "المادة الرابعة" فى شأن عقد العمل الفردى-هو ما يتناوله العامل من أجر ثابت ، مضافا إليه جميع مايحصل عليه من المبالغ ، المشار إليها فى المادتين ٦٨٣، و٦٨٤ من القانون المدنى.

فما الذى تنص عليه هاتان المادتان من القانون المدنى، خاصا بالمبالغ الإضافية ، التى تعتبر جزءا لايتجزأ من أجر العامل؟.. وهناك أيضا القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ ، الخاص بالتعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى ، والتى كان من أهمها رفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى التأمينات للعاملين لدى الغير من الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .. فماذا عن تعريف الأجر بين قوانين العمل . . والتأمينات الاجتماعية ؟ وماذا أيضا عن عمال المقاولات ، والنقل البرى، والمخابز ، هل تم انصافهم فى التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى؟ (ص ٣٢ – ص٣٦)

عــزيزى القـــارىء :

يوم الأحد الموافق ٢٩ يوليو ٢٠٠١ لنتذكر جميعا – كشعب عربى – هذا التاريخ ليضاف إلى رصيدنا من الأيام السوداء التى تدين هذا التخاذل العربى والإسلامى ، فى مواجهة حفنة من المجرمين الذين يلفظهم العالم فى أعماقه ، ويشترى ودهم فى العلانية رضاء واسترضاء المجرم الأكبر .. أمريكا .. فى هذا اليوم تواصل إسرائيل بتخطيط كل الأحزاب الإسرائيلية وكل القوى المغتصبة بما فى ذلك قضائها الموجه لخدمة مخططاتها التوسعية الإجرامية ، بتدنيس الحرم القدسى الشريف والإصرار على تنفيذ حكم جائر وباطل أصدرته محكمة إسرائيلية لصالح مجموعة من المتطرفين اليهود بإقامة الهيكل الثالث المزعوم فى منطقة الحرم الشريف ووضع حجر الأساس الرمزى للهيكل ، ورغم كل التحذيرات والنداءات ، فإن هؤلاء المتطرفين حاولوا فى التاسع والعشرين من يوليو أن يضعوا حجر الأساس فى مواجهة حائط البراق الشريف الذى يطلقون عليه كذبا وبهتانا حائط المبكى .. ولقد حاول أبناء الشعب الفلسطينى العزل فى القدس الشريف التصدى بكل ماليديهم من قوة لهذه العملية الإجرامية التى تمس شعائر ومشاعر المسلمين فى جميع أنحاء العالم .. لكن القوة الغاشمة للقوات الإسرائيلية حالت بينهم وبين المستعمرين الإسرائيليين الذين يطلق عليهم مستوطنين .. وهم فى حقيقة الأمر مستعمرون مغتصبون لحق ليس لهم على الإطلاق.

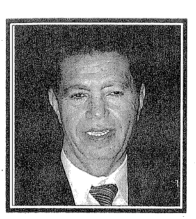
المهم أن الراعى الأول لعملية السلام المزعومة، والمدعوة أمريكا لم تحرك ساكنا .. كل ما فى الأمر أنها حذرت رعاياها فى القدس من الأخطار التى يمكن أن تحدث فى هذه المدينة ، وفى نفس الوقت فإن الشعب العربى يغلى رافضا كل هذه التحديات خاصة وأن أمريكا تواصل إستفزازها للعرب ، وإضافة لما ذكرت فى الفقرة الثانية من كلمة التحرير تحت عنوان " العرب .. والنعام .. " فإنها بدأت حملة دبلوماسية مكثفة ومحمومة لصالح إسرائيل لمحاصرة التوجهات التى تهدف إلى إدانة الصهيونية واعتبارها شكلا من أشكال العنصرية ، وذلك خلال المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية الذى يبدأ أعماله فى جنوب أفريقيا فى الواحد والثلاثين من هذا الشهر " نهاية أغسطس ٢٠٠١ " وحتى السابع من شهر سبتمبر القادم ، وذلك بهدف تفادى إدانة إسرائيل . ووصل التبجح الأمريكى والفجر الأمريكى أن أمريكا قامت باتصالات مباشرة مع الدول العربية ودول عدم الانحياز لشرح وجهة نظرها .. فإلى متى ستواصل أمريكا استخفافها بالعرب وهل صحيح بعد كل ما يجرى من تصفيات دموية لأبناء فلسطين .. وتدمير وقتل وحصار لا إنسانى ولا أخلاقى .. هل تتصور أمريكا أننا بهذه السذاجة وأن هناك أملا فى السلام مع شارون وعصابته .. وإذا حاول بعض الحكام العرب مجاملتها شكلا فإن الشعوب العربية تدرك الحقائق وترفض السياسة الأمريكية فى المنطقة شكلا وموضوعا .. وفى انتظار لحظة الانتقام ..

السؤال الذى يطرح نفسه ماذا نحن فاعلون كعرب وكمسلمين أمام جريمة تدنيس الحرم القدسى الشريف بوضع حجر أساس الهيكل المزعوم ؟؟ هل نكتفى ببيانات الشجب والإدانة والتوسل إلى أمريكا الراعية الأولى المزيفة لعملية السلام ، لأنها فى الواقع المدعمة الأولى لكل العمليات الوحشية والبربرية التى ترتكبها العصابات الإجرامية الإسرائيلية .. وهل نعقد قمة عربية طارئة تكتفى بالمناشدات .. وترد عليها أمريكا مطالبة بالمزيد من ضبط النفس إلى ما لا نهاية .. وحتى يأتى اليوم الذى تحقق فيه إسرائيل شعارها المرفوع على الكنيست من النيل إلى الفرات حدودك يا إسرائيل ونحن نواصل ضبط النفس ؟؟أيا يكن الأمر فأفضل ألف مرة أن نموت شهداء فى سبيل الواجب وفى سبيل القيم من أن نعيش أذلاء .. وفى النهاية فإن الأيام القليلة القادمة سوف تحمل الكثير من الإجابات والمفاجآت ..

فالشعوب المؤمنة لا تقهر مهما كان حجم التحديات .. والسلام

س . ط

كلمة التحرير



بقلم | السيد الطاهرى

خواطر حول مستقبل الثورة والتعليم .. وفرص العمل

لاشك أن مشاكل وهموما عديدة تشغل اهتمام الأسر المصرية ، لكن يبرز على السطح هذه الأيام بصيص أمل فى أن ينال أحد أبنائها العاطلين والذى ربما يكون قد مضى على تخرجه سنوات وسنوات ، فرصة من الفرص التى أعلنت الحكومة عن توفيرها مؤخرا فى أجهزة الدولة لحوالى مائة وسبعين ألف خريج موزعة على كافة المحافظات وتشمل خريجين جامعيين ومؤهلات فوق المتوسطة ومتوسطة ومعوقين .

وكانت الحكومة على لسان السيد وزير التنمية الإدارية قد قصرت التقدم لشغل هذه الوظائف على دفعات حديثة ، لكن أمام ضغط الرأى العام ، اضطرت الحكومة لإعادة النظر فى هذه النقطة ، وفتحت الباب أمام جميع الخريجين منذ توقف التعيين عن طريق القوى العاملة أى منذ عام ١٩٨٤ دفعات مؤهلات متوسطة و١٩٨٥ دفعات مؤهلات عليا ، وبالطبع فإن عدد الوظائف الحكومية المعلن عنها لايستوعب إلا القدر اليسير من رصيد البطالة خاصة بين الخريجين ، لذلك فإن الحكومة وضعت ضوابط لاختيار العدد المطلوب من بين هذا الكم الهائل من الخريجين ، كما أنها وضعت عدة برامج أخرى تكميلية لتشغيل مايقرب من ٦٥٠ ألف خريج فى القطاعين الخاص والاستثمارى ، مع إعادة تدريب بعض الخريجين لإعدادهم لمهن تحتاجها سوق العمل .. وهذه القضية عرضناها تفصيلا على صفحات"العمل" فى أعداد سابقة ونواصل أيضا عرضها هذا العدد .

لكن مايلفت النظر فى هذه القضية الشائكة أن الحكومة الحالية هى الوحيدة على امتداد الحكومات المتتابعة منذ عام ٨٤، ١٩٨٥ التى تصدت لهذه المشكلة بعد أن ازدادت تفاقما ، وأصبحت تمثل قنبلة موقوتة بالفعل ، يخشى انفجارها فى أية لحظة ، والدليل على ذلك هذا السيل من الاحتجاجات عندما أعلن وزير التنمية الإدارية قصر الوظائف الحكومية على الدفعات التى تخرجت حديثا ، فتحرك البركان ولولا السرعة الفائقة التى تحركت بها الحكومة لامتصاص غضب الخريجين فربما تصاعدت هذه الاحتجاجات وبشكل لا يحمد عقباه .

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا لماذا تركنا هذه المشكلة تزداد وتتضخم عاما بعد عام ، رغم تحذيرات الكثيرين من ذوى الرأى والكتاب من خطورة ترك مشكلة البطالة بلا حل .. ؟!

والسؤال الآخر الذى يفرض نفسه فى هذه المناسبة ويتعلق بإعادة تدريب جانب من الخر يجين الباحثين عن عمل والذين قد لايصيبهم الدور فى الوظائف الـ ١٧٠ ألف المخصصة للحكومة .. هؤلاء المفروض أنه سيعاد تدريب جانب منهم وفق خطة وضعتها الدولة وسوف تصرف للمتدرب الحاصل على مؤهل عالٍ مائة وخمسين جنيها شهريا خلال فترة التدريب والمتدرب الحاصل على مؤهل متوسط مائة جنيه ، وتتفاوت مدد التدريب حسب متطلبات كل مهنة ، وهى كما أعلن تتراوح بين ثلاثة أشهر وعام .

أقول السؤال الذى يفرض نفسه هنا .. ألا يعد هذا الإجراء والذى اضطرت الحكومة للجوء إليه كأحد الحلول ، هدرا لموارد الدولة وللمواطنين الذين انفقوا من قُوتهم لكى يعلموا أبناءهم سواء فى المدارس المتوسطة أو فى الجامعات ، وكذلك هدرا لجهود الأبناء الذين أفنوا أحلى أيام حياتهم فى التحصيل والدراسة لكى يحصلوا على أعلى المؤهلات ويطمحون للعمل فى تخصصات عاشوا حياتهم الدراسية يحلمون بها ، فإذا بهم يتحولون وبغير إرادتهم الحرة إلى مهن وتخصصات لم تكن تخطر لهم على بال ، فلماذا لم تضع الدولة فى اعتبارها هذه الأمور منذ البداية وهى تتوسع فى التعليم الجامعى ، بشكل لاعلاقة له بواقع سوق العمل فى مصر ، بل وفى البلاد العربية التى تمر معظمها بظروف قد تكون مماثلة خاصة وأننا نسير وفق خطط وبرامج علمية منذ سنوات طويلة . . المفروض أن يتحقق فيها الربط بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل ، وهذه عملية بديهية ، خاصة وأننا والحمد لله أغنياء بمراكز البحوث والدراسات والمجالس المتخصصة التى لديها من القدرة على وضع الخطط والبرامج للربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وبحيث يمكن مبكرا وبعد الإعدادية أو الثانوية العامة تحويل من لاتحتاجه الجامعات فى ضوء الاحتياجات الفعلية المستقبلية إلى التعليم الفنى والمهنى .. وذلك فى ضوء شروط واضحة ومحددة تطبق على الجميع ، أما أن نترك الأمور لتصل إلى هذه الصورة المأساوية . . فهو أمر يجب أن يكون موضع دراسة جادة تسفر عنها اتخاذ قرارات جادة ، وبحيث لايتكرر مستقبلا مايحدث اليوم ، من هذه الفوضى فى مجال التعليم وفى سوق العمل ، والذى أغلب العاطلين

فيه–للأسف– من حملة المؤهلات العليا أو المتوسطة .

والشيء الذى يدعو إلى العجب أنه فى نفس هذه الأيام ، يقوم مكتب تنسيق القبول بالجامعات بتوزيع الناجحين من الثانوية العامة على الكليات والمعاهد العليا بنفس الأسلوب الذى يمارس به نشاطه كل عام ودون تغيير وبالتالى فإن نفس المشكلة سوف تتكرر حيث من المقرر أن تقبل الجامعات والمعاهد العليا هذا العام مايقرب من ربع مليون طالب ، فإذا أضفنا لذلك ماتقبله المدارس الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة .

فإن هذا العدد يتضاعف وقد يصل إلى مايزيد عن ستمائة ألف طالب سنويا على الأقل .. وهذا يدل على أن الأمور تسير تلقائيا أو بالبركة كما يقال بدليل أن نقابة الأطباء تطالب منذ سنوات بالحد من اعداد المقبولين فى كليات الطب فى كافة الجامعات المصرية ، حتى نرتفع بمستوى دارسى الطب من ناحية ، وحتى لاتمتد البطالة إلى الأطباء . . لكن الأمور تمضى كما هى دون ربط بين احتياجاتنا الفعلية والمقبولين فى الجامعات .

. فهل آن الأوان أن نقف وقفة جادة لنواجه كل مشاكلنا بموضوعية وجدية وأمانة ، وبحيث نضع الخطط قصيرة المدى وطويلة المدى كما يفعل كل خلق الله فى كافة دول العالم المتقدم بل وحتى النامى ، ولدينا مسارات أخرى للتعليم والتدرب ، فقد نتوسع فى استصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ولدينا المشروعات العملاقة واحتياجاتها من القوى البشرية من الآن معروفة لنا ، ثم هناك نقطتان ينبغى أن لا يغيبا عن صانع القرار فى مصر ، الأولى أننا دخلنا عصر المنافسة . . عصر العولمة ، وبالتالى فإن هذا سوف ينعكس على حجم وكفاءة العمالة فى كل دول العالم ، ولابد من أن نضع هذا فى الاعتبار بالاهتمام برفع المستوى الفنى للعاملين فى كل القطاعات لينعكس على الجودة الإنتاجية ، كذلك فإن التقدم التكنولوجى يحتاج إلى نوعيات من البشر تتوافر لديهم القدرة العالية لاستيعاب هذه التكنولوجيا ، ولابد من الاستفادة من تجارب الآخرين ، وخاصة دولة صديقة كانت حتى وقت قريب تعد من الدول النامية وتضم مايقرب من مليار وثلاثمائة مليون مواطن ، هم مجموع سكانها ، واستطاعت فى فترة قصيرة أن تستفيد من ثروتها البشرية ومن هذا العدد الضخم من السكان دون أن تحدث أى أزمات ، واستطاعت المنتجات الصينية اليوم أن تنافس كثيرا من الصناعات لبلدان صناعية متقدمة ، كذلك نجحت الصين فى أن تغزو العالم بصناعاتها الصغيرة التى تنتج داخل الأسر ، فهل نحن أقل قدرة من الصين فى أن نجد حلا لمشكلة البطالة فى بلادنا ، وخاصة أنه لامجال للمقارنة بين حجم سكاننا والذين يقدرون بحوالى ٦٥ مليون فرداً فى حين أن تعداد الصين كما سبق أن ذكرت يتراوح بين مليار وثلاثمائة مليون فرد ومليار وأربعمائة مليون فرد ، ومع ذلك ورغم أنها مازالت تتمسك بالشيوعية ، فإنها أخذت بسياسة الانفتاح الاقتصادى المنضبط ، وتوظف كل شيء من أجل بناء اقتصاد قوى ، وتوفير حياة أفضل لأبنائها ، فلماذا لا ندرس هذه التجربة الناجحة ، وتجارب أخرى مماثلة فى دول أخرى صديقة؟؟.

وفى هذه الأيام احتفلنا بالعيد التاسع والأربعين لثورة يوليو المجيدة ، معلنين تمسكنا بمبادئها الستة العظيمة ، باعتبار هذه المبادئ من الثوابت التى لاتقبل الجدل ، فلايمكن أن يعترض مواطن مثلا على مبدأ القضاء على الاستعمار وأعوانه ، أو القضاء على الاقطاع ، أو سيطرة رأس المال على الحكم ، أو تحقيق العدالة الاجتماعية ، أو بناء جيش وطنى قوى ، أو إقامة حياة ديموقراطية سليمة ، هذا عن الثوابت أما عن المتغيرات فأمر طبيعى أن تكون قابلة للتطوير فى ضوء مايحدث من مستجدات ومتغيرات سواء على الساحة الداخلية أو الخارجية ، أو بما يخدم الأهداف المستقبلية لمجتمعنا ولأبنائنا .

ولذلك وبمناسبة احتفالنا –بإذن الله– فى العام القادم باليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة ، التى لايمكن لجاحد أن ينكر إيجابياتها الضخمة فى كل مجالات حياتنا ، بل وامتداد تأثيراتها الإيجابية إلى قارات العالم المختلفة ودعمها لحركات التحرر واعتبارها المثل الذى يحتذى ، لمواجهة الاستعمار وأعوانه ، وإرسائها مع عدد من قيادات العصر فى العالم الثالث (أمثال نهرو وتيتو وشواين لاى) لحركة عدم الانحياز . .إلخ .

لكن فى الوقت نفسه لايمكن أن ننكر أن هناك بعض السلبيات للثورة ، وخاصة مايتعلق بالمبدأ السادس وهو إقامة حياة ديموقراطية سليمة ، فبالنسبة للمبادئ الخمسة الأولى فإن الثورة نجحت وبجدارة فى تحقيقها فى معظم الأحيان، وخاصة مايتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية ووقوفها بجانب الفئات الكادحة ، وبناء مئات المصانع وإقامة السد العالى واستصلاح مساحات ضخمة من الأراضى ، وإقامة المشروعات العملاقة . . إلخ .وفى تصورى أنه لا ينبغى أن نجزئ الثورة إلى مراحل : مرحلة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ومرحلة الرئيس الراحل أنور السادات ومرحلة الرئيس حسنى مبارك ، وإنما الثورة ممتدة منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ، رغم ماحدث أحيانا من تغير فى مساراتها أو محاولات الخروج على بعض مبادئها .و لكن الثورة مستمرة ، وهى بهذه الحقيقة سوف تبلغ فى العام القادم–كما سبق أن ذكرت–عامها الخمسين ، وهى فترة ليست بالقصيرة ، وتتطلب منا جميعا وقفة موضوعية ، يتخلى فيها الجميع عن مشاعرهم المؤيدة أو المعارضة للثورة ، وتكون مصلحة مصر ومستقبلها هى الأساس ، وأن نعقد مؤتمرا قوميا يضم لجاناً من كل الاتجاهات لمناقشة مبادئ ثورة يوليو وتطبيقاتها بندا بندا ، مع إعطاء أهمية كبرى للبند السادس والخاص بإقامة حياة ديموقراطية سليمة ، ذلك أن هذا العصر لم يعد يحتمل الشعارات ، أو سيطرة فئة على فئة باعتبار مصر ملكاً لكل أبنائها مؤيد للثورة أو معارض لها . . وعلى ضوء ماتسفر عنه مناقشات هذا المؤتمر ، والذى لامانع أن يمتد لعدة أسابيع ، إن تطلب الأمر ذلك نضع خريطة جديدة لمصر تتمسك بالثوابت والقيم والمبادئ التى لايمكن أن تتخلى عنها مصر أبدا تحت أية ضغوط كالتمسك بعروبتها وقوميتها .

وإسقاط كل القوانين والإجراءات سيئة السمعة أو المعيقة لحرية المواطن ، وإ عادة النظر فى أسلوب عمل الأحزاب التى للأسف على كثرة عددها فإن تأثيرها جميعا وبلا استثناء فى الشارع السياسى ضعيف للغاية ، وفقد الشارع المصرى الثقة فيها ، وكذلك فإننى أتصور ونحن نناقش هذه الأيام الأسلوب الأمثل للانتخابات البرلمانية سواء تمت فردية أو بالقائمة أو بالمزج بينهما .

فالمطلوب بعد القرار العظيم بالإشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية ، أن يواكب ذلك وضع ضوابط دقيقة لدور الشرطة فى حماية العملية الانتخابية ، بحيث لايتاح لها ممارسة أية تجاوزات كما حدث فى بعض الدوائر فى الانتخابات الأخيرة . . كذلك فلابد من وضع ضوابط لعملية تبادل السلطة ، وبحيث لايظل حزب ما مهما كان موقعه مسيطرا على زمام السلطة فى البلاد لسنوات طويلة ، وبحيث تتحول قياداته ووزراؤه إلى الدعة والاسترخاء مطمئنين إلى أن يد التعديل لن تطالهم ، وأقرب مثال على ذلك أن لدينا وزراءً مضى على بعضهم فى السلطة مابين خمسة عشر وعشرين سنة ، وهو أمر لايحدث مطلقا فى أى دولة فى العالم متقدمة أو نامية . . دعاء إلى الله أن يحمى مصر وأن يسدد خطانا جميعا لما فيه خير شعبنا وتقدمها . . وإلى اللقاء

العرب .. والنعام !!



لا أستطيع أن أجد وصفا مهذبا للموقف العربى الراهن والمتخاذل بالنسبة لما يحدث فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وخاصة ماحدث من مستجدات فى القدس الشريف ومواصلة القيادت العربية استجداء عطف الولايات المتحدة للوقوف ضد جرائم إسرائيل باعتبارها - من وجهة نظرهم- الراعى الأول لعملية "السلام المزعوم" وهى فى الواقع - أى أمريكا المدعم الأول والمحرك الأساسى لكل عمليات القتل والتشريد والتخريب والحصار والإجرام التى يقوم بها السفاح العالمى شارون وعصابته وأنه لولا الدعم الأمريكى المتواصل المعلن وغير المعلن ماجرؤ شارون أو غيره على تحدى إرادة العالم أجمع وتحدى مشاعر أكثر من مليار مسلم ويزيد وذلك على امتداد القارات الخمس ، ولذلك ورغم إدارك كل الحكام العرب لحقيقة الموقف الأمريكى المعادى للأمانى العربية وأنها -أى أمريكا-تحاول بكل الوسائل تركيع الشعب العربى من محيطه إلى خليجه وتعمل بكل وقاحة واستخفاف بالعرب لدعم إسرائيل ، ضاربة عرض الحائط بمصالحها العديدة على امتداد الأرض ،العربية أقول رغم ذلك فإن العرب- أى الحكام العرب- يضعون رءوسهم فى الرمال كما تفعل النعامة ، حتى لا تصب أمريكا جام غضبها على أى حاكم عربى يعترض على سياستها الوقحة فى المنطقة ومن الواضح أن الموقف الرسمى المصرى يحاول بقدر المستطاع التصدى لهذا التجدى، لكنه أكبر من طاقة دولة واحدة بل يتطلب وحدة الإرادة العربية بل ووحدة الإرادة الإسلامية خاصة بعد أن وضحت الصورة متمثلة خلال الأسبوع الأخير فى ثلاثة مواقف واضحة وضوح الشمس فقد نجحت أمريكا فى إجهاض قرار قمةالدول الثمانى الصناعية الذى عقد بجنوة بإيطاليا مؤخرا لإيفاد مراقبين دوليين للأراضى الفلسطينية المحتلة لوضع حد للعنف الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى ، لكن أمريكا اشترطت - لكى تجهض القرار- موافقة إسرائيل ، خاصة وأن الفلسطينيين هم الذين يطالبون بذلك ، ولو كانت إسرائيل هى المعتدى عليها بالفعل لسارعت بطلب إيفاد ليس فقط مراقبين دوليين وإنما قوات حفظ سلام أمريكية لحماية مواطنيها من العنف الفلسطينى وبالطبع كانت أمريكا ستؤيدها على الفور، ومع ذلك يتعامى مجلس النواب الأمريكى عن هذه الحقيقة البشعة ويطالب الحكومةالأمريكية بوقف المعونات عن الفلسطينيين واعتبار منظمة التحريرمنظمة إرهابية مالم يوقف عرفات العنف !! فهل يوجد فجور وعهر أكثر من هذا الموقف الأمريكى ..؟ الأخطر من هذا كله الحكم الذى أصدرته منذ أيام محكمة إسرائيلية حيث تعطى الحق لمجموعة من المتطرفين اليهود يطلقون على أنفسهم حراس الهيكل، تعطيهم الحق فى بناء الهيكل الثالث لليهود فى ساحة المسجد الأقصى وتحدد لوضع حجر الأساس التاسع والعشرين من شهر يوليو المنصرم .. أى منذ يومين ، وقد دعت القيادة الفلسطينية للانتفاضة فى اجتماع طارئ لها عقب صدور حكم المحكمة الشعب الفلسطينى إلى الخروج فى حشد جماهيرى يوم الأحد ٢٩ يوليو وتشكيل درع بشرى حول ساحة المسجد الأقصى لمنع جماعة أمناء الهيكل اليهودية المتطرفة من تنفيذ حكم المحكمة بوضع حجر الأساس للهيكل اليهودى الثالث، وحتى كتابة هذه السطور فى الثامن والعشرين من يوليو أى قبل الموعد المحدد للتنفيذ بيوم واحد ، فإن أمريكا لم تحرك ساكناوبالطبع ستزود إسرائيل سرا وعلانية بكل وسائل القمع والدمار والتدمير لقتل المزيد من أبناء فلسطين وفى الوقت نفسه تخدر وتحذر الحكام العرب ببعض الكلمات أوالبيانات المعسولة ولذلك فكل ما أستطيع أن أقوله - فى عجالة- إننى أناشد المليار مسلم أو على الأقل الثلاثمائة وعشرين مليون عربى للتحرك على الفور حفاظا على مقدساتنا وتاريخنا وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة. وملعونة أمريكا وملعون هذا التراخى العربى إن استمر ولن ترحمنا الأجيال القادمة من تحميل هذا الجيل وقياداته مسئولية هذه الجريمة الشنعاء إذا نجح المتطرفون الإسرائيليون بقيادة السفاح الأقذر شارون من تدنيس الحرم القدسى .. أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم .. إذا كنا قد نسينا هذه الحقائق فتذكروها يا مسلمين و ياعرب .. وعلى الشعب العربى أن يتحرك فى اتجاه القدس دفاعا عن مقدساته ، كذلك لا يجب أن تظل مصالح أمريكا وبريطانيا- جلابة المصائب- على امتداد الوطن العربى فى مأمن من غضبة الجماهير العربية التى لن تتسامح أو تفرط فى مقدساتها مهما قدمت من تضحيات وإلا فإن على الدنيا السلام .. والسلام

السيد الطاهرى

صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص من أول يوليو

أصدر السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠١ القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة حيث نصت المادة الأولى على أن يمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ٢٠٠١/٦/٣٠ أو تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ .. كما نصت المادة الخامسة بذات القانون على أنه لا تخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التى تقرر للعاملين بالقطاع الخاص اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠١ وبما لا يجاوز ١٠٪ من الأجر الأساسى للعامل فى ٢٠٠١/٦/٣٠.

لذا فقد قام السيد وزير القوى العاملة والهجرة بالدعوة إلى عقد اجتماع بديوان عام الوزارة يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠١/٧/٤ برئاسة سيادته حضره السادة ممثلو منظمات أصحاب الأعمال والسادة ممثلو المنظمات العمالية ، وقد انتهى المجتمعون بعد التفاوض إلى الاتفاق بإجماع الآراء على الآتى :

أولا : الموافقة على صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية والهيئات الخاصة بنسبة ١٠٪ من مرتب يونيو ٢٠٠١ وذلك اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠١ وفقا لظروف كل منشأة بحد أدنى ١٠ جنيهات وحد أقصى ٢٥ جنيها

ثانيا : يتم الصرف فى ضوء الضوابط والتعليمات التى تقررها وزارة المالية لصرف العلاوة للعاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلا إذا كان النظام الداخلى للمنشأة يسمح بأكثر مما تقرره هذه التعليمات .

ثالثا : يتم قيد هذا الاتفاق " اتفاقية جماعية " طبقا لأحكام قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

هذا وقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على قيام كل منظمة من منظمات أصحاب الأعمال بمطالبة أعضائها بتنفيذ ما تقرر بهذا الاجتماع تدعيما للسلام الاجتماعى ومراعاة لظروف المعيشة.

■ وزير العمل الصينى فى ضيافة الوزير أحمد العماوى

● مباحثات الوزيرين استهدفت تعزيز وتنظيم التعاون بين البلدين

● الاتفاق على تنظيم زيارات للاستفادة من تجارب البلدين فى مجال القوى العاملة والتدريب

كتبت - هويدا غنيم :

بدعوة من السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة قام السيد تشانغ شوى تشونغ وزير العمل والضمان الاجتماعى بجمهورية الصين الشعبية بزيارة لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٢٦الى ٣١يوليو عام ٢٠٠١ ،وقد أجرى الجانبان مباحثات استهدفت تعزيز وتنظيم التعاون بين البلدين فى إطار بروتوكول التعاون الفنى الموقع بينهما فى مجالات القوى العاملة المختلفة وذلك إيمانا من الجانبين بأن التعاون فى هذه المجالات يسهم اسهاما فعالا فى تعميق وتعزيز العلاقات وتحقيق التنسيق المشترك بين البلدين .

وقد عقدت خلال هذه الفترة،عدة مباحثات بين الجانبين لاستعراض أوجه التعاون المشترك فى مختلف المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، والقضايا العمالية خاصة فى مجالات علاقات العمل وأساليب المفاوضة الجماعية والتدريب المهنى .

كما أكد الجانبان على أهمية تفعيل بروتوكول التعاون الفنى الموقع بينهما ، والاستفادة من الخبرة الفنية والمادية للجانب الصينى، وتبادل الخبرات فى مجال تطوير مكاتب الاستخدام ومكاتب علاقات العمل والأخذ بأساليب تسوية المنازعات العمالية والوساطة والتحكم.

كما اتفق الجانبان على تنظيم زيارات للاطلاع والاستفادة من تجارب البلدين فى مجال القوى العاملة والتدريب والرعاية الاجتماعية ، وقد أشاد الوزير الصينى تشانغ شوى تشونغ بنظام التأمين الاجتماعى المصرى وشموله لجميع قطاعات العاملين وذلك خلال زيارته لمكاتب التأمين الاجتماعى ومنفذ صرف المعاشات ومركز معلومات صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص بمنطقة وسط القاهرة .

تدريب قيادات النشء على مواجهة المخدرات

ينفذ المجلس القومى للطفولة والأمومة مشروعا تجريبيا لتدريب قيادات النشء والشباب بهدف تخفيض الطلب على المخدرات فى إطار الاستراتيجية التى وضعها المجلس لمواجهة مشكلة المخدرات بين النشء وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمى للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع انتشار الجريمة وصرحت السفيرة : مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس بأن لجنة تدريب قيادات النشء ناقشت المشروع التجريبى لبناء قيادات النشء والشباب ويتم تنفيذه بالتعاون مع وزارتى الشباب والتربية والتعليم على مرحلتين الأولى يتدرب السفراء من الشباب ومشرفى النوادى ومراكز الشباب والوالدين فى شهور الصيف والأجازات والمرحلة الثانية هى مرحلة المدارس أثناء العام الدراسى بأكمله.

العماوى يرأس اجتماع المجلس الأعلى للتنمية البشرية لتوفير المزيد من فرص العمل

أعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الحكومة تقوم بتنفيذ مجموعة من البرامج لمواجهة البطالة وتوفير فرص العمل والتدريب للشباب تنفيذا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك .

وأضاف العماوى خلال ترأسه اجتماع المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية والتدريب ولجنته التنفيذية أن هذه البرامج تشمل التشغيل بالحكومة على فرص عمل حقيقية وفائضة وفق قواعد تحكمها الشفافية وتكافؤ الفرص وفرص عمل تصل إلى ٣٠ ألف فرصة بالقرى والوحدات المحلية من خلال العمل ببرامج للمعلومات إضافة إلى المشروعات الصغيرة والتنموية وبرنامج التدريب بأجر للتشغيل والذى يستهدف تدريب ٢٠٠ ألف خريج سنويا على فرص العمل المتاحة ويسهم بجزء منه المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية .

كما استعرض المجلس الأعلى خطة لتجربة البرامج الجديدة للتدريب اعتبارا من يناير ٢٠٠٢ لتدريب ٢٥٠٠ متدرب حيث يحصل الخريج على شهادة معتمدة من الجهات الأوروبية المشاركة بالتدريب بخبراتها تؤهله للعمل فى الوظائف التى شارك فى توصيفها أصحاب الأعمال والمستثمرون مما يزيد من فرص عملهم فى المشروعات الجديدة ويهيئ مناخ التنمية للاستثمار فى المشروعات السياحية والخدمية وتشغيل فئات متميزة من العاملين فيها .

من جانبه أوضح الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية أن الصندوق يسهم بنحو ١٠٢ مليون جنيه فى برامج التدريب لإعداد راغبى العمل لإدارة المشروعات التنموية وتسهيل حصولهم على القروض الميسرة من الصندوق ويشارك مع الوزارات والجهات المعنية فى توفير فرص العمل المنتج للشباب .

شارك فى الاجتماع أحمد خلف الله وكيل أول وزارة القوى العاملة والدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية والسيد راشد رئيس اتحاد العمال والدكتور عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات ومحمد مرسى أمين عام اتحاد العمال وممثلون عن الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء والغرف السياحية وبعض الوزارات المعنية بالتدريب .

حل قضايا الفتيات ودعم مشاركتهن



مشيرة خطاب

أكدت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومى للطفولة والأمومة أن السيدة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس دعت إلى تركيز الاهتمام على قضايا الفتيات وضرورة توفير الرعاية لهن فى كافة المجالات بما يؤهلهن للقيام بدورهن الهام فى تنمية المجتمع .

جاء ذلك فى حوار مفتوح مع عدد من ممثلات الفتيات من مديريات الشباب والرياضة بمحافظات قنا -الأقصر- الغربية-الإسكندرية-كفر الشيخ فى معسكر بالإسماعيلية نظمته وزارة الشباب وذلك بناء على دعوة الدكتور على الدين هلال وزير الشباب والرياضة .وحددت السفيرة مشيرة خطاب بعض المبادئ لدعم مشاركة الفتيات أهمها وضرورة دعم مشاركتهن فى المجتمع من خلال برامج موجهة لهن منذ الطفولة المبكرة ولأسرهن وللمؤسسات المجتمع ولمتخذى القرار والمؤسسات الإعلامية والاجتماعية المحيطة بهن لتهيئة المناخ الاجتماعى المتقبل للمشاركة.

١٠ ألف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٠ ألف فرصة عمل جديدة بجميع المحافظات .

والمعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات .. وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من المقر الجديد لمجلة العمل " ١١٦ شارع محمد فريد - القاهرة - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة ، الإسكندرية ، الجيزة ، الشرقية ، شمال سيناء ، بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر.

إلغاء نظام الكفيل بدولة البحرين

أصدر السيد عبد النبى الشعلة وزير العمل البحرينى نظاما جديدا للعمل فى دولة البحرين ، حيث قرر أن ينتهى نظام تحكم صاحب العمل فى العاملين لديه (نظام الكفالة) خلال ستة أشهر و قال سيادته أنه تم إعطاء مهلة ستة أشهر لأصحاب الأعمال لتوفيق أوضاعهم مع العمال طبقا للقانون ، ويشمل هذا النظام الجديد .

أولا : عقد العمل سيكون لمدة سنتين وبعد ذلك يكون العامل حرا فى الانتقال إلى عمل آخر دون موافقة صاحب العمل " الكفيل " وسيكون من حق العامل الحصول على ٢٨ يوما إجازة سنوية ، ولن يتم سحب جواز سفر أى عامل .

ثانيا : إذا توقف صاحب العمل عن دفع المرتبات لمدة ثلاثة أشهر فسيكون من حق العامل الانتقال لعمل آخر دون موافقة صاحب العمل ،وكذلك إذا أغلقت الشركة أو أفلست .

ثالثا : لن يسمح لصاحب العمل بطرد أو ترحيل العامل دون أسباب قانونية تقررها المحكمة ،ومن يرفع قضية على صاحب العمل فيسمح له بالبقاء فى البحرين لحين الانتهاء من التقاضى.

هذا وقد طالب الوزير البحرينى السفير المصرى لدى دولة البحرين بإبلاغ وزارة العمل بأية مخالفات تقع للعمال من جانب أصحاب العمل فور وقوعها لاتخاذ اللازم.

فى إطار الخطة القومية لحل مشكلة البطالة

اليوم يبدأ تدريب ٢٢٠ ألف خريج

كتب - عبد الوهاب محجوب:

يبدأ فى أوائل شهر أغسطس ٢٠٠١ برنامج تأهيل شباب الخريجين لتوفير فرص عمل للشباب .

ويشتمل البرنامج على تدريب ٢٢٠ ألف متدرب بإجمالى تكلفة تصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه تم اعتمادها فى موازنة الدولة لعام ٢٠٠١م

ويحصل المتدرب على مقابل مادى رمزى خلال فترة التدريب التى تتراوح بين ثلاثة أشهر وعام كامل وفقا للتخصص ويبلغ هذا المقابل المادى مائة جنيه للمؤهلات المتوسطة والفوق متوسطة ومائة وخمسين جنيها لحملة المؤهلات العليا .

ولقد وضعت وزارة الإنتاج الحربى التى تتولى التنسيق مع مختلف الوزارات والمصالح ذات العلاقة بشئون تدريب الشباب شروطا فى المتقدمين منها أن يكون متفرغا تماما للتدريب وألا يكون عاملا سواء فى الحكومة أو قطاع الأعمال العام أو الخاص وأن يكون من خريجى عام ١٩٩٠ وما بعدها .

وقد تم تحديد ٥١٧ مركزا ومعهدا وكلية تابعة للوزارات المختلفة لتلقى التدريب فى مختلف المحافظات كما تم تحديد المهارات التى يتم تأهيل الشباب عليها فى حدود ٣١٠ مهن .

ولقد حددت الخطة العديد من المهن التى يتدرب عليها الخريجون منها اللغات الأجنبية ونظم المعلومات والحاسب الآلى ومجموعات مهن البناء الأساسية والزراعة الحديثة والتصنيع الزراعى والمزارع السمكية والثروة الحيوانية ومنتجات الألبان واستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة والميكنة الزراعية والمشروعات الصغيرة .

كما يتم التدريب على أعمال التطعيم بالصدف والنقش على النحاس والأرابيسك وترميم الآثار والطباعة ومهن الفندقة والخدمات السياحية والكهرباء وتشغيل المعادن على الماكينات واللحام والتبريد والتكييف والإلكترونيات والتلفزيون والحدادة والنجارة وكهرباء المنازل وقراءة الخرائط وصيانة المعدات وغيرها .



د. سيد مشعل

وصرح الدكتور سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى بإنه ستكون هناك أولوية للمتدربين فى الحصول على قروض للمشروعات الصغيرة من الجهات المقرضة مثل الصندوق الاجتماعى وبنك الائتمان غير أنه أكد أنه لن يترتب على التدريب أية التزامات بتعيينهم .

ندوة

المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية

عقدت وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع المركز العربى لأدارة العمل والتشغيل التابع لمنظمة العمل العربية الندوة الوطنية حول (المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية) وذلك خلال الفترة من ١٥-١٨ يوليو الماضى بمقر الجامعة العمالية بالقاهرة .

وقد افتتح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة الندوة بكلمة أكد فيها على أن تنمية الموارد البشرية هى المدخل الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن تعزيز القدرة التنافسية تتوقف عند توفير العمالة الفنية الماهرة والمدربة وليس مجرد التعيين فى وظائف بدون عمل .

كما أشار سيادته إلى أن هناك نحو ٣٠٠ ألف خريج سنويا يتطلعون للعمل فى الحكومة وهذا أمر مستحيل لأنه يمثل خطرا على الاقتصاد القومى وأنه لا مفر لحل مشكلة البطالة سوى الاعتماد على الذات وإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة ويجب أن تكون المحافظات الزراعية هى المولد الحقيقى لهذه الصناعات لارتفاع معدل البطالة بها .

كما طالب السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالتوسع فى المشروعات الصغيرة القائمة على خامات البيئة المحلية وقال إن هذه الصناعات هى أقدم الصناعات فى مصر وتمثل عنصراً هاما فى تغذية الصناعات الكبرى وخاصة فى مجال صناعة الغزل والنسيج

وأشاد الدكتور إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية بسياسة وحكومة مصر ودورها القومى فى مجال مكافحة البطالة وتطوير نظم وبرامج التشغيل التى أقرتها المنظمة من خلال النهوض بالصناعات الصغيرة وقال إن هذا التوجه يشجع المبادرة الفردية للحد من البطالة والتى تضعها المنظمة فى مقدمة اهتماماتها فى إطار تنفيذ برنامجها القومى لتشغيل الشباب العربى .

من بينها تكثيف حملات لتوعية الشاب من خلال وسائل الإعلام والجامعات والمعاهد الدراسية بقيمة العمل اليدوى والأنشطة الحرفية من خلال إنشاء مشروعات صغيرة بدلا من التوجه للعمل فى القطاع الحكومى وإبراز صور لأنماط المنشآت الناجحة .


أحمد العماوى


د. مدحت حسانين




د. أحمد الدرش


د. زكى أبو عامر


د. فرخندة حسن

فى لقاء للعماوى ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الإدارية

دعم القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل

كتب -نزار العطيفى :

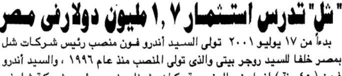
فى إطار دور وزارة القوى العاملة لمتابعة توصيات منتدى المرأة وسوق العمل الذى عقد برعاية قرينة رئيس الجمهورية عقد الوزير أحمد العماوى لقاء مع وزراء المالية والتخطيط التعاون الدولى ، والتنمية الإدارية ، والأمين العام للمجلس القومى للمرأة وذلك بديوان عام وزارة القوى العاملة بمدينة نصر لبحث سبل دعم تواجد المرأة فى سوق العمل ، وزيادة قدرتها التنافسية فى إطار استراتيجية قومية لتعزيز عمل المرأة .

وأوضح أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الاجتماع أكد على الجهود الكبيرة والاهتمام الذى توليه السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية لرعاية المرأة العاملة وتوفير كافة الظروف المناسبة لها لأداء دورها الاجتماعى والقومى باعتبارها تمثل نصف المجتمع مما يستوجب دعم تواجدها بسوق العمل وتدريبها وتأهيلها للقيام بذلك الدور .

وأضاف الوزير قائلا إنه تم الاتفاق على وضع ملامح استراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل فى إطار توجهات " **منتدى المرأة وسوق العمل** " والتنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات لتنفيذ تلك الاستراتيجية القومية .

وأشار سيادته إلى أن مكاتب العمل التابعة للوزارة تساهم فى مواجهة البطالة بتوفير فرص العمل ومساعدة المرأة على إدارة مشروعات مدرة للدخل مشيرا إلى أهمية إعداد قاعدة بيانات عن وضع المرأة فى سوق العمل .

خاصة بالقطاع الرسمى وغير المنظم ، تساهم فى وضع برامج الرعاية الخاصة بالمرأة والتعرف على فرص العرض والطلب بسوق العمل .



"شل" تدرس استثمار ١,٧ مليون دولار فى مصر

بدءاً من ١٧ يوليو ٢٠٠١ تولى السيد أندرو فون منصب رئيس شركات شل بمصر خلفا للسيد روجر بيتى والذى تولى المنصب منذ عام ١٩٩٦ ، والسيد أندرو فون (٤٥سنة) إنجليزى الجنسية وكان يشغل منصب رئيس شركة شل فى بنجلاديش .. الجدير بالذكر أن إنتاج شركة شل حاليا يتخطى ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى يوميا و٥٠ ألف برميل زيت خام يوميا حقلى بدر الدين والأبيض بالصحراء الغربية ، كما بدأ العمل فى حقل رشيد وتم وضعه على خريطة الإنتاج فى شهر فبراير الماضى ، وتقوم الشركة حاليا بدراسة استثمار حوالي ١.٧ مليون دولار فى مصنع لإسالة الغاز كتعبير عن الالتزام المستمر والمتواصل من الشركة فى صناعة المستقبل فى مصر.


أندرو فون

الاتحاد العام للعمال يتبرع بـ ٤٠٠ ألف جنيه للانتفاضة الفلسطينية

كتب -محمد محمد على :

قام النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتقديم شيكا بمبلغ أربعمائة ألف جنيه كدفعة أولى دعما لمواصلة الانتفاضة الفلسطينية الباسلة رسالتها لاتحاد عمال فلسطين ، وذلك خلال حفل تسليم الدفعة الأولى من تبرعات عمال مصر ومنظماتهم النقابية .

وأكد أن عمال مصر يرفضون بشدة إقامة أى نوع من العلاقات أو التطبيع مع اتحاد عمال إسرائيل ، وقال إننا نعمل على مساندة الجهود التى يقودها الرئيس حسنى مبارك لتحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة وذلك من خلال أنشطة الاتحاد على المستوى العالمى والمباحثات المشتركة مع المنظمات العمالية الصديقة مشيرا إلى أن معظم هذه المنظمات تؤيد الموقف العربى وتطالب بوقف العدوان الإسرائيلى فورا .

وزير القوى العاملة والهجرة فى لقائه بوكلاء وزارته .. ومديرى المديريات :

■ تطوير الاستخدام ونشرة التوظيف .. لتوفير فرص عمل حقيقية

■ الانتهاء من دليل جديد لخدمات الاستخدام بالقطاع الخاص

■ سرعة تسليم شيكات متضرري حرب الخليج .. وإلغاء التوكيلات



■ متابعة : نزار العطيفى

أكد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة على ضرورة تطوير دور مكاتب العمل خلال المرحلة المقبلة لتفعيل دورها فى توفير فرص العمل الحقيقية ، وتشجيع الشباب على العمل بالقطاعين الخاص والاستثمارى ، بعيدا عن الوظائف الحكومية التى لم تعد قادرة على استيعاب أية عمالة جديدة .

وفى لقاء ودى للوزير مع رؤساء الإدارات المركزية بالوزارة ، ومديرى مديريات القوى العاملة بمختلف محافظات الجمهورية أشار إلى ضرورة تغيير نمط التشغيل والتعاون بين مكاتب الاستخدام ، وشركات إلحاق العمالة المصرية بالخارج، لتوفير فرص العمل المتميزة لمختلف تخصصات العمالة المصرية بالخارج .

أكد العماوى أن توجيهات الرئيس مبارك للحكومة هى السعى الدائم لمواجهة البطالة ، وتوفير فرص العمل المنتجة للشباب ، والتيسير على المواطنين فى كل الخدمات التى يقوم بها الجهاز الإدارى للدولة ، وتشجيع الشباب على العمل الحر الشريف.

كما استعرض الوزير خلال اللقاء الذى استمر قرابة ثلاث ساعات ، وشارك فيه أحمد خلف الله وكيل أول الوزارة ومدير مكتب الوزير ، **برنامج عمل الوزارة للمرحلة المقبلة خاصة فى مجالات تنشيط الاستخدام بالداخل والخارج ، وتفعيل دور نشرة التوظيف ومكاتب العمل ، وتطوير برامج التدريب التى تنفذها الوزارة لإعداد راغبى العمل للمهن المطلوبة بسوق العمل ، والتيسير على مستحقى التعويضات فى تسلم شيكاتهم ، والتنسيق بين المديريات وديوان عام الوزارة ، والقضاء على أية مشاكل تحول دون ذلك ، ومواجهة عمالة الأطفال فى السن غير القانونى وتوفير الأجواء المناسبة للطفل ، والتفتيش على المواقع والمنشآت الصناعية للتأكد من تنفيذ قانون العمل ، فيما يتعلق بتشغيل الأطفال والنساء تنفيذا لتوجيهات السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية بتوفير الرعاية المتكاملة للطفولة والمرأة العاملة ، ودعم مشاركتها فى التنمية .**

تطوير الاستخدام

ولقد أكد الوزير -خلال لقائه مع مديرى المديريات بالمحافظات- على ضرورة الانتهاء من برنامج الوزارة ، لتطوير خدمات الاستخدام بالداخل والخارج ، والتركيز على توفير فرص العمل للشباب بما يتفق وطبيعة كل محافظة ، والتنسيق بين مكاتب ومديريات القوى العاملة بالمحافظات ، لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال والمنشآت الصناعية من مختلف التخصصات ، وتبادل فرص العمل بين المحافظات المتجاورة .

وطالب الوزير بسرعة إعداد المشروع الجديد لدليل إجراءات الاستخدام ، والذى يتضمن كافة البيانات عن فرص العمل المتاحة بالقطاع الخاص ومواصفاتها والمعلومات عن راغب العمل ، ومتابعة شغل الفرص الخاصة بالتعاون بين مكاتب العمل وأصحاب الأعمال للتأكد من توفير العمل ، وإرسال المشروع للمديريات لإبداء ملاحظاتها عليه فى ضوء الممارسة اليومية للتشغيل تمهيدا لإعداد الدليل بشكله النهائى ، وإقراره للعمل به لتنظيم نشاط الاستخدام .

كما أكد الوزير على أهمية التنسيق بين التشغيل عن طريق نشرة التوظيف أو من خلال مكاتب العمل بالمحافظات ، لإعداد تصور كامل عن فرص العمل التى يتم توفيرها بالمحافظات ، وطالب بتقرير كامل عن التشغيل بالداخل والخارج كل فترة لمعرفة معدلات التشغيل والبطالة والتنسيق فى ذلك مع الإدارة العامة للمعلومات فى ديوان عام الوزارة .

نشرة التوظيف

واستعرض العماوى دور نشرة التوظيف التى تصدرها الوزارة شهريا منذ سبتمبر عام ١٩٩٨ والتى توفر فرص العمل بالقطاعين الخاص والاستثمارى ، وفى الخارج ، والتى وفرت أكثر من ٥٤٠ألف فرصة حتى الآن . . وطالب الوزير بتفعيل دور النشرة خلال الفترة المقبلة ، للتعرف السريع على احتياجات أصحاب الأعمال والمنشآت ، خاصة بالمدن والمحافظات الصناعية ، وتلبيتها ، وكذلك معرفة طلبيات شركات إلحاق العمالة بالخارج وعدم الانتظار لموعد إصدار النشرة فى حالة وجود فرص سريعة وتلبيتها من خلال مكاتب العمل .

وشدد الوزير على ضرورة متابعة فرص العمل الواردة بالنشرة ، والتأكد من جديتها ، وإعداد بيانات متابعة للذين تتهيأ لهم فرص بالنشرة أو من المكاتب ثم يرفضونها أو

يشغلوها بالفعل للتأكد من التشغيل الفعلى ، مشددا على دور مديرى المديريات فى هذا الصدد للمتابعة المستمرة ، وتغير نمط التشغيل لدى راغبى العمل بإقناعهم بقبول فرص العمل المتواجدة ، بدلا من انتظار العمل الحكومى غير المجدى ، وتشجيعهم على برامج التدريب التحويلى لإعدادهم لتلك المهن ، حيث إن متغيرات سوق العمل بعد التحول للاقتصاد الحر فرضت فرصا مهنية وفنية جديدة ، حيث إن تقييم أداء المديريات سوف يتم وفق دورها فى تنشيط التشغيل بها .

تجارب المديريات

كما استعرض الوزير تجارب بعض مديريات القوى العاملة لتنشيط خدمات الاستخدام بالداخل والخارج ، ورؤية مديرى هذه المديريات للمرحلة القادمة ، حيث أوضح **حسنى العنانى وكيل وزارة العمل بالجيزة** أنه يتم اتباع نظام التشغيل بالتليفون لإنهاء طلبيات العمل السريعة ، سواء بالداخل أو بالخارج ، والتى لا تنتظر موعد إصدار النشرة .

وذلك بالاتصال المباشر بين صاحب العمل وراغب العمل لشغل الفرصة ، وقد تم بالفعل تعيين مابين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ خريج شهريا بهذا الأسلوب .

كما استعرض مدير مديرية كفر الشيخ تجربته لتصنيف راغبى العمل وفق مؤهلاتهم وخبراتهم ، وترشيحهم لأصحاب الأعمال بالتنسيق مع الوزارة ، ومع المحافظات الأخرى المجاورة ، التى تحتاج إلى عمالة موجودة بالمحافظة .

وطالب مدير مديرية عمل أسيوط بدليل إجراءات موحد للاستخدام فى المحافظات للعمل بالقطاع الخاص مع مراعاة تجارب كل مديرية والاهتمام بسجلات التشغيل ، واستعرض تجربة محافظته فى هذا الصدد .

واستعرض مدير مديرية المنيا تجربته بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى ، وبنك الائتمان الزراعى ، لتوفير القروض الميسرة لراغبى العمل والمشروعات التنموية للحد من البطالة وتجربة محافظة القاهرة ، ولتلبية احتياجات المشروعات الصناعية بالمحافظة .

وأشاد الوزير بهذه التجارب ، وطالب بتعميمها للاستفادة الأكبر منها ، وتشجيع التشغيل الذاتى للشباب ، بتوفير القروض والمشروعات الإنتاجية ، التى تتفق وطبيعة كل محافظة ، وطالب بالتنسيق بين المديريات والوزارة فى برامج الاستخدام والتدريب للتشغيل .

التدريب التشغيلي

كما طالب الوزير العماوى بتطوير برامج التدريب التى تنفذها الوزارة من خلال ١٠ مراكز بالجمهورية ، وربطها بالبرنامج الوزارى للتدريب التشغيلى ، الذى وافق عليه مؤخرا مجلس الوزراء لتدريب خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة من مختلف التخصصات والدفعات ، لإعدادهم لدخول سوق العمل وفق المهن المطلوبة والتنسيق بين الإدارة المركزية للتدريب بالوزارة والمديريات بالمحافظات لتفعيل مشاركة الوزارة فى البرنامج الوزارى . . **وطالب بإعادة تقييم خريجى مراكز التدريب ، ودعم الإمكانات الفنية والبشرية لتلك المراكز ، لرفع مستوى خريجيها ، وإعداد المدربين الأكفاء ، خاصة وأن الوزارة ستسعى لتوفير فرص عمل لهؤلاء الخريجين .**

وأشار العماوى إلى أنه سيتم تدريب ٢٠٠ ألف خريج سنويا ممن أدوا الخدمة من مختلف التخصصات ، وفق ضوابط محددة ومستويات جيدة ، مطالبا بدور أكبر للمديريات فى المشاركة فى برامج التدريب التشغيلى .

تعويضات متضررى حرب الخليج

وطالب الوزير مديرى مديريات القوى العاملة بالمحافظات بالتيسير على المواطنين فى تسلم شيكات التعويضات للمصريين المتضررين من حرب الخليج .

وقرر أن تتولى المديريات تسليم شيكات الورثة بدلا من ديوان عام المحافظة ، للتيسير على المستحقين وشدد على ضرورة مراجعة بيانات ومستندات المستحقين بدقة ، وعدم ردها للوزارة إلا فى الحالات القانونية التى تحتاج مشورة الوزارة .

وطالب بتخصيص منافذ كثيرة لتسلم الشيكات ، وإخطار أصحابها بكافة الوسائل للانتهاء من صرف التعويضات قبل الموعد الذى تحدده سكرتارية التعويضات للأمم المتحدة وهو ستة أشهر من تاريخ ورودها .

وقال العماوى إن الوزارة تبحث مع سكرتارية الأمم المتحدة أسباب عدم إقرار آلاف المطالبات (أ) للمغادرة الاضطرارية و(ج) لخسائر الممتلكات رغم تقدم أصحابها فى المواعيد المحددة وإمكانية صرف مستحقاتهم .

وأوضح كذلك أن الوزارة تمكنت من استرداد كل التعويضات التى سبق وأعادتها للسكرتارية ، لعدم تقدم أصحابها لاستلامها فى المواعيد المحددة ، وستبدأ فى تسليمها فى غضون الشهر القادم .

كما أشار الوزير إلى ضرورة الانتهاء من كل الشيكات المعروضة على الشئون القانونية ، والتى لاتتجاوز ٣٠٠ شيك بعد تسوية ٣٥٠٠ حالة من ٣٨٠٠ .

واستعرض العماوى مع مديرى المديريات مشاكل صرف التعويضات ومقترحات حلها بما ييسر على المستحقين تسلم شيكاتهم ، **وتقرر إلغاء التوكيلات لتسلم الشيكات وحضور المستحق شخصيا للقضاء على مشاكل التوكيل**

استعادة كل التعويضات

وأكد محمد عبد الفتاح وكيل الوزارة للمعلومات ومسئول التعويضات بالوزارة أنه تم استرداد كل التعويضات بالدفعات المختلفة للمطالبتين أ، ج ويتم حاليا إعداد بياناتها تمهيدا لتحرير الشيكات .

واستعرض مع مديرى المديريات بعض التعليمات الخاصة بتسليم الشيكات ، ومنها ضرورة مراجعة أصول المستندات المقدمة بدقة خاصة ، فى حالات فقد الجواز الأصلى والانتهاء من تسليم الشيكات بالمديريات بدلا من إعادتها لديوان عام الوزارة ، لضمان وصول التعويض لمستحقه ، وأشاد بجهود المديريات فى هذا الصدد .

مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال

كما طالب أحمد العماوى مديرى مديريات القوى العاملة بالمحافظات بالتأكد من تنفيذ تشريعات العمل لتشغيل الأطفال فى السن القانونى ١٥ عاما والتنسيق مع مديريات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والثقافة ، لتوفير الرعاية المتكاملة للأطفال العاملين ، وإعداد إحصائيات موثقة عن الحجم الحقيقى لهم لمواجهة إدعاءات المنظمات الدولية لبعض الدول النامية بالتشغيل غير القانونى للأطفال ، وبالتالى حرمانها من الميزة التنافسية لرخص منتجاتها بعدم دخولها الأسواق العالمية ، وطالب بتخصيص مسئول لكل مديرية ، للاتصال بوحدة عمالة الأطفال بالوزارة للتنسيق فى هذا المجال ، وتكثيف الحملات على المنشآت بأسلوب مناسب للحد من عمالة الأطفال موضحا أنه يتم التنسيق فى هذا الصدد مع المجلس القومى للطفولة والأمومة ومختلف الوزارات المعنية .

هذا وقد شارك فى الاجتماع محمد الفاتح وكيل الوزارة للاستخدام وعزة عطية وكيل الوزارة لرعاية القوى العاملة ، ومحمد عبد الفتاح وكيل الوزارة للمعلومات ، ودعم اتخاذ القرار ، وعدد من القيادات التنفيذية والإدارية ومديرى مديريات القوى العاملة بالمحافظات .

الإعلان عن تشغيل ١٧٠ ألف خريج بالحكومة

كتب – عبد الوهاب محجوب:

فى خطوة عملية جادة ، بدأت الحكومة الإجراءات التنفيذية لحل مشكلة البطالة بين الشباب ، بالإعلان عن ١٧٠ ألف وظيفة فى مختلف المحافظات كخطوة أولى لتنفذ برنامج الحكومة ، فى تشغيل حوالى ٨٠٠ ألف من الشباب اعتبارا من ميزانية العام الحالى ٢٠٠١/٢٠٠٢.

وقد أعدت وزارة التنمية الإدارية خطة تنفيذية لتعيين الخريجين الذين سيتقدمون لشغل الوظائف المعلن عنها بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ، ويشغل المعاقون منها ٨٨٠٠ وظيفة ، ويتم تعيين العدد المخصص لكل محافظة فى وظائف مناسبة يقدرها المحافظ فى أماكن قريبة من محال إقامتهم .

تشمل الوظائف الـ ١٧٠ ألفا الأوائل الذين تم تعيينهم بالفعل من خريجى دفعة ٢٠٠٠ ويبلغ عددهم ٣٧٨٣ خريجا والمكلفون فى وزارة الصحة ويبلغ عددهم ٢٣٠٧٣ ، والصيارفة ٣٠٣١ ، وبالتالى يصبح من سيشملهم الإعلان من غير المعاقين ١٣١ ألفا و٣٤٠ خريجا .

وقد قامت وزارة التنمية الإدارية تنفيذا لما قرره مجلس الوزراء ومجلس المحافظين بإعداد القواعد التى تكفل تحقيق سرعة الانتهاء من إجراءات التعيين الفعلى فى الوظائف المعلن عنها مع بداية عام ٢٠٠٢.

يتضمن الكتاب الدورى الذى أصدرته وزارة التنمية الإدارية قواعد تعيين المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها بالوحدات الإدارية للدولة ، لسرعة الانتهاء من إجراءات التعيين الفعلى مع شرط التقدم للوظيفة بصفة شخصية خلال ١٥ يوما .

وتدور القواعد حول مايلي:

تخصيص عدة مواقع لتلقى طلبات المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها مثل ديوان المحافظة ، ومديريات الخدمات بها ، بما لايقل عن ١٥ موقعا على مستوى المحافظة ككل ، على أن يتفرع عن كل موقع خمسة منافذ بحيث تنتشر هذه المواقع والمنافذ فى أماكن متفرقة داخل نطاق عاصمة المحافظة ، تسهيلا على المتقدمين لشغل الوظائف ، بخلاف المنافذ الأخرى الخاصة بقبول طلبات المتقدمين للتعيين فى الوظائف المعلن عنها بالجامعات ، والأزهر الشريف ، ومديريات الأوقاف بالمحافظات ، ويلزم تحديد اسم المختص بتسليم أوراق المتقدمين بطلبات التعيين بكل منفذ من المنافذ ، وكل موقع من المواقع ، وقيدها فى سجلات حسب دورها .

مكتب خاص بالمعاقين

تحديد مكتب خاص ومستقل بديوان عام كل محافظة لاستقبال طلبات المعاقين الراغبين فى شغل أى من الوظائف المحددة لهم ، ويكون التقدم بطلبات شغل الوظائف المعلن عنها بالجامعات إلى المنافذ المخصصة لهذا الغرض بمقر الجامعة أو بفروعها . . وتعتبر كل جامعة وحدة واحدة قائمة بذاتها بالنسبة لشروط شغل الوظائف وقواعد المفاضلة والسلطة المختصة بالتعيين.

بالنسبة للوظائف المعلن عنها بمديريات الأوقاف ، يكون التقدم بطلبات شغل هذه الوظائف بكل مديرية من هذه المديريات الإقليمية بالمحافظات ، كما يتم تقديم طلبات شغل وظائف الأزهر الشريف المعلن عنها بالمناطق والمعاهد الأزهرية بالمحافظات .

ويعتبر المتقدمون من كل محافظة وحدة واحدة قائمة بذاتها بالنسبة لشروط شغل الوظائف وقواعد المفاضلة والسلطة المختصة بالتعيين.

ويقتصر التقدم لشغل وظائف الأئمة والخطباء بمديريات الأوقاف على خريجى دور مايو ٢٠٠٠ ومابعدها .

ممنوع التوكيلات

يحظر حظرا تاما تقاضى أى رسوم أو مبالغ تحت أى مسمى من المسميات من المتقدمين ، لشغل الوظائف المعلن عنها .

ولا يجوز للموظف المختص قبول طلب شغل وظيفة إلا من طالب الوظيفة شخصيا ، ولايجوز قبول التوكيلات فى هذا الخصوص ، وعلى الموظف المختص مراجعة استيفاء طالب الوظيفة لجميع بيانات النموذج واستيفاء جميع الأوراق المطلوبة ، وأن يطلع على أصولها وأن يوقع الطالب بنفسه أمام الموظف المختص على الاقرار المرفق بطلب شغل الوظيفة .

بعد انتهاء المدة المحددة بالإعلان لقبول طلبات المتقدمين لشغل الوظائف وهى خلال الفترة من ٨/١٥ حتى ٢٠٠١/٨/٣١ يقوم الموظف المختص بمراجعة جميع الطلبات للتأكد من سلامتها ويتم حصر الطلبات المقدمة لكل منفذ من المنافذ وتجميعها على مستوى المواقع المختلفة المحددة لقبول الطلبات وترفع إلى ديوان عام المحافظة أو الجامعة ، أو الأزهر الشريف أو وزارة الأوقاف .

فرز الطلبات

تقوم كل جهة بفرز الطلبات المقدمة إليها من

وأخيراً . . بدأت الحكومة إجراءات حل مشكلة البطالة

- **١٥ موقعا في كل محافظة لتلقى طلبات التعيين**
- **الطلبات شخصية وإلغاء التوكيلات**
- **تخصيص مكاتب لتلقى طلبات المعاقين**
- **المتقدمون لشغل وظائف الأوقاف والأزهر تقدم طلباتهم في مديريات الأوقاف وإدارات الأزهر فى كل محافظة**
- **ممنوع تقاضي أية رسوم عند تقدم طلبات التعيين**
- **قواعد جديدة للمفاضلة في اختيار المرشحين للوظائف**
- **رئيس الوزراء يلغي شرط السن بالنسبة لقبول الطلبات . . ووزير التنمية الإدارية يصدر قرارا بتعديل شروط قبول الطلبات**
- **التعديلات الجديدة تسرى على الإعلانات التى تم نشرها**
- **السماح للعاملين بالقطاع الخاص بالتقدم للوظائف الجديدة**
- **مليار و٧٠٠ مليون جنيه اعتمادات الميزانية الجديدة لتشغيل الخريجين**
- **٣٠ ألف وظيفة جديدة بالمحافظات لتطوير المحليات**
- **٢٤ ألف فرصة عمل بمراكز الشباب**

جميع المنافذ ومراجعتها وتصنيفها على أساس المؤهل الحاصل عليه المتقدم لشغل أى من الوظائف المعلن عنها مع استبعاد جميع الطلبات التى لا تتوافر فيها الشروط المحددة بالإعلان عن الوظيفة، بما فى ذلك الشرط الخاص بالمحافظة المتقدم لها ومحل الاقامة الدائم لشغل الوظيفة .

فتح سجلات لتدوين طلبات حاملى كل مؤهل دراسى عال على حدة ، وكذلك سجل خاص مستقل لقيد حملة المؤهلات فوق المتوسطة ، وسجل خاص مستقل لقيد حملة المؤهلات المتوسطة ، وآخر لقيد حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة ، ويتم الترتيب بالسجلات بحسب النسبة المئوية الأعلى لمجموع الدرجات الحاصل عليها بالنسبة للمجموع الكلى ، مع تدوين دفعة التخرج والسن أيضا قرين الاسم .

قواعد المفاضلة

تتحدد قواعد المفاضلة بين المتقدمين لشغل الوظائف وفقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة الخاصة بالتعيين بدون امتحان ، فبالنسبة لحملة المؤهلات العليا تكون الأولوية فى التعيين للحاصلين عل مؤهل عال ، وعند التساوى فى المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية ، ثم الأقدم تخرجا ، فالأكبر سنا .

وبالنسبة لحملة المؤهلات فوق المتوسطة ، والأقل من المتوسطة ، تكون الأولوية فى التعيين للمتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها على أساس تفضيل الحاصل منهم على النسبة المئوية الأعلى لمجموع الدرجات الحاصل عليها بالنسبة للمجموع الكلى فالأقدم تخرجا فالأكبر سنا عدا الوظائف الحرفية حيث تتولى لجنة فنية تحديد صلاحية المتقدمين لشغل الوظائف الحرفية ، ثم تتولى وحدة شئون العاملين ترتيب من توافرت فيهم الصلاحية لشغل تلك الوظائف والاختيار من بينهم على أساس تفضيل الحاصلين منهم على النسبة المئوية الأعلى لمجموع الدرجات الحاصل عليها بالنسبة للمجموع الكلى فالأقدم تخرجا فالأكبر سنا .

وبالنسبة للمعاقين تتم المفاضلة بينهم على أساس أقدمية التخرج ، فالأكبر سنا ، وبشرط أن يتم التقدم بشهادة تفيد قيد المعاق فى القوى العاملة وبشهادة التأهيل الاجتماعى أيا كان تاريخ صدورها .

دون شروط

ولقد تفجرت أزمة كبيرة كادت تؤدى إلى عواقب غير سارة ، وذلك بعد نشر وزارة التنمية الإدارية الإعلانات فى الصحف اليومية لشغل حوالى ١٧٠ ألف وظيفة بالجهاز الإدارى للدولة على مستوى الجمهورية حيث اندلعت احتجاجات شباب الخريجين الباحثين عن فرصة عمل منذ سنوات طويلة فى بعض المحافظات .

كان اعتراضهم منصبا على شرط السن الذى



د. عاطف عبيد

أعلنه الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية ليكون ٢٨ سنة لحملة المؤهلات العليا و٢٤ سنة للمؤهلات المتوسطة و٣٠سنة للمعاقين الـ ٨٨٠٠ الذين سيتم تعيينهم ضمن العدد الاجمالى المقرر تعينهم .

فحسب شرط السن وجد هؤلاء الشباب أنفسهم مستبعدين من فرصة التقدم لشغل تلك الوظائف الحكومية .

والحقيقة فإن مفاجأة وزير التنمية الإدارية لم تخطر على بالهم ولا على بال أسرهم ، التى ربما مازالت تعولهم حتى الآن ، رغم أنهم من خريجى أعوام مابين ١٩٨٤ و١٩٩٥ .

وعقب اندلاع احتجاجات الغضب فى عدد من محافظات الجمهورية جرت اتصالات بين بعض المحافظين ومجلس الوزراء لاحتواء الموقف لتجتمع لجنة وزارة برئاسة د.،عاطف عبيد الذى قرر قبول جميع طلبات التعيين دون التقيد بالسن أو تاريخ التخرج .

ورغم هذا القرار ، مازالت هناك شكوك لدى شباب الخريجين القدامى من أن لايتم استيعابهم ضمن الوظائف الـ ١٧٠ ألفا ، بينما تنتاب جانبا منهم هواجس بأنه سوف يحدث تلاعب فى نتائج التقدم للتعيين.

وزير التنمية الإدارية يوضح

ولتوضيح الموقف ، صرح الدكتور محمد زكى أبو عامر بأن البرنامج الذى أعلنته الحكومة عن نوفمبر ٨٠٠ ألف فرصة عمل أمام البرلمان فى جلسة ٢٢ ابريل الماضى تضمن تكليف وزارة التنمية الإدارية بتوفير ١٧٠ ألف فرصة عمل للشباب يتم الإعلان عنها حاليا .

وقال أن تنفيذا لتوجيهات مجلس الوزراء بأن يتم الإعلان عن شغل هذه الوظائف خلال شهر يوليو الحالى ، فقد تحقق ذلك ، وبطريقة تكفل للمواطنين لأول مرة أن يعرفوا عدد الوظائف ومواصفاتها وشروط التعيين فيها ، وهذا ماتحقق بنشر الإعلانات عن الوظائف الموجودة فى كل محافظة من المحافظات الـ ٢٦ بالإضافة إلى مدينة الأقصر.



د. محمد زكى أبوعامر   د. على الدين هلال



د. مدحت حسانين   اللواء مصطفى عبد القادر

وأضاف د.أبو عامر أن الهدف من هذا كله أن يستطيع كل مواطن معرفة معايير التعيين وأن يعرف لماذا تم اختياره ، ولماذا لم يتم اختياره .

وقال إنه بالرغم من أننى لست مسئولا عن البطالة أو حلها ، لكننى ساهمت فى حل جانب منها بالإعلان عن توفير الـ١٧٠ ألف فرصة عمل لشباب الخريجين بهدف توجيههم جميعا إلى الوحدات الإدارية من أجل تحديثها وتطور أدائها ، لخدمة المواطنين بدلا من التعقيدات الإدارية التى يواجهها المواطنون عندما يسعون لقضاء مصالحهم فى الجهات الحكومية المختلفة .

وتعليقا على موجة الاحتجاجات التى صدرت من بعض شباب الخريجين القدامى ، قال وزير التنمية الإدارية :

يبدو أنه بعد نشر إعلان التوظيف فى الصحف تصور البعض من هؤلاء الشباب الباحث عن فرصة عمل منذ سنوات طويلة أنه لم تعد هناك برامج تشغيل أو تعيين أخرى لدى الحكومة ، فشعروا باليأس وإننى شخصيا أشعر بتعاطف شديد معهم ، وستوجه الحكومة قريبا برامج تشغيل أخرى تخصهم وحدهم .

وبالنسبة لقرار رئيس الوزراء بقبول جميع طلبات التعيين بدون التقيد بالسن أو تاريخ التخرج ، قال الدكتور أبو عامر إن مايراه مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء محققا لسعادة الناس ، أنا أول الموافقين عليه والتابعين له .

تعديل شروط التقدم للوظائف

من ناحية أخرى أصدر الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية قرارا بتعديل الشروط الخاصة بالتقدم للوظائف الحكومية المعلن عنها بالصحف ، تشمل قبول جميع طلبات الخريجين دون التقيد بشرط السن للمؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة

والمعاقين ، كما تشمل التعديلات السماح للعاملين بالقطاع الخاص بالتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها ، والسماح لجميع الجهات فى حالة عدم استيفاء العدد المقرر من الوظائف الحرفية أو خدمات المعاونة ممن يحملون مؤهلات متوسطة بأن تستوفى احتياجاتها من غير حملة المؤهلات بالدرجة السادسة ، كما تضمنت التعليمات السماح للخريجين بالتقدم لأكثر من وظيفة داخل المحافظة أو خارجها ، حيث تم إلغاء الشرط الخاص بذلك .

وأكد وزير التنمية الإدارية أن التعديلات الجديدة سوف تسرى على الإعلانات التى تم نشرها والخاصة بمحافظات المنيا والقاهرة وبورسعيد والدقهلية وسوهاج وشمال سيناء والشرقية.

٣٠ ألف فرصة عمل أخرى

واستكمالا لجهود الحكومة فى إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب، أعلنت وزارة التنمية المحلية اتاحة فرص عمل للخريجين دون التقيد بشرط السن أو دفعة التخرج وذلك من خلال برامجها لتستقبل الخريجين من الجنسين ، والتى تشمل ثلاثة برامج .

يسمى الأول برنامج معلومات التنمية المحلية ، ويعمل فيه الخريج فى مجالات جمع وتجهيز المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية المحلية الشاملة بالقرى والأحياء والمدن ، ويتلقى المشتغل تدريبا فنيا على استخدام الحاسب الآلى وجمع وتشغيل المعلومات عن السكان والأنشطة الاقتصادية والمشروعات الخدمية ومتابعتها .

ويتضمن البرنامج الثانى العمل فى مجالات إنشاء وتجهيز مختلف مشروعات البنية الأساسية والخدمية والخطة العاجلة و شروق بالقرى والأحياء والمدن .

ويتلقى المشتغل تدريبا فنيا راقيا فى المجال الذى سيعمل به .

وبالنسبة للبرنامج الثالث فإن الخريج يعمل فى مجالات الصناعات الحرفية والصغيرة بالورش الخاصة المدعومة حكوميا ، ويتلقى المشتغل تدريبا متميزا فى مجالات الأنشطة الحرفية بتقنيات متطورة .

يمنح المشتغل مكافأة شهرية قيمتها

١٥٠ جنيها لحاملى المؤهلات العليا

و١٥٠ جنيها لحاملى المؤهلات فوق المتوسطة

و١٠٠ جنيه لحاملى المؤهلات المتوسطة

وصرح السيد مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية أن هذا المشروع سوف يستوعب ٣٠ ألف من الخريجين من الحاصلين على المؤهلات العليا ، وفوق المتوسطة والمتوسطة وسيتاح فرصة العمل لكل خريج فى نفس محل اقامته بالقرية ، والحى والمدينة دون تحمل أى أعباء للانتقال من مقر اقامته إلى مقر عمله ، وسوف تعمل البرامج الثلاثة على اكتساب المشتغل مهارات فنية راقية تؤهله للاستمرار والتقدم فى العمل أو تؤهله للانتقال لأعمال أخرى إذا رغب فى ذلك .

تأهيل ٢٤ ألف شاب لسوق العمل

وقررت وزارة الشباب البدء فى تأهيل ٢٤ألف شاب لسوق العمل ، وتحديد ١٥٠ مركز شباب لتأهيلهم من خلال المشروع القومى للحكومة لتأهيل الشباب لسوق العمل .

وأكد الدكتور على الدين هلال وزير الشباب أنه سيتم استثمار هذا المشروع الذى يرعى شباب مصر ، ويفتح لهم الأبواب لفرص العمل حيث سيتم تدريب ١٨ ألف و٧٢٠ شابا على الحاسب الآلى وتدريب الفتيات على بعض المهن مثل الحياكة والتريكو والتطريز وسيحصل الشاب الحاصل على مؤهلات عليا على ١٥٠ جنيه ، و١٠٠ جنيه للمؤهلات المتوسطة .

وأضاف الوزير أنه تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك ، يتم التنسيق مع وزارة الزراعة لتوفير فرص عمل مؤقتة للشباب من خلال أفواج شبابية تزرع غابات على مساحة ١٥٠٠ فدان

اعتمادات مالية لتمويل فرص العمل الجديدة

ومن ناحية أخرى أوضح وزير المالية الدكتور مدحت حسانين أن اعتمادات السنة المالية الجديدة تتضمن مبلغ مليار و٧٠٠ مليون جنيه تخصص لتشغيل وتدريب وتعيين الخريجين من منطلق حرص الدولة على توفير فرص عمل لشباب الخريجين تساعدهم على الحياة الكريمة ، وزيادة الدخل .

وأضاف وزير المالية قائلا إن التمويل المعتمد كاف جدا لتوفير فرص العمل للشباب منها :

٣٠٠ مليون جنيه لتعيين نحو ١٧٠ ألف خريج فى الأجهزة الحكومية والخدمية .

٥٠٠ مليون جنيه لتوفير نحو ٢٠٠ألف فرصة عمل من خلال صندوق تدريب وتأهيل الشباب على الحرف المنتجة .

٥٠٠ مليون جنيه لتوفير نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل من خلال صندوق الاقراض الشعبى لشباب الخريجين ، لمساعدتهم على اقامة مشروعات صغيرة .

٤٠٠ مليون جنيه لتوفير نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل من خلال دعم الصادرات بما يؤدى إلى تشجيع التصدير وخلق فرص عمل منتجة .

وهكذا .. فإن خطوات الحكومة من أجل تشغيل الخريجين سوف تحقق للشباب آماله فى المستقبل فى ظل اهتمامات الدولة التى تضع فى صدر أولويات العمل الوطنى مهام عاجلة ومحددة ، فى مقدمتها توفير فرص عمل تناسب جميع الطاقات والكوادر والخبرات ، واقامة المشروعات وجذب الاستثمارات المختلفة ، بما يسمح باستيعاب الأجيال الجديدة الوافدة، إلى

بطالة و

كتب – حسام الدين السيد:

كان النابغة الذبيانى من أشعر العرب ، وأقدرهم على صياغة الأبيات المعبرة والملخصة لواقع الحال ولسان المقال ، فلما وجد قوما يراوحون مكانهم ، ويترددون بين مسيرهم وترحالهم ، فلا هم مشوا ولا هم قعدوا ، بل قاموا وترددوا ، وقف النابغة يقول :

أزف الترحل غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا وكأن قد

تذكرت النابغة وبيته بعد أن أبدى عشرات الآلاف من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية ممن تزيد أعمارهم على ٢٨ عاما من خريجى الجامعات ، و٢٤ عاما من خريجى الثانوى الفنى – غضبهم الشديد احتجاجهم البالغ وذلك لأن عددا كبيرا من الشبان قد تجمعوا أمام ديوان عام المحافظة لتقديم طلبات وظائف الإدارة المحلية إلا أنهم فوجئوا بقرار تحديد السن .

وتم رفع سيل من الدعاوى القضائية ضد الحكومة ، ردا على ما ظنوه قرارا من الحكومة باستبعادهم من الوظائف الجديدة .

وقال قدامى الخريجين فى الدعاوى القضائية إن الحكومة اعتبرتنا جيلا تجاوز السن القانونى ، وبالتالى وجب التخلص منه ، وأضاف الخريجون أنهم أدوا واجباتهم تجاه الوطن ، وبالتالى لن يتنازلوا عن حقوقهم .

علاج سريع

سارع مجلس الوزراء الاثنين ٢٠٠١/٧/١٦ بالتدخل لتوضيح الأمر وتقديم العلاج السريع وصدر بيان عن المجلس أنه لا تطبيق لقيود السن على تعيين الخريجين فى وظائف حكومية ، **وأضاف البيان أن رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد قد ألغى هذه الشروط بعد اجتماع استمر ٦ ساعات الأحد ٢٠٠١/٧/١٥ مع الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية وحبيب العادلى وزير الداخلية وعدد آخرمن الوزراء .**

كان أبو عامر قد أعلن عن بدء الحكومة فى تعيين ١٧٠ ألفا من الخريجين فى الجهاز الإدارى للدولة ، بشرط ألا يزيد عمر المتقدم لتلك الوظائف عن ٢٨ عاما لخريجى الجامعات و٢٤ عاما للحاصلين على الدبلومات الثانوية الفنية ومن دونهم .

وفى الوقت نفسه أعلن اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية ، أنه سيبدأ قبل نهاية شهر يوليو الإعلان عن برنامج تشغيل

..ـر .. تحتاج النابغة !!

الخريجين بقاعدة معلومات التنمية المحلية بالقرى والأحياء ، ويستوعب البرنامج ٣٠ ألف فرصة عمل للشباب .

وأكد الوزير أن باب التقدم مفتوح ، وفقا لما سيتضمنه الإعلان لجميع الخريجين الذين لا يعملون دون التقيد بسنة التخرج أو شرط السن وستصرف منح شهرية للشباب ، تتساوى مع المرتبات التى ستمنح للشباب المعينين فى برنامج الوظائف الحكومية ، وتبلغ ١٥٠ جنيها للحاصلين على المؤهلات العليا ، ١٢٠ جنيها للمؤهلات فوق المتوسطة ، ومائة جنيه للمؤهل المتوسط .

أما الحل الآخر فجاء فى تصريحات لوزير الدولة للتنمية الإدارية ، حيث أعلن الدكتور محمد زكى أبو عامر أن الدولة تملك برنامجا شاملا لإتاحة أكبر عدد من فرص العمل للشريحة التى لم يشملها الإعلان بالوظائف الحكومية ، سوف تخصص جميعها لمواجهة من تزيد أعمارهم عن السن المعلن عنها بالوظائف الحكومية ، وتكون الأفضلية فيها للأقدمية المطلقة.

وأضاف أنه سيبدأ من الأحد ١٥-٧-٢٠٠١ الإعلان عن ١٤ ألف وظيفة فى محافظة القاهرة لسد احتياجات المحافظة من أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة .

من ناحية أخرى ، رفع الآلاف من الشباب دعاوى قضائية ضد القرار ، وتقدم النائب البرلمانى " **محمد عبد العليم داود** " بسؤال إلى الحكومة المصرية حول أسباب إسقاط ١٣ دفعة من خريجى المدارس المتوسطة والجامعات ، والذين يقدر عددهم بأكثر من ٥٠٠ ألف خريج ، وذلك مخالف للدستور الذى يساوى بين المواطنين فى الحقوق والواجبات دون النظر إلى أعمارهم وطالب " **داود** " **الدكتور فتحى سرور** رئيس مجلس الشعب بعرض السؤال على الحكومة ، وسرعة الرد خلال الإجازة البرلمانية ، طبقا للوائح البرلمان ، ودون الانتظار إلى بدء الفصل التشريعى .

البطالة الأزمة

ورغم هدوء العاصفة إلا أن بيت القصيد يظل فى حاجة للنابغة الذى يصف علاجا ناجعا " يخفف " من حدة البطالة ، وأول الخطوات هى " تشخيص " سليم ومتفق عليه " للأزمة ، حيث اختلفت الأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية المصرية ونظيراتها الدولية بشأن معدل البطالة ،

ففى حين أكد تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أن عدد العاطلين فى مصر يبلغ ٦.٦ ملايين عاطل بنسبة ٢٧.٥٪ من قوة العمل البالغ عددها ٢٤ مليون نسمة خلال عام ١٩٩٩ ، إلا أن الحكومة المصرية تقول إن هناك ١.٥ مليون عاطل بنسبة ٨٪ من قوة العمل البالغ عددها ١٧.٤ مليون نسمة .

كما ذكرت البيانات الواردة فى النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد الصادرة فى ١ فبراير ٢٠٠١ أن معدل البطالة فى مصر انخفض بشكل متواصل منذ العام المالى ٩٤/٩٣ الذى بلغ خلاله ٩.٨٪ حتى وصل إلى ٧.٤٪ فى العام المالى ١٩٩٩.

ولكن هذه البيانات - كما يقول الدكتور عادل عبد الجواد الباحث فى العلوم الاجتماعية - تختلف عن البيانات التى جاءت فى تقرير صندوق النقد الدولى لعام ٢٠٠٠ والتى تشير إلى أن معدل البطالة فى مصر تزايد بشكل دائم منذ عام ١٩٩٢ عندما سجل ٩٪ حتى بلغ ١١.٣٪ فى عام ١٩٩٥ . وهو العام الذى تتوقف عنده بيانات صندوق النقد الدولى لعدم توافر بيانات يمكن الوثوق بها بالنسبة للسنوات التى تلت عام ١٩٩٥ .

وطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فإن نسبة البطالة انخفضت بين الأميين ٤٪ عام ١٩٩٦ م لتصل إلى ٠.٦ ٪ عام ١٩٩٩م ، فى حين ارتفعت نسبتها بين حملة المؤهلات العليا من ١٢.٢ ٪ عام ١٩٩٦إلى ١٨.٣ ٪ عام ١٩٩٩م .

ويقول الدكتور " محمد عبد الحليم عمر " أستاذ الاقتصاد ، مدير مركز صالح كامل للاقتصاد بجامعة الأزهر : إن البطالة فى مصر هى بطالة هيكلية ، ناتجة عن نقص قدرة الاقتصاد على استيعاب جميع القادرين على العمل ، ويتوقع لها التزايد والاستمرار ، خاصة مع زيادة موجات الهجرة المرتدة من المصريين العاملين بالخارج ، إضافة إلى الركود والكساد الذى تعانى منه مصر منذ سنوات ، والضعف الكبير فى سوق العمل المصرية ، وسيزداد الأمر سوءا مع تطبيق اتفاقية الجات لاحقا .

البطالة والجريمة

أما علماء الاجتماع المصريون فيرون أن هناك علاقة طردية بين زيادة معدل البطالة وانتشار الجريمة .

ويقول د. أحمد المجدوب رئيس قسم الجريمة بمعهد البحوث الاجتماعية والجنائية : إن ٦٥٪ من الجرائم المختلفة ، مثل : النصب ، والاحتيال والتزوير ، والسرقة والمخدرات يرتكبها عاطلون ، و٩٠٪ من جرائم الاغتصاب يتورط فيها عاطلون ، كما أن جرائم القتل التى تقع فى نطاق الأسرة - التى تمثل ٩٠٪ من جرائم القتل - يرتبط أغلبها بشكل أو بآخر بوجود عاطلين فى محيط الأسرة .

ومعروف أن مشكلة البطالة المقنعة هى إحدى المشكلات المصرية المزمنة لما لها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد ، فالعمالة الزائدة تؤدى إلى ارتباك العمل والحيلولة دون تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة ، وارتفاع تكلفة الأداء وزيادة أعباء الموازنة العامة للدولة ، ويصل الأمر إلى تكبد بعض الهيئات للخسائر بسبب العمالة التى لم يتم توظيفها بشكل جيد .

وطبقا لتقديرات البنك الدولى فإن مصر بها مليون عامل فى القطاع الحكومى تنطبق عليهم صفة البطالة المقنعة ، كما أن عملية تسريح هذه العمالة بموجب برنامج الخصخصة تمثل زيادة لحدة مشكلة البطالة فى رأى بعض الهيئات الدولية .

ولجأت الدولة فى الفترة الأخيرة إلى استحداث أساليب جديدة للتعامل مع الظاهرة ، منها أسلوب التدريب التحويلى عن طريق تدريب بعض العمالة النظرية وتحويلها إلى وظائف فنية وتغيير كوادرهم الوظيفية كأحد الحلول الجزئية للمشكلة ، كما طبقت الحكومة نظام المعاش المبكر الاختيارى بحيث يحصل العامل على معاش ثابت ومكافأة لنهاية الخدمة .

يشار إلى أنه منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ والتى التزمت فيها الحكومة بتقليل الإنفاق العام ، لم تعد الدولة ملتزمة بتعيين الخريجين إلا ما هو متاح من فرص ، وهو ما أدى لزيادة نسبة البطالة حسب الأرقام الرسمية فى العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، حيث بلغت ٤.٧٪ .

ومن المعروف طبعا أن الاقتصاد المصرى يمر خلال السنتين الماضيتين بأزمة حادة ، حيث تراجعت قيمة الجنيه أمام الدولار ، وارتفع العجز فى الميزان التجارى ، وانخفضت معدلات الادخار .

ورغم الجهود المضنية التى تبذلها الحكومة لحل المشكلة إلا أن واقع الحال مازال عند نهاية بيت النابغة " وكأن قد "

فى أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية

العمالة العالمية . . واقتصاد المعلومات

مع تزايد حدة التيار الجارف لثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذى يعم العالم الآن ، تبدو صورة العمالة العالمية متصدعة ومضطربة فى أنحاء عديدة من العالم ، وذلك على الرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على سوق العمل فى الدول الصناعية ، ومن إمكانية تكنولوجيا المعلومات المتنامية فى إيجاد فرص العمل .

تلك هى الحقيقة التى توصلت إليها منظمة العمل الدولية فى أحدث تقرير دولى أصدرته مؤخرا حول"العمالة العالمية ٢٠٠١ -الحياة فى العمل فى اقتصاد المعلوماتية" أوضحت فيه أنه على الرغم من ثورة الاتصالات الجارية ، فإن أعدادا متزايدة من العمال تجد نفسها فى موقف العجز عن إيجاد الوظائف ، أو الوصول إلى الموارد التكنولوجية الناشئة التى تحتاج إليها من أجل ضمان الإنتاجية فى اقتصاد عالمى أصبح يعتمد بشكل متزايد على الرقمية .. كما أوضحت المنظمة-فى تقريرها- أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -على ضوء الدرجات المتباينة لانتشارها فى الدول الغنية والفقيرة ، فإنها تؤدى إلى "انقسام رقمى متزايد الاتساع على النطاق العالمى ، ومن ثم فإنه لايمكن تحقيق طموحات العمالة والاستفادة من القدرات الإنتاجية للملايين من العمال ، فى عدد لاحصر له من الدول النامية ، دون معالجة هذه القضايا على نحو عاجل ، وعليه فإن الوصول إلى التكنولوجيا وضمان حصول العمال على التعليم والمهارات اللازمة لاستخدامها ، هما بمثابة سياسات أساسية لابد للدول النامية أن تأخذها بعين الاعتبار .

عزت سامى

يعرض السيد خوان سومافيا"المدير العام لمنظمة العمل الدولية" القضية فى مقدمة التقرير بقوله"إن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات توفر امكانيات فعلية ، لكنها تشير -فى الوقت نفسه- إلى أن نسبة مهمة من العالم ستتعرض للخسارة !.

ثم يقول: دعونا نفصل ونعرى العناصر الأساسية لهذه الثورة ، ثم نتساءل بعد ذلك عما يبقى منها . . إن مايبقى هو أثرها على حياة الناس حيثما كانوا يعيشون ، ونحن-لذلك- بحاجة إلى تدعيم السياسة والى تطوير المؤسسات التى ستجعل كل شخص يستفيد من هذه الثورة ، وذلك مالن يحدث من تلقاء نفسه !.

مؤشرات مهمة

ولقد توصل تقرير منظمة العمل الدولية إلى مؤشرات رئيسية من أهمها :

-ابتداء من عام ٢٠٠١ الحالى ، فإن من أصل قوة العمل العالمية ، البالغة ثلاثة مليارات إنسان . . هناك الثلث -أى مليار إنسان- يعانى من البطالة ، أى فى حالة "بطالة مقنعة" ومن بينهم ١٦٠ مليون إنسان فى حالة "بطالة سافرة" بزيادة مقدارها ٢٠ مليونا عما كان عليه عددهم قبل اندلاع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، ورغم دلائل الانتعاش الاقتصادى القوية فى معظم آسيا .

-وحتى يحافظ الاقتصاد العالمى على الوتيرة الراهنة لتوسعه ، فإنه يحتاج خلال العقد القادم-حتى عام ٢٠١٠ إلى أن يوجد ٥٠٠ مليون وظيفة جديدة على الأقل ، من أجل استيعاب الوافدين الجدد لقوة العمل ، وتقليص الأعداد الحالية للعاطلين !.

-على الرغم من النمو الاستثنائى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العالم الصناعى ، والتغلغل المتزايد لهذه التكنولوجيا فى الدول النامية ، فلا يزال قسم واسع وعريض من العالم بعيدا عن مزايا الثورة الإلكترونية بما تحدثه من تغيير كامل فى الحياة والعمل والاتصالات فى الحقبة الرقمية .

العمال فى الدول الأشد فقرا

وتؤكد منظمة العمل الدولية -فى تقريرها- على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها أثرها بعيد المدى على نوعية حياة العمال فى البلدان الأشد فقرا ، بشرط أن توضع السياسات والمؤسسات الصحيحة فى موضعها المناسب ، وأن تعمل كمحفز مهم للتنمية ونمو الوظائف

وتشير المنظمة إلى أنه -فى بعض الحالات-فإن الحركة العالمية لرأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وطبيعته الكامنة ، القائمة على المعرفة قد تسمح للدول منخفضة الدخل بتحقيق التقدم السريع فى مراحل التنمية الاقتصادية التقليدية عبر الاستثمار فى الموارد البشرية .

٣ احتياجات هامة

وهناك ثلاثة احتياجات تعتبر الأكثر أهمية من أجل تحقيق ذلك هى:-

-وجود استراتيجية وطنية متماسكة نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

-وجود بنية أساسية منتجة للاستمرار بعيد الأمد

-وفرة قوة العمل المتعلمة والمدربة

وفى ذلك يقول "خوان سومافيا" إننا نعرف تماما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، هى تكنولوجيا عالمية بحدودها ، وغير قابلة للنكوص بمسيرتها ، وشمولية بآثارها ، ولكن ما أريده للاستمرار بعيد الأمد هو أن يلعب ذلك دورا فاعلا فى إسهام هذه التكنولوجيا فى تحقيق أهدافنا فى توفير العمل اللائق لكل إنسان . . ويجب أن نتأكد من وجود الإطار السياسى

على النطاق العالمى ، ومن معالجة تلك الاحتياجات الثلاثة :

مستقبل سوق العمل

وتشير منظمة العمل الدولية فى تقريرها إلى بعض الشكوك التى تخيم على مستقبل سوق العمل ، من أهمها :مسار الاقتصاد الأمريكى ، وإمكانية اضطلاع أوروبا بدور"الدينامو الاقتصادى العالمي" وامكانيات روسيا على التقدم ، وقدرة الهند على الاستمرار فى المعدلات العالية للنمو الاقتصادى .

كما تشير المنظمة إلى أنه بالرغم من الصعوبات ، فإن اجمالى التطورات الحديثة ، تمثل انطلاقة مناسبة للآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمى غير أن تحقيق العمل اللائق للعاطلين عن العمل فى العالم سيتطلب اهتماما أكبر بمسائل وقضايا سوق العمل الأساسية ومن بينها الاستثمارات فى رأس المال البشرى !.

وذكرت المنظمة فى تقريرها أن ٩٠٪ من إجمالى مستخدمي"الإنترنت" هم فى الدول الصناعية حيث تشكل الولايات المتحدة وكندا وحدهما نسبة ٧٥٪ من هذا الاجمالى ، بينما لايشكل مستخدمو الانترنت فى أفريقيا والشرق الأوسط ، إلا نسبة ١٪ من مستخدميها عالميا .

ولاشك فى أنه حيثما يسود استخدام الانترنت ، فإنه تحدث تغييرات وتحولات فى العلاقات الاقتصادية والسلوكيات ، وهو ما يعلق عليه سومافيا قائلا: إن التغييرات فى كيفية عمل الاقتصاد لابد أن تحدث تحولات فى عالم العمل . . فإن خلق الوظائف وخسارتها ، ومضمون العمل ونوعه، وموقعه . . هذه كلها تتأثر حتما بالحقبة الناشئة عن العولمة الرقمية .

قيود أمام الدول النامية

ويسلط التقرير الأضواء علي"القيود الفعلية التى تواجه الدول النامية فى سعيها للانضمام إلى ثورة الاتصالات ، وعلى المحاذير الرئيسية المحتملة التى تهدد بإثارتها فى أسواق العمل العالمية . .ثم يقول:

إن الدول التى تعجز عن تحقيق قفزة تكنولوجية لا تخاطر بفقدان التجارة الواسعة والمتنامية فى منتجات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فقط ، بل ستكون عاجزة عن الاستفادة من الكفاية الاقتصادية ومكاسب الإنتاجية المستمدة من هذه الصناعات .

فقد شهد قطاع الاسلاك الرقيقة فى الهند–مثلا– نموا بنحو ٥٠٪ خلال التسعينيات ، مما ترتب عليه وجود ليس صادرات فقط ، بل أيضا وجود آلاف الوظائف المحلية ، وتجمع للقدرة التكنولوجية التى تستأثر باهتمام دولى من البلدان الصناعية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات .

كذلك فإن بإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا أن تكون على صلة وثيقة بهدف التخفيف من الفقر ، ليس عبر أثرها على النمو الاقتصادى وحسب ، بل ومن خلال تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وخدمات اجتماعية أخرى .

التحدى الكامن

غير أن منظمة العمل الدولية فى تقريرها ، تحذر من أنه حتى لو أصبح الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر سهولة وأوسع انتشارا ، فلن يكسب ويستفيد من الثورة الرقمية سوى القليل .. مالم تتوافر مستويات كافية من التعليم . . ذلك لأن عدم القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والاستفادة من نتائجها –سيمثل التحدى الكامن الأكثر أهمية فى انتشار الاقتصاد الرقمى فى السنوات القادمة .

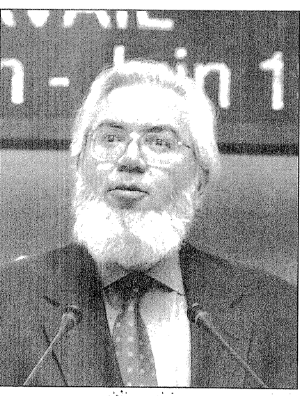
كما أن تقليص الجوانب الأخرى للانقسام الرقمى –مثل تباين الأجور– والهوة "الجذرية" –بين الجنسين– سوف يعتمد هو الآخر على التعليم المحسن . . فإن العودة إلى التعليم العالى –فى الدول المتقدمة– هو انعكاس لعدم المساواة المتزايد فى الأجور ، حيث تكون التكنولوجيا مستخدمة بشكلها الأعظم.

التعليم .. والعمل .. والثروة

ويقول تقرير منظمة العمل الدولية إن الاستثمار فى التعليم الأساسى والأهلى هو الوسيلة السياسية الأكثر حسما المتوفرة لدى الحكومات لجنى المكاسب من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

. إذ لاتوجد دولة نامية قد نجحت فى ضمان مكانتها اللائقة فى الأسواق العالمية لمنتجات رمزية – دون أن يكون لدى هذه الدولة قوة عمل متعلمة تعليما جيدا . .إن التعليم والنمو الاقتصادى يكملان بعضهما بعضا ، والاستثمار فى الأول ، يعطى ثماره فى الثانى ، وقد تكون هذه العلاقة أكثرصحة فى الاقتصاد الناشئ القائم على المعرفة ، الذى تعتبرفيه المعرفة المصدر الأشد حسما لخلق الثروة ، وليس المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية !.

" البقية ص ٣٦ "



خوان سومافيا

■ ثلث عمال العالم فى بطالة مقنعة و١٦٠ مليونا فى بطالة سافرة !

■ مطلوب توفير ٥٠٠ مليون وظيفة جديدة حتى عام ٢٠١٠

■ التعلم مدى الحياة . . أصبح المصدر الأساسى لأمان الوظيفة

التكنولوچيا الحديثة والجديد فى الأمن الصناعى

الوقاية من مخاطر الألياف الزجاجية

"ظهرت مع التكنولوچيا الحديثة مخاطر جديدة استلزمت وسائل جديدة لتحقيق السلامة والصحة المهنية .. وقد أنتجت التكنولوچيا الحديثة العديد من الأصواف العازلة المكونة من الألياف الزجاجية التخليقية وهذه الأصواف العازلة ، أو الألياف الزجاجية التخليقية ، تستعمل فى العديد من الاستخدامات مثل تبطين المواسير ، والغلايات ، والأفران والأسقف بالمنازل ، وشتى أغراض العزل الحرارى .

ومن أمثلة هذه الأصواف العازلة الصوف الزجاجى ، والصوف الصخرى ، وصوف خبث المعادن....

إن الألياف الزجاجية التخليقية من السليكا تسبب العديد من المخاطر الصحية ، فهى من مسببات السرطان ، إلى جانب خصائصها الميكانيكية فى تهيج أنسجة العين ، والجلد ، والممرات التنفسية العليا .

ويتعرض لكل ذلك المشتغلون فى عمليات التصنيع ، والنقل ، والتخزين ، والتداول ، والاستخدام والإزالة ، وإعادة التدوير ، والتخلص من فضلات الأصواف العازلة .

وتحتاج مثل هذه التكنولوچيا الجديثة فى الصناعة إلى تكنولوچيا حديثة فى الأمن الصناعى ولذلك تشمل احتياطات وإجراءات السلامة والصحة المهنية .

أ- تقييم المخاطر

ب- الوقاية الهندسية (مثل التهوية العامة والموضعية)

جـ- ملابس وأدوات الوقاية

د- المعلومات الكافية (قوائم البيانات)

هـ- التعليم والتدريب

و- تحديد المسئوليات خصوصا للعمال وملاحظى العمال

ز- عملية المراجعة ، ووضع خطط أفضل (تقييم الأداء وتحليل النظم)

إن هذه الاحتياطات والإجراءات التى تحقق الحفاظ على السلامة فى كل العمليات المتعلقة بالصوف العازل المكون من الألياف الزجاجية بداية من التصنيع حتى التخلص من الفضلات أقول إنه تستدعى هذه الاحتياطات ، وتتطلب هذه الإجراءات ، التزامات وواجبات تقع على عاتق كل من :

المصنع المنتج ، المورد ، أصحاب الأعمال ، العمال ، السلطات المختصة .

أولا : المصنعون المنتجون :

يجب عليهم إمدادنا بقاعدة بيانات عن المكونات وخواصها وخطورتها ، وطرق الوقاية الهندسية والشخصية ، وكيفية التخزين الآمن والاستخدام ، والتداول الآمن ، والنقل الآمن ، أو الذى ينتج عنه أقل كم من الألياف والأتربة ، وأن تكون قاعدة البيانات هذه مكتوبة بلغة مفهومة للموردين وأصحاب الأعمال والمستخدمين ، والعمال ، وذلك فى صورة بطاقات ملصوقة على غلاف عبوات الألياف الزجاجية ، وفى مكان واضح ، ومزود بها معلومات عن احتياطات السلامة والصحة المهنية الخاصة بها .

ثانيا : الموردين :

يجب عليهم توصيل معلومات الاستخدام والأمان إلى الذين سيستعملون هذه الأصواف العازلة وخصوصا إذا كان المورد سيقوم بإعادة تغليف العبوات .

ثالثا : أصحاب العمال :

يجب على أصحاب الأعمال توفير احتياطات السلامة والصحة المهنية مثل التهوية بالشفط وشتى وسائل الوقاية الهندسية ، وملابس ، وأدوات الوقاية الشخصية مثل النظارات والجوانتى وأجهزة التنفس وتدريب العمال ، وتوعيتهم بالمخاطر ، وطرق الاستخدام الآمن ، وكذلك عمل قياس وتقييم لمخاطر بيئة العمل ، والتأكد من أن عمليات الإنتاج والاستعمال والإزالة للألياف الزجاجية يتم فيها أقل حد ممكن من تركيز الألياف والأتربة ، إلى جانب توفيرهم للعمال وسائل الغسيل والنظافة ، وتغيير الملابس ، ومنع التدخين ، وتوفير الإسعافات الأولية .

رابعا : العمال :

يجب على العمال تطبيق ما تلقوه من تعليمات ومعلومات وتدريب خاص بالاستخدام الآمن ، وأن يرتدوا ملابس الوقاية ، ولهم الحق فى الانسحاب من مكان العمل الخطر على صحتهم ، إذا تأكد لهم ذلك .

خامسا : السلطات المختصة :

يجب على الحكومة وضع التشريعات اللازمة لوقاية العمال ، وكذلك التفتيش على سريان وتطبيق هذه التشريعات ، إلى جانب الفحص الطبى الدورى .

هذا ويجب إبقاء عبوات الصوف العازل كما هى ، دون فتح ، إلا عند استعمالها ، ويجب الاهتمام بنظافة مكان العمل خصوصا بالماء وليس بضغط الهواء وأن تجمع الفضلات من الألياف الزجاجية فى أوعية فى مكان العمل ، وليس بعيدا عنه ، حتى لا تتطاير وتتناثر وأن يتم إعادة تدوير هذه الفضلات.

احتياطات ووسائل خاصة بالوقاية من الألياف الزجاجية .

١- يجب عدم تمزيق الألياف الزجاجية لتقليل سمكها ، وإنما نستخدم المنتج ذا السمك المناسب.

٢- يجب عدم تمزيق العوازل الحرارية باليد وإنما يتم قطعها بسكين حادة مع وضعها على مسند ثابت .

٣- يجب عدم استخدام طريقة الرش للألياف الزجاجية ما أمكن إلا فى أقل الحدود ، وعندئذ على العمال ارتداء جهاز تنفس ونظارة خاصة ، وألا يدخل أى شخص آخر فى منطقة الرش ، وأن تنظف فورا الفضلات ويتم التخلص منها فى أوعية خاصة .

٤- يجب عمل رصد لبيئة العمل لقياس تركيز الألياف الزجاجية باستخدام أجهزة سحب وقياس لعينات من الأتربة فى جو العمل .

وذلك بجهاز شخصى يعلقه العامل فى ملابسه وأجهزة مثبته فى أماكن العمل طوال الورديات .

٥- يجب عمل رصد صحى للعمال بتحليلات معملية خاصة ، وبإجراء قياس وظائف الرئة لمعرفة مدى التأثيرات التى أحدثتها الألياف الزجاجية .

كانت هذه نبذة عن مخاطر الألياف الزجاجية وطرق الوقاية منها.

د.صلاح عدس



بعد اعتماد ٥٠٠ مليون جنيه للتدريب فى الميزانية الجديدة

العمالة الماهرة حلم فى الأفق!



تحقيق:
مجيب رشدى

فى لقاء قريب لى مع رجل الأعمال المعروف المهندس حسام أبو الفتوح .. أدهشنى قوله:هل تعرف من هو أذكى عامل على وجه الأرض؟!

قلت . . من؟! قال : العامل المصرى . . ثم عاد يقول : وهل تعرف من هو أغبى عامل فى العالم؟! فعدت بدورى أقول: أيضا من؟! فقال: العامل الألمانى . . ولاحظ هو اندهاشى .. فعقب قائلا: لقد كنت مثلك مندهشا عندما سمعت هذا الرأى أو التحليل لأول مرة على لسان باحث ألمانى يعمل معنا ، ولشدة اندهاشى أن يكون هذا هو رأيه فى بنى شعبه ولكنه علل ذلك قائلا:الفرق الوحيد بين العامل المصرى ونظيره الأوروبى أو الأمريكى أو الغربى عموما هو رغبة هذا الأخير فى التعلم والتعرف على كافة المراحل الإنتاجية التى يمر بها فى عمله .. بعكسكم فالعامل المصرى يريد أن ينتهى من عمله بسرعة دون أن يعطى لنفسه فرصة الحصول على هذه الخبرة .

تماما مثل كوب الماء تملؤه قطرة .. قطرة سيأتى الوقت الذى يمتلئ فيه الكوب .. ثم هناك كوب آخر تفتح عليه الحنفية فتندفع المياه بشدة وبالتالى . . فلن يمتلئ أبداً .

والحقيقة أن هذا التعبير أدهشنى فعلا ، إلا أن المهندس حسام أبو الفتوح عاد يقول: ولكن العامل المصرى عندما يريد أن يتعلم فعلا ، يتقن عمله والدليل فى مصانعنا وشركاتنا فلدينا ١٥ ألف عامل مصرى الآن يعملون بحرفية بالغة دون أن يكون عليهم مدير أو رقيب.

وعن نفسى .. فضلت أن أبدأ موضوعى بهذه المقدمة كخلفية لما أطرحه من آراء لبعض المسئولين والعاملين فى هذا الموضوع الذى يروى كيف يمكن أن تتوافر لدينا عمالة ماهرة خصوصا بعد اعتماد مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه للتدريب فى الميزانية الجديدة وذلك فى إطار المشروع القومى لتدريب شباب الخريجين بأجر .

فى البداية .. قمنا بزيارة الصندوق الاجتماعى للتنمية حيث أطلعنا على قائمة الشرف ، التى تحوى فيما تحويه عشرات الأسماء من شباب الخريجين الذين ساهم الصندوق فى منحهم دورات تدريبية مكثفة أفادتهم فيما بعد من خلال عملهم سواء أكان هذا العمل فى إحدى المصانع أو الشركات أو من خلال مشروع صغير خاص بتمويل أو قرض من الصندوق أيضا . . وفيمايلى بعض هذه النماذج .

نجح الشاب شرف الدين حسين أحمد المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعى وصاحب مشروع لإنتاج المحولات الكهربائية فى إنتاج عدد كبير من المحولات لإحدى شركات الإلكترونيات الكبرى وقد تم إخضاع إنتاج هذا الشاب لاختبارات عديدة من قبل الشركة أسفرت عن نتائج مبهرة حيث ثبت أنها تفوق المنتجات المستوردة من اليابان (أم صناعة الإلكترونيات فى العالم) .

كذلك قام الشاب عادل المنوفى صاحب مشروع متميز لتصنيع ماكينات إنتاج الأسطمبات البلاستيك وهو ممول من الصندوق الاجتماعى أيضا تزويد بعض الشركات السورية بخطوط إنتاج متكاملة من إنتاج مصنعة فى تأكيد جديد على التطور الهائل الذى حققته مشروعات الشباب الممولة من الصندوق الاجتماعى وقدرة الشباب المصرى على تحقيق المعجزات .

كما يقوم الشاب أحمد إبراهيم سالم صاحب مشروع لتجميع الكمبيوتر بإنشاء مصنع لتجميع وتصنيع بعض أجزاء الكمبيوتر فى الإسماعيلية ، وكان هذا الشاب قد نجح فى الفترة الأخيرة فى توسيع نطاق مشروعه وافتتاح مقر جديد كما بدأ فى تنفيذ مشروع لبيع أجهزة الكمبيوتر بالتقسيط لطلاب الجامعات وقام كذلك بإنتاج إسطوانات (س.دي) للمقررات الدراسية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية تحت إشراف أساتذة متخصصين .

وعلى جانب آخر ، يقوم شاب آخر هو نبيل عدلى صاحب مشروع لإنتاج الأثاث متعدد الأغراض والاستخدامات بإضافة خط جديد إلى مصنعه لإنتاج مواد التغليف اللازمة لمنتجاته من الأثاث حتى يتسنى له تصدير إنتاجه من الأثاث فى كراتين إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية ، ويمكن للمشترى تركيب قطعة الأثاث بمفرده مسترشدا بكتالوج يتم إرفاقه بالمنتج .

والقائمة طويلة تضم شبابا لخريجين حصلوا على قدر كبير من التدريب من خلال الصندوق فى مهن مختلفة ، ووصلوا أيضا لمستوى لابأس به من المهارة فى أشغالهم نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر هنا :

-عبد المسيح فايز لطف الله ويعمل فى مجال صناعة الحلويات

-أمجد عزيز يوسف ويعمل فى مجال التصوير

-مدحت مكرم يوسف ويعمل فى تصنيع أغطية الغسالات

-محمد سيد سيد ويعمل فى تصنيع جميع أنواع الموبيليا والأثاث

-نهلة سعد زاهر وتعمل فى تصنيع الملابس الجاهزة الحريمي

-نجلاء أحمد وتعمل فى خدمة صيانة وضبط زوايا واتزان

-محمد حسين محمود ويعمل فى مجال تصنيع صواعق الناموس

-محمد عبد المنعم ويعمل فى مجال تصنيع الأغطية البلاستيك

مفتاح التنمية الاقتصادية

هذا وقد جاء تكليف مجلس الوزراء للصندوق الاجتماعى للتنمية بتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل خلال عامى ٢٠٠٠/٢٠٠١ مع توفير التدريب اللازم لهم .

وذلك فى إطار التوجه الاستراتيجى الذى أقره المجلس بتوفير ٦٥٠ ألف فرصة عمل سنوية متماشيا مع خطة الصندوق للتنمية التى انتهجها استعدادا لبدء المرحلة الثالثة من برنامج عمله وانطلاقا من أداء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تحقيق هذا الهدف . . يقول **د.حسين الجمال . . الأمين العام للصندوق الاجتماعى والتنمية:**

تم إعداد خطة الصندوق لتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل خلال الفترة من ٢٠٠١/١/١ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١ وتتضمن خطة عمل الصندوق تطوير مجموعة من الآليات والأدوات وبرامج العمل التى تناسب تطور الصندوق الاجتماعى للتنمية بدعم الدولة على النحو التالى :

التطور من مجرد آلية من الآليات المساعدة لتحقيق خطة الإصلاح الاقتصادى المصرى إلى شبكة أمان اجتماعى قوية . . وإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة "التابع للصندوق الاجتماعى للتنمية بالقرار الجمهورى رقم ٤٣٤ لعام ١٩٩٩ بدعم من الدولة ومبادرة مشتركة من جهة الدول المانحة تدعم القرار السياسى المصرى القائم على تبنى تنمية المشروعات الصغيرة كآلة فعالة لتوفير فرص العمل والتدريب المهنى ومكافحة البطالة ، وتطوير هيكل الأنشطة الاقتصادية والخدمية بجانب مشاركة الصندوق الفعالة كأحد أجهزة الدولة فى إحداث التغيير المنشود فى المجتمع المصرى ، والذى تستهدفه الدولة كمرحلة تالية لنجاح خطة الإصلاح الاقتصادى لاستكمال جهود الإصلاح الاجتماعى والنهضة التكنولوجية ، وتوفير ثقافات ومقومات التغيير اللازم للتفاعل مع القرن الجديد ، وكذلك المساندة المؤسسية للحصول على التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقوية قدرات الأفراد فى هذا الشأن .

ويضيف د. الجمال

إن المفتاح الحقيقى للتنمية الاقتصادية فى مصر هو التركيز على مستقبل الشباب ، وهناك حاجة ملحة اليوم لمساعدة شباب الخريجين وشباب العمال الذين لاعمل لهم للمساعدة فى الانتقال الناجح من النطاق الجامعى إلى القوى العاملة ، ومن الضرورى أيضا بناء قدرات خدمة التوظيف القومية ويتضمن برنامج تنمية الموارد البشرية وحدة خدمة هيكلة العمالة المصرية ووحدة التدريب.

ومن جانبه أكد د.يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن الصندوق الاجتماعى للتنمية يقوم بدور كبير فى إدارة التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أخذ على عاتقه مسئولية إنشاء حاضنات التكنولوجيا فى مختلف المحافظات وبالتعاون مع الجامعات ومختلف الجهات المعنية ومالذلك من أهمية كبيرة فى تقديم التدريب العملى لشباب رجال الأعمال على مختلف أساليب الإنتاج .

خطة القوى العاملة لتدريب الشباب

وعن المشروع القومى لتدريب شباب الخريجين بأجر .. يقول د.محمد عبد السلام الحسينى وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة ورئيس الإدارة المركزية للتدريب بالوزارة :

فى إطار أعمال اللجنة العليا للمشروع القومى لتدريب ٢٠٠ ألف شاب من شباب الخريجين بأجر ، تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بتنفيذ خطة لتدريب ١١,٥٠٠ خريج من الجامعات والمعاهد العليا والتعليم المتوسط لحديثى التخرج منهم ويفضل من قضى فترة التجنيد وذلك لتأهيل هؤلاء الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتقبل سوق العمل لهم والتخفيف من أعباء مشكلة البطالة .

وماهي مدة هذه الخطة التدريبية وأسماء المراكز التى سيتم من خلالها المتدرب فترة تدريبه؟

سوف يتم تنفيذ هذه الخطة لمدة عامين يشمل العام الأول تدريب ٥٨٥٠ شابا فى عشرة مراكز تابعة للوزارة فى كل من مركز تدريب مهنى بولاق الدكرور بالجيزة لتدريب عدد ١١٢٥

■ الصندوق الاجتماعي للتنمية :

المفتاح الحقيقي للتنمية الاقتصادية بمصر في التركيز على مستقبل الشباب بتدريبهم وخلق فرص عمل جديدة لهم



د. حسين الجمال



حسام أبو الفتوح

■ قطاع التدريب بوزارة القوى العاملة والهجرة :

المشروع القومي للتدريب سيكون من خلال مهنة مطلوبة لسوق العمل الداخلي والخارجي معا



د. محمد عبد السلام الحسينى

متدربا ، مركز تدريب مهنى الخانكة بالقليوبية لتدريب عدد ٤٥٠متدربا ، مركز تدريب مهنى النحال بالشرقية لتدريب عدد ٥٢٥ متدربا ، مركز تدريب مهنى قوه بكفر الشيخ لتدريب عدد٤٥٠ متدربا ، مركز تدريب مهنى بنى سويف لتدريب عدد ٤٥٠ متدربا ، مركز تدريب مهنى المنزلة بالدقهلية لتدريب عدد ٦٧٥ متدربا ، ومركز تدريب مهنى أشمون بالمنوفية لتدريب عدد ٥٢٥ متدربا ، مركز تدريب مهنى سوهاج بسوهاج لتدريب عدد ٦٠٠ متدرب ، مركز تدريب مهنى العريش بشمال سيناء لتدريب عدد ٦٠٠ متدرب ، ومركز تدريب دمياط بدمياط الجديدة لتدريب عدد ٤٥٠ متدربا .

من خلال اعتماد ٥٠٠ مليون جنيه مؤخرا للتدريب فى الميزانية الجديدة ماهو نصيب وزارة القوى العاملة والهجرة باعتبارها شريك رئيسى فى عملية التدريب؟

الميزانية العامة المطلوبة لتشغيل وتطوير مراكز الوزارة فى العام الأول ٩,٦ مليون جنيه منها حوالى ٣٠٪ لتطوير وتحديث عدد ٨ مراكز من حيث تزويدها بماكينات ومعدات تدريبية متطورة و٧٠٪ لتنفيذ التدريب فى العشرة مراكز الأخرى .

وماذا عن مراحل تنفيذ المشروع ؟

ينفذ المشروع على أربع مراحل ، كل مرحلة ثلاثة أشهر . . المرحلة الأولى لتشغيل ٥مراكز والثانية لتشغيل ثلاثة مراكز أخرى والثالثة لتشغيل مركز واحد .. والرابعة لتشغيل مركز واحد أخر ليصبح المجموع النهائى عشرة مراكز، وسوف يتم الإعلان عن بدء وشروط المشروع فى وسائل الإعلام العامة لكل محافظة على حدة بحيث تشمل كل محافظة كافة المراكز الموجودة بها .

وماذا عن مدة التدريب؟

مدة الدورة التدريبية قد تصل لستة أشهر طبقا لنوع المهنة التى يتم التدريب عليها وتتولى الوزارة إدارة المشروع .

وماهى مزايا هذا المشروع ؟

يتميز هذا التدريب بحصول المتدرب الحاصل علي مؤهل عال على مكافأة قدرها ١٥٠ جنيها شهريا ، بينما يحصل المؤهل المتوسط على مبلغ ١٠٠جنيه علاوة على التأمين ضد إصابة العمل وطول فترة التدريب ويحصل فى نهاية التدريب على شهادة بمستوى التدريب الذى حصل عليه .

وسوف يكون التدريب على مهن مطلوبة لسوق العمل الداخلى والخارجي ، وعلى عدد ٢٦ مهنة من أهمها مهن التعبئة والتغليف والخراطة الرقمية وأعمال تشغيل المعادن وصيانة السيارات والجرارات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وصيانة التبريد والتكيف وغيرها من المهن .

وسيتم تدريب وتنمية مهارات المدربين العاملين بالمراكز لعدد ١٥٨ مدربا لزيادة كفاءتهم فى التدريب ، وتوصيل المعلومات وتنمية المهارات وفى المقابل يحصل المدرب على مكافأة يومية قدرها ٢٥ جنيه .

ويضيف د.عبد السلام :

وتشمل المرحلة الأولى للتدريب بمراكز الوزارة-كما سبقت الاشارة- حوالى٥٥٠٠ متدرب نصفهم من المؤهلات العليا والنصف الآخر من المؤهلات المتوسطة وسوف تقوم الوزارة بتطوير وتحديث البرامج التدريبية الموجودة والربط مع وسائل التكنولوجيا المتطورة.

ويشترط فى المتقدم للتدريب عدم التحاقه أثناء فترة التدريب بأى عمل حكومى أو قطاع خاص وأن يكون متفرغا تماما للتدريب وأن يكون من خريجى أعوام ١٩٩٠ ومافوقها وأن تكون لديه الرغبة فى التدريب على إحدى المهن التى يرغب فى الالتحاق بها وأن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو مؤهل متوسط(صناعي-زراعي-تجاري) أو فوق المتوسط.

ومما لاشك فيه أن هذا المشروع يهدف إلى توفير متطلبات سوق العمل الداخلى والخارجى من المهارات المتخصصة ممايساعد على توفير فرص العمل والتخفيف من أعباء مشكلة البطالة كما سبقت الإشارة .

بعد خمس سنوات من المفاوضات

اتفاقية المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبى

السلبيات .. والإيجابيات

بعد مفاوضات ، بين مصر والاتحاد الأوروبى ، استمرت أكثر من خمس سنوات .. أعطى الرئيس مبارك إشارة البدء بالتوقيع على اتفاقيات المشاركة المصرية ، مع الاتحاد الأوروبى " فى الخامس والعشرين ، من شهر يونيو الماضى ٢٠٠١.. وهكذا يدخل الاقتصاد المصرى ، مرحلة جديدة من مراحل تطوره ، حيث أصبحت مصر شريكا مع الاتحاد الأوروبى ، لفترة زمنية مدتها ١٦ عاما .

وجدير بالذكر .. أن دول الاتحاد الأوروبى قد رحبت بهذه الاتفاقية ، من حيث انضمام مصر إليها ، لما لمصر من ريادة فى المنطقة ، ولأن انضمامها يعنى انضمام العديد من الدول العربية الأخرى .. وبالمقابل فإن توقيع الاتفاقية ، يثير العديد من التساؤلات والمخاوف ، على الصعيد الاقتصادى بالذات .. فى مصر !. ولأن الاتفاقيات – عادة – لها إيجابياتها ، وسلبياتها .. فإن هذا التحقيق يدور حول إيجابيات وسلبيات اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " .. وعلى وجه التحديد ، ما يخص مخاوف السوق المصرية .

تحقيق : **انتصار سليمان**

شملت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية كل قطاعات الحياة فى مصر ولم تقتصر على الجانب الاقتصادى فقط .

حيث أكدت على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الطرفين ، من خلال ستة أهداف رئيسية هى :

– الحوار السياسى لتنمية علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين .

– التحرير التدريجى للتجارة فى السلع ، والخدمات ، ورأس المال .

– الإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .

– تشجيع التعاون الإقليمى والتعايش السلمى

– تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى .

– تعزيز التعاون فى المجالات ذات الاهتمام المشترك .

وقد أعطت الاتفاقية للجانب الاقتصادى اهتماما خاصا حرصت فيه على تعزيز الحوار حول السياسية الصناعية والتعاون الاقتصادى بين الطرفين ، بالإضافة إلى تدعيم عمليات تحديث وإعادة هيكلة الصناعة المصرية .

وبالنسبة للاستثمار فقد أشارت الاتفاقية إلى العمل على زيادة تدفق رأس المال والخبرة والتكنولوجيا إلى مصر بتوفير وسائل من بينها تحديد فرص الاستثمار وقنوات المعلومات الخاصة بنظم وقوانين الاستثمار ، ودراسة إنشاء مشروعات مشتركة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وفيما يتعلق بتحرير التجارة وحرية حركة السلع ، فقد نصت اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على أن تقيم مصر والاتحاد الأوروبى تدريجيا منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية ، طبقا للأشكال المتفق عليها .

وبالنسبة للسلع الزراعية والسمكية فإن الاتفاقية تنص على أن تتضاعف الحصص الزراعية المصرية بنسبة ٢٥٤٪ ولأكثر من ٦٥٠٪ بالتدريج .

يتيح العرض المصرى تميز لنحو ١٣٪ من الصادرات الزراعية الأوروبية وتتفرد مصر بعرض لصادراتها الزراعية المصنعة يفوق أى دولة حتى فى شرق أوروبا .

كما نصت الاتفاقية على تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وصيد الأسماك بما فى ذلك تحديث المعدات وتنمية التعبئة ، وفنيات التخزين ، والتسويق ، وقنوات التوزيع ، وتشجيع المشروعات فى الأمور البيطرية والصحة النباتية وغيرها .

هذا غير البنود الخاصة بالمجالات السياسية والاجتماعية ، والثقافية والمالية والعلمية ، والتكنولوجية .

اتفاقية غير متكافئة !

يشير المحاسب أنيس محمود عزت – العضو المنتدب " لشركة الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية " إلى تخوف رجال الأعمال والصناعة فى مصر من إبرام هذه الاتفاقية ، التى لا يعتبرها متكافئة بالمرة .. والدليل على ذلك أنه فى فترة المفاوضات كان هناك تريث من وزارات الصناعة والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولى حيث طالبوا بالمزيد من الوقت لدراسة السوق المصرى ، ولتفادى الآثار السلبية المتوقعة عند تطبيق الاتفاقية وكانت النتيجة تهديدا من المفوض الأوروبى " السيد كريس باتن " فى أعمال القمة الأوروبية الأفريقية " والتى عقدت مؤخرا ، حيث لوح بتوجيه مخصصات تمويل المشروعات إلى دول أخرى ، وكأن هذا التمويل مخصص للدراسات التى تعد بمعرفة استشارى الاتحاد مما أعطى انطباعا لدى الجانب المصرى بأن الاتحاد الأوروبى ليس شريكا بالمعنى الحقيقى .

كما أننا لابد أن ننتبه إلى سياسات الدول الصناعية الكبرى تجاه استغلال ثروات الدول الفقيرة ، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها – عن طريق فرض سياسة اقتصادية عالمية تحقق مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة.

ويستطرد المحاسب أنيس عزت : لذلك ، يجب علينا نحن رجال الصناعة المصرية ، أن نأخذ حذرنا ، ونستعد لهذه المنافسة الطاحنة عن طريق الاندماج والتكتل فى الصناعات والأنشطة المتماثلة ، والاشتراك فى إنشاء مراكز بحوث مشتركة وشراء تكنولوجيا جماعية من خلال إنشاء شركات متخصصة تساهم فيها كل الشركات الصناعية المتماثلة النشاط بحصص متساوية ، والإسراع فى إنهاء واستكمال تحديد

المواصفات القياسية للمنتجات التى يتم إنتاجها محليا – ولها مثيل أوروبى – ووضع الاشتراطات والقوانين الخاصة لحمايتها ، وهذا حق مشروع للدول لحماية صناعتها الوطنية ، وللحد من منافسة المنتجات الأجنبية لها .

موقف العمالة المصرية

ويقول د. عبد السلام سلطان استشارى ورئيس قسم البحوث الاقتصادية بمركز تنمية الصادرات المصرية " إننا ننظر إلى هذه الاتفاقية نظرة ضيقة إذا اعتبرناها اتفاقية ثنائية بين الجانب المصرى والجانب الأوروبى فهذا غير صحيح لأن هذه الاتفاقية تزيد من اتساع نسبة دولة المنشأ الوطنى للمنتجات المصرية التى تصدر للأسواق العالمية مثل السوق الأوروبية ودول الكوميسا ، كما أنها تحتوى على مزايا إيجابية كثيرة ، مثل الاعتراف المتبادل بالمواصفات القياسية ، أى أن الجهات الرقابية والمتابعة للمنتجات المصرية معترف بها من الدول الأوروبية .

والأهم من ذلك أنه بحلول عام ٢٠٠٥ سوف تنضم بعض دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبى ، وهذه الدول تتمتع بمزايا نسبية – فى العمالة والخامات لبعض الصناعات – فى الكفاءة الإنتاجية العالمية التى يمكن أن تحل محل المنتج المصرى ، مالم يصبح قادرا على المنافسة .

هذا بالإضافة إلى مزايا تحديث الصناعة المصرية ، والتدريب المهنى ، والتعاون الفنى ، ونقل الخبرة ، لأن هذه الاتفاقية تنقل العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبى من المعاونة إلى التعاون والمشاركة .

وعن القلق الذى يساور البعض خوفا على العمالة المصرية من هذه الاتفاقية فقد أكد د.عبدالسلام سلطان ،أنه لاخوف على العمالة المصرية من تطبيق الاتفاقية ، ذلك أن الصناعة فى الأغلب تعتمد على عنصرين هامين ،العنصر الأول : العمال ، والثانى : رأس المال ، وهذا ما تركز عليه أوروبا والدول المتقدمة والمتمثل فى التكنولوجيا العالية وبالتالى فإن المصانع الأوروبية لن تنافس الورش والمصانع الصغيرة التى تعتمد على العمال والتى إن لم تطور نفسها ، فإنها ستخرج من المنافسة فى أسرع وقت .

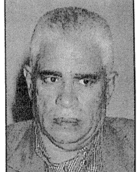
كما تنص هذه الاتفاقية على احترام معايير العمل الدولية ، مثل شهادات الأيزو ، وتحديد ساعات العمل ، وظروفه وتحديد الموقف من عمالة الأطفال ، وعمالة المرأة .

أما الجوانب السلبية فلن نستطيع تحديدها الآن ، ولكن بعد التجربة الفعلية وإننى أتوقع زيادة السلبيات إن لم نطور أنفسنا ونأخذ بمبدأ تحديث الصناعة المصرية .

نقاط لم تتحدد !

يشير عبد المعطى عطوان – مدير عام غرفة صناعة المواد الكيماوية إلى أن هناك اعتبارات كثيرة لم يضعها المفاوض المصرى فى حسابه أثناء التفاوض فى اتفاقيات المشاركة المصرية الأوروبية .


محمود العربى


أنيس عزت

عبد المعطى عطوان

فعلى سبيل المثال تعتبر أوروبا المصدر الرئيسى لكثير من الخامات ومستلزمات الإنتاج للعديد من الصناعات ، فضلا عن بعض الشركات المصرية الحاصلة على حق المعرفة Know-How أو حق تصنيع منتجاتها تحت نظام under Licence وفى كلتا الحالتين تلتزم الشركة باستيراد خاماتها من الشركة الأم بالمواصفات التى تحددها ، ومن هنا يأتى التخوف فبعد إزالة الرسوم الجمركية ، .. هل ستظل أسعار الخامات كما هى فى ظل إعفائها من الجمارك المصرية ؟ وما هو شكل المنافسة لهذه المنتجات فى السوق المصرية ، مع تواجد نفس منتجات الشركة الأم ؟

ويشير عبد المعطى عطوان إلى نقطة أخرى متمثلة فى أن أسعار المنتجات المصرية وتكلفتها – رغم انخفاض معدل الأجور – إذا ما قيست بأسعار الخارج – فى ظل تغير أسعار الخامات ، وتكاليف الشحن ، والتأمين على رحلتى الإياب والذهاب للمنتجات – قد لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية فى بلدها .

● أما المشكلة الأكبر .. فهى مشكلة الولاء والانتماء من الأوروبيين لمنتجاتهم وصناعاتهم فى الوقت الذى مازلنا نحن نعانى من عقدة الخواجة ونحرص على شراء المنتج الأجنبى ، حتى لو كان المنتج المصرى أفضل منه !

مرحلة التطبيق الكلي للاتفاقية

ثم تأتى بعد ذلك مرحلة التطبيق الكلى للاتفاقية .. أى الاستيراد والتصدير لجميع المنتجات تامة التصنيع والمعفاة نهائيا من الرسوم الجمركية فهل ستظل الشركات الأوروبية على اتفاقياتها مع الشركات المصرية ، من حيث توريد الخامات والإبقاء على الامتيازات الممنوحة؟ أم أن مصلحتها سوف تستدعى إلغاء جميع هذه الامتيازات لتكون هى الوحيدة المسيطرة على السوق المصرى ، خاصة بعد أن تعمل مصانعها بكامل قوتها ، فتتلافى الإهلاكات السنوية للآلات وكذلك مصروفات الدعاية والتسويق والقضاء على البطالة ، والإعفاء من الرسوم الجمركية هل يستدعى كل ذلك أن تعمل هى وحدها فى السوق ولا ينافسها أحد حتى لو كان يعمل تحت مظلتها ؟؟

وينهى عبد المعطى عطوان حديثه مطالبا بضرورة توعية الجمهور فى الفترة القادمة ورفع شعور الولاء للمنتج المصرى ، حتى لا نصبح شعبا استهلاكيا وإلا عدنا إلى الزراعة كسابق عهدنا ، تاركين الصناعة لغيرنا

وأخيرا يجب مراقبة التجار الجشعين حتى لا يستغلوا الظروف ، ويقوموا باستيراد كل ما نحتاجه ومالا نحتاجه !

بدون رسوم جمركية

لقد شملت بنود الاتفاقية الجانب الاقتصادى بكافة قطاعاته حيث نصت على تكثيف التعاون الاقتصادى للمصلحة المشتركة ، بهدف تنفيذ أهداف الاتفاق ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية ، ودعم جهود مصر الذاتية لإنجاز التنمية الاقتصادية ، وتدعيم عمليات تحديث ، وإعادة هيكلة الصناعة المصرية .

كما شملت السماح بدخول المنتجات الصناعية الأوروبية فورا وبدون رسوم جمركية أو أى رسوم ذات أثر مماثل ، مع الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية المطبقة على الواردات المصرية لأوروبا والعكس.

إصلاح استراتيجي

ومن واقع بنود الاتفاقية عموما يقول محمود العربى رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة إن من ينظر بعين الحقيقة إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية يجد أنها فى صالح مصر تماما ، ونحمد الله أننا أخيرا وقعنا هذه الاتفاقية بعد طول مفاوضات ، وذلك لأن الاقتصاد المصرى فى حاجة إلى مثل هذه الاتفاقية حتى نستطيع أن نطور إنتاجنا ، ويصبح المنتج المصرى قادرا على المنافسة والمساواة مع المنتج الأوروبى فنحن فى ظل نظام عالمى مفتوح ، يسمح بدخول المنتجات الأوروبية بدون أى قيود رضينا أو لم نرض إذن فمشكلتنا هى التصدير والآن سوف تتيح هذه الاتفاقية دخول المنتج المصرى للأسواق الأوروبية دون أى قيود أو شروط صعبة تعرقل عملية التصدير ، ويبقى أمامنا تطوير المنتج المصرى ، وتحسينه أما من يدعى بأن هذه الاتفاقية تسمح بالاستيراد وتعرقل التصدير .. فهو شخص غير قادر على المنافسة .. وهذا الشخص سيخرج من السوق عاجلا أو آجلا .

" البقية ص ٥١ "

مؤتمر عربى رفيع المستوى يصدر بالإجماع

وثيقة حقوق الطفل العربى

كتب - أحمد عبد الرحمن:

افتتحت السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية يوم ٢ يوليو الماضى مؤتمرا عربيا رفيع المستوى حول حقوق الطفل ، عقد المؤتمر بمقر جامعة الدول العربية واستمر لمدة ثلاثة أيام وانتهى بإقرار وثيقة ختامية نجح المجتمعون فى الاتفاق على موقف عربى موحد استعدادا لدورة الأمم المتحدة للطفولة التى سوف تنعقد فى سبتمبر القادم .



وقد انطلق هذا المؤتمر من قناعة بأن لأطفالنا الحق كل الحق فى التمتع بفرصة الحياة الصحية والتعليم جيد النوعية والمشاركة فى صنع القرارات التى تخصه ، فمثلما لاتتجزأ حقوق الإنسان كذلك تبقى حقوق الطفل مجموعة واحدة متكاملة تحتاج لعمل تتضافر فيه التخصصات فى رؤية طموحة شاملة .

افتتح المؤتمر السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحت رعاية السيدة سوزان مبارك التى ألقت كلمة مصر - دولة المقر - ثم توالت كلمات الوفود فتحدثت الملكة الأردنية **رانيا العبد الله** باعتبار الأردن رئيس القمة العربية ، ثم **الأمير طلال بن عبد العزيز** رئيس المجلس العربى للطفولة ثم السيدة **بهية الحريرى** رئيسة مؤسسة الحريرى بلبنان ، وبعد الكلمات الافتتاحية ناقش المؤتمر على مدى أيامه الثلاثة مشروع الوثيقة الختامية للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفولة ، وبحث الآليات الضرورية لتفعيل العمل العربى المشترك من أجل النهوض بمستوى الطفل العربى وتحسين أوضاعه وبذل الجهود الضرورية لحل المشاكل التى يعانى منها والتغلب على التحديات التى تواجهه ، وطرح الأولويات المستقبلية ذات الاهتمام الدولى .

عقد المؤتمر سبع جلسات تم فى الجلسة الأولى انتخاب رئيس المؤتمر ونائب الرئيس والمقرر وأعضاء لجنة الصياغة ، وفى الجلسة الثانية والثالثة والرابعة ناقش المؤتمر مشروع الوثيقة الختامية للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفولة تحت عنوان (عالم جدير بالأطفال - رؤية عربية) وفى الجلسة الخامسة والسادسة تم بحث الرؤية العربية المستقبلية للطفل العربى والنهوض بمستواه ، كما تم بحث الاقتراحات المقدمة حول الآليات المناسبة لتفعيل العمل العربى المشترك من أجل الطفولة العربية ، وكانت الجلسة السابعة هى الختامية التى شهدت إعلان الوثيقة الختامية للمؤتمر .

وفيما يلى وقفة سريعة مع فعاليات المؤتمر وإنجازاته .

■ سوزان مبارك فى افتتاح المؤتمر:

لابد من تعزيز آليات العمل العربى بما يمكننا من استكمال مسيرة العناية بأطفالنا على النحو المأمول

من كلمات المؤتمر

فى كلمتها الافتتاحية قالت السيدة **سوزان مبارك** يسعدنى أن يكون لقاؤنا هذا من أجل انطلاقة جديدة فى مسيرتنا العربية حيث نجتمع للمرة الأولى فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة على هذا المستوى الرفيع من أجل هدف نبيل وغاية سامية تتصل بحاضر أمتنا العربية ومستقبلها إنها الطفولة بسمة الأمل المشرق غدنا ، وأضافت أن اجتماعنا هو تتويج لمبادرات عربية مهمة بدأت منذ شهر أكتوبر الماضى ونحن نجتمع للبناء على هذه الفعاليات المهمة وتعميق ركائزها وصياغة رؤية عربية مستقبلية تستند إلى الإطار العربى لحقوق الطفل نسترشد بها عند وضع خطة عمل عربية نساهم جميعا فى صياغتها ووضع ملامحها وبرامج عملها .

وأشارت إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد فى سبتمبر القادم دورة خاصة حول الطفولة قد تتحول إلى قمة عالمية ثانية للطفولة حيث تعنى بتقييم الأداء الدولى على مدى عقد مضى تنفيذا للوعود التى قطعها قادة العالم على أنفسهم فى القمة العالمية الأولى للطفولة عام ١٩٩٠ وأضافت بأن مصر أحد الرعاة الستة لهذه القمة بعد إنشائها للمجلس القومى للطفولة والأمومة وإعلانها للعقد الأول الذى تلاه العقد الثانى للطفل المصرى لمواجهة التحديات التى لا تزال قائمة فى مجال النهوض بأوضاع الطفل المصرى .

وانتهت إلى القول بأننا مكلفون فى مؤتمرنا هذا بتحقيق مهمتين أساسيتين الأولى تتمثل فى الاتفاق على موقف عربى موحد أثناء الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى الاتفاق على تعزيز آليات العمل العربى بما يمكننا من استكمال مسيرة العناية بأطفالنا على النحو المأمول .

وقال السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى كلمته : إن الاستثمار العربى فى مجال الطفولة هو استثمار أمثل معربا عن أمله فى تذليل المشاكل التى يعانى منها الطفل العربى ، وشدد على ضرورة تنسيق الموقف العربى بشأن مفاهيم وخطط رعاية الطفولة - واختتم كلمته قائلا إن الاتفاق على رؤية عربية مستقبلية وموقف عربى مشترك إنما يعزز

آليات العمل العربى القومى فى المجال الاجتماعى وألقت الملكة **رانيا العبد الله كلمة** أكدت فيها على الحاجة للخروج برؤية عربية مشتركة تضع فى المقدمة الاهتمامات المبينة على أعمال حقوق الطفل مع الأخذ فى الاعتبار التحديات المتمثلة فى العنف المتزايد والنزاعات المسلحة والاحتلال والحصار الاقتصادى والبطالة والجهل والفقر ، ونبهت إلى أن الأطفال فى فلسطين يواجهون احتلالا عسكريا إسرائيليا بشعا وأطفالنا فى الطرق يعانون من نتائج حصار جائر بغيض طال أمده ، وأطفالنا فى كثير من المناطق يعانون من الفقر المدقع وتدنى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ثم وجهت جلالتها تحية خاصة لمصر وقيادتها الحكيمة على استضافة المؤتمر وللجامعة العربية والتى وضعت الطفولة على سلم أولوياتها .

وأكدت السيدة **بهية الحريرى** فى كلمتها على أهمية عقد المؤتمر العربى رفيع المستوى الخاص بالطفولة ، وأشارت إلى أن المطلوب من هذا المؤتمر هو توحيد الملاحظات العربية على الوثيقة الدولية الخاصة بالطفولة وتوحيد الموقف العربى منها مع مراعاة الخصوصية العربية حتى لا نربح العالم ونخسر أنفسنا -على حد قولها - وتوالت بعد ذلك فى جلسة الافتتاح كلمات عدد من رؤساء الوفود المشاركة فى المؤتمر ومنهم **نزيهة زروق** وزيرة شئون المرأة والأسرة بتونس ، **وفهد سالم** وزير التربية بالعراق و **الدكتور محمد السيد** وزير التربية بسوريا ، **ومريم خلفان الرومى** وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، بالإمارات العربية ، **وربيعى منور** الوزير المستشار بسفارة الجزائر ، **وطلال مبارك العيار** وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت ، **وسامية أحمد محمد** وزير التنمية والرعاية الاجتماعية بالسودان ، **وأحمد بن عبد الله آل محمود** وزير الدولة للشئون الخارجية بدولة قطر ، **وأسعد دياب** وزير الشئون الاجتماعية بلبنان ، **والعجيلى برى** أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية بليبيا ، والدكتورة **وهيبة فارع** وزير الدولة لحقوق الإنسان باليمن .

آراء ومناقشات واقتراحات

وقد حفل المؤتمر بالكثير من المناقشات الجادة والمثمرة والآراء البناءة لتفعيل العمل العربى تجاه اتخاذ موقف موحد لصالح حقوق الطفل العربى وإقرار وثيقته بالإجماع ، مع تقديم العديد من المقترحات فى إطار تحركنا نحو توجيه الاهتمام بقضية الطفل العربى حاضره ومستقبله ومشكلاته وتطلعاته .

ومن هذه المقترحات : ضرورة توظيف الإمكانات المادية والبشرية فى الوطن العربى لخدمة قضايا الطفل مواجهة أسباب المعاناة الصحية والتعليمية والثقافية التى مازالت تواجهنا على الرغم من الجهود المبذولة عبر السنوات الماضية ، وتنشيط التعاون مع الدول والمنظمات ذات التجارب الرائدة وتبادل الخبرات مع هذه الدول ، وتدعيم اللجنة الفنية الاستشارية للطفولة العربية للقيام بدورها ، والعمل كبيت خبرة للدول العربية يقدم العون للوفود العربية ويدعم جهودها .

رؤية بمجلس الطفولة

وعن رأيها فى المؤتمر وما حققه من إنجازات قالت لنا السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام المجلس القومى للطفولة والأمومة : لقد حقق المؤتمر نجاحا كبيرا ذلك أنه لم يقف عند مجرد التمنى بإقرار رؤية مستقبلية ، وإنما تخطى ذلك للاتفاق على الآليات التى ستكفل التنفيذ الفعلى لما تم الاتفاق عليه وهو إنجاز هام يستحق الإشادة ، وأضافت أن المؤتمر انطلق من الخصوصية العربية وتفرد ثقافتها ليحدد الأولويات التى ينبغى التركيز عليها فى المرحلة القادمة ومنها وضع الطفل العربى فى ظل الاحتلال العقوبات والأسر وضرورة توفير الحماية له ، ومطالبة المجتمع الدولى متمثلا فى الأمم المتحدة ولجنتها الدولية لحقوق الطفل بتخصيص جلسة خاصة من أجل توفير الحماية للطفل العربى ، كما حدد المؤتمر الطفولة المبكرة كأولوية هامة والتعليم الجيد النوعية مع التركيز على تعليم البنات ، وأعطى أهمية لفترة المراهقة وضرورة توجيه مزيد من العناية لها والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ويندرج تحتها الموهوبين وذوى الإعاقات كما اهتم المؤتمر بقضية الفقر وتداعياتها على الأطفال وكذلك قضية عمالة الأطفال وأمن الأسرة وتكنولوجيا المعلومات والإعلام الموجه للطفل ، وأضافت السفيرة **مشيرة خطاب** قائلة بأن المؤتمر حدد عددا من الآليات أهمها إدراج الطفولة كبند دائم على جدول أعمال القمة العربية الدورية ، وعقد مؤتمرات عربية دورية تبدأ فى تونس فى العام القادم للاتفاق على خطة عمل عربية لمتابعة نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقيام المجالس الوطنية العربية للطفولة بإعداد تقارير عن أنشطتها تعرض على هذه المؤتمرات ، وتقوية دور اللجنة الفنية الاستشارية للطفولة العربية وإدارة الطفولة بالجامعة العربية بإعداد تقرير سنوى حول الطفولة العربية للتعرف على الإنجازات و التحديات ووضع برامج لتدريب قيادات العمل العربى العاملة فى مجال الطفولة .

إقرار وثيقة الطفل العربى

واختتم المؤتمر العربى رفيع المستوى لحقوق الطفل أعماله بإقرار وثيقة الطفل العربى بالإجماع ودعا إلى رفع الحصار عن العراق وأصدر قرارا بتوفير الحماية الدولية للطفل الفلسطينى ، ووافق على اقتراح لبنان باعتبار العام القادم ٢٠٠٢ عاما للطفولة العربية وأعلن السيد **عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية** أن المؤتمر أصدر قرارا منفصلاً عن البيان الختامى لتوفير الحماية الدولية لأطفال فلسطين وإقرار حقهم فى الحياة الآمنة وأشار فى كلمته إلى نجاح المؤتمر فى إقرار الوثيقة النهائية للطفل التى ستقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة ، وتعلن السيدة **سوزان مبارك** فى كلمتها الختامية انتهاء المؤتمر قائلة : إذا كانت أعمال مؤتمرنا هذا تأتى إلى نهايتها بموقف عربى يدعم من قدرتنا ومشاركتنا على أعلى مستوى وفعالية فى نيويورك فى سبتمبير القادم بصورة تليق بمكانة أمتنا وتاريخها الحضارى العريق ، وإذا كان هناك من إنجاز نعتبز به من هذا اللقاء القومى الذى يدور حول قضية الطفولة بحجمها الإنسانى الضخم وقيمتها البشرية الكبرى ، فإننا نعبر عن ارتياحنا لبلورة خطة عربية يتعين إقرارها فى المؤتمر العربى رفيع المستوى القادم فى تونس ، وذلك حتى نواصل المسيرة ثابتة الخطى واضحة المعالم وحتى نحافظ على قدرة دفع العمل العربى المشترك فى ميدان الطفولة .

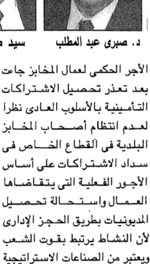
كلمة أخيرة

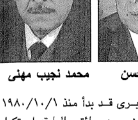
وبعد .. فإن هذا المؤتمر العربى رفيع المستوى قد اكتسب أهمية خاصة نظرا لأنه يأتى تنفيذا لأول قرار تتخذه القمة العربية من أجل الطفولة العربية وهو علامة هامة وبارزة على مرحلة جديدة ونشيطة من العمل العربى وقد حددت القمة العربية للمؤتمر مهمتين أساسيتين هما أتخاذ موقف عربى موحد أثناء الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفولة ومن مشروع وثيقتها ، والثانية تتمثل فى تحديد وتعزيز آليات العمل العربى المشترك من أجل الطفولة ، وقد نجح المؤتمر فى مهمته وحدد عددا من الآليات أهمها إدراج الطفولة بند دائم على جدول أعمال القمة العربية الدورية ، وعقد مؤتمرات عربية دورية تبدأ فى تونس فى العام القادم للاتفاق على خطة عمل عربية لمتابعة نتائج الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقيام المجالس الوطنية العربية للطفولة بإعداد تقارير عن أنشطتها تعرض على هذه المؤتمرات وتقوية دور اللجنة الفنية الاستشارية للطفولة العربية وإدارة الطفولة بالجامعة العربية بإعداد تقرير سنوى حول الطفولة العربية للتعرف على الإنجازات والتحديات ووضع برامج لتدريب قيادات العمل العربى العاملة فى مجال الطفولة ، ويبقى أن نقول اعتمادا على ما تم إنجازه فى هذا المؤتمر رفيع المستوى أن العالم العربى يملك من الطاقات والموارد ما يمكنه من الاعتماد على الذات فى تحقيق نقلة نوعية فى حياة أطفاله طالما توافر الالتزام السياسى والرغبة فى تنشيط العمل العربى المستقبلى من أجل الطفولة .

عمال المقاولات والنقل البرى والمخابز

هل تم إنصافهم فى التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى ؟

عندما صدر القانون رقم١٩ لسنة ٢٠٠١ بالتعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعى والتى كان من أهمها رفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى التأمينات للعاملين لدى الغير من الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة٧٥ من ٤٥ جنيها إلى ٨٤ جنيها شهريا . . تساءل الكثيرون . . ماهو الوضع بالنسبة لفئة عمال المقاولات والنقل البرى وعمال المخابز البلدية فى القطاع الخاص الذين استمروا لسنوات طويلة يخضعون لأجور حكمية مجمدة لاتتحرك ولا تتأثر .





د. صبرى عبد المطلب — سيد طه حسن — محمد نجيب مهنى

■ تحقيق : **عبده مصطفى**

إنهم يخضعون لنفس القانون والمفروض أن يتم التأمين عليهم على أساس أجورهم الحقيقية التى يتقاضونها من العمل ، ولكن طبيعة وظروف عملهم اقتضت تنظيم عملية التأمين عليهم بقرارات وزارية تحدد طريقة وأسلوب تحصيل الاشتراكات التأمينية ، كما تضع أجورا حكمية يتم بمقتضاها تقرير الحقوق التأمينية لهم .

وعلى مدى السنوات الماضية طالبت النقابات العامة الممثلة لهذه الفئات بحل مشكلة الأجور الحكمية ورفعها لتتناسب مع الدخول الحقيقية التى يحصل عليها العاملون بهذه المهن ، نظرا لأن هذه الأجور تقل كثيراعما يتقاضاه العامل من أجر . . وعلى سبيل المثال فإن السائق درجة أولى والذى قد يصل دخله الشهرى إلى ٦٠٠ جنيه يتم التأمين عليه بأجر ١٢٥جنيها فقط وبالتالى فإن جميع مستحقاته التأمينية تتحدد على أساس هذا الدخل التأمينى.

النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب رفعت مذكرة لوزارة التأمينات طالبت فيها بإعادة النظرفى أجر الاشتراك التأمينى لنصف مليون عامل بالمقاولات وزيادة هذا الأجر ليتناسب مع الأجور الفعلية لهؤلاء العمال وبما يؤدى إلى رفع معاشاتهم فى حالات الاستحقاق سواء ببلوغ السن أو العجز أو الوفاة .

النقابى سيد طه حسن رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب وعضو مجلس الشورى أكد فى مذكرته على ضرورة رفع أو تعديل جدول اشتراك المؤمن عليهم من تلك الشريحة حتى يحصلوا على معاشات مناسبة أو مقبولة تسهم فى مساعدتهم وأسرهم على مواجهة التزاماتهم بعد أن تنتهى خدمتهم أو حصولهم على معاش فى حالات العجز الكامل أو الجزئى المنهى للخدمة يكفى الضروريات الأساسية للحياة نظرا لارتفاع أسعار الخدمات والسلع وانخفاض القيمة الشرائية للوحدة النقدية للمعاش **(جنيه المعاش).**

نقابة الصناعات الغذائية

النقابى محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية طالب فى مذكرة مماثلة برفع المعاناة عن عمال المخابز البلدية فى القطاع الخاص نتيجة لانخفاض الأجور التأمينية لهم نظرا للعلاقة والارتباط بين تحديد هذه الأجور وتكلفة إنتاج الخبز المدعم من الدولة ، وأشار إلى أن هذه الفئة من العمالة تسهم فى إنتاج القوت الضرورى للشعب وينبغى رفع الأجر التأمينى النمطى لتحقيق معاش يتناسب مع احتياجات الحياة .

ومن الجدير بالذكر أن حكاية الأجر الحكمى لعمال المخابز جاءت بعد تعذر تحصيل الاشتراكات التأمينية بالأسلوب العادى نظرا لعدم انتظام أصحاب المخابز البلدية فى القطاع الخاص فى سداد الاشتراكات على أساس الأجور الفعلية التى يتقاضاها العمال واستحالة تحصيل المديونيات بطريق الحجز الإدارى لأن النشاط يرتبط بقوت الشعب ويعتبر من الصناعات الاستراتيجية ، ولهذا تم إعداد نظام للتأمين على هذه العمالة بما يضمن الحد الأدنى للأجر من خلال تحصيل مبلغ محدد على كل جوال دقيق يتم توريده للتأمينات عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ويمثل حصة كلا من العامل وصاحب العمل.

والنقل البرى

أما بالنسبة للعاملين بنشاط النقل البرى فى القطاع الخاص فقد تقدمت النقابة العامة للنقل البرى بمذكرة أشارت فيها إلى أن أجر الاشتراك للمؤمن عليهم من السائقين والتباعين يتراوح بين ٦٥ و١٢٥ جنيها شهريا فقط ، وبناء على هذا الأجر الحكمى المقرر من عام ١٩٩٦ فإن أكبر قيمة للمعاش يحصل عليها العاملون فى هذا النشاط بعد خدمة ٣٦ سنة وهى الحد الأدنى للحصول على معاش ٨٠٪ من الأجر تتراوح بين ٥٢ جنيها و١٠٠ جنيه فقط فإذا علمنا أن نظام التأمين على عمال النقل البرى قد بدأ منذ ١/١٠/١٩٨٠ فلن يوجد سائق حاليا قد استكمل هذه المدة وبالتالى فإن قيمة المعاش للسائقين الذين يبلغون سن الستين ستكون أقل من ذلك بكثير.

وطالبت النقابة العامة برفع أجر الاشتراك التأمينى لعمال النقل البرى ليكون كما يلى :

سائق درجة أولى ١٥٠جنيها
سائق درجة ثانية ١٣٠جنيها
سائق درجة ثالثة ١١٠ جنيهات
تباع ٩٠ جنيها

وأن يتم رفع قيمة هذا الأجر بنسبة ٥جنيهات سنويا بصفة دورية دون الحاجة لتعديل بقرار وزارى .

وكان الاقتراح الثانى الذى تقدمت به النقابة العامة هو جعل الحد الأدنى لأجر اشتراك السائقين ١٥٠جنيها ، ووضع جداول بشرائح تأمينية لمن يرغب من السائقين فى رفع قيمة المعاش وألا تتم زيادة قيمة الأجر التأمينى للسائق بعد بلوغه ٥٦ سنة .

كانت هذه هى مطالب النقابات العامة الثلاث للنقل البرى والبناء والأخشاب والصناعات الغذائية بشأن تعديل الأجور الحكمية ، فهل تم فعلا إنصاف هذه الفئات فى التعديلات الجديدة؟ .

قرارات وزارية لحل المشكلة

الدكتور صبرى عبد المطلب رئيس الإدارة المركزية للخدمات التأمينية بالهيئة القومية للتأمين

الاجتماعي تحدث عن موضوع عمال المقاولات والنقل البرى والمخابز ووضعهم بالنسبة للتعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعي قال: بعد صدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ والذى تم بمقتضاه رفع الحد الأدنى للعمال الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ كان من الطبيعي إعادة النظر فى الأجور الحكمية لعمال المقاولات والنقل البرى والمخابز الخاضعين لأحكام نفس القانون ، ولهذا صدرت عدة قرارات وزارية هى القرارات ٣٤و٣٥و٣٦ لسنة ٢٠٠١لإنصاف هذه الفئات ورفع أجور اشتراكاتهم التأمينية وبالتالي تحسين أحوالهم التأمينية عند نشوء سبب الاستحقاق للصرف سواء كانت معاشات أو تعويضات أو غيرها .

فبالنسبة لعمال المقاولات صدر القرار الوزارى رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ **بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر والملاحات وتضمن هذا القرار إعادة تحديد أجر اشتراك المؤمن عليه من هذه المهن كما يلى:-**

-**عامل محدود المهارة** الحد الأدنى لأجر الاشتراك(٨٤جنيها)

-**عامل متوسط المهارة** ٣٠جنيها زيادة على الحد الأدنى(١١٤جنيها)

-**عامل ماهر** ٦٠ جنيها زيادة على الحد الأدنى(١٤٤جنيها)

رفع أجور عمال المخابز

أما بالنسبة لعمال المخابز البلدية فى القطاع الخاص فقد صدر القرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن إجراءات التأمين على عمال المخابز البلدية وتحديد طريقة حساب الأجر الذى تسوى على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي وقرر زيادة هذه الأجور **على النحو التالي:**

-يتحدد الأجر الشهرى الذى تحسب على أساسه الحقوق التأمينية على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى التأمين اعتبارا من ٢٠٠١/٧/١ **(وهو ٨٤ جنيها شهريا)** وذلك بالنسبة للعمالة الفنية سواء كان فران -مساعد فران -خراط-رئيس معجن-عجان-زميل-طولجى-مرحلاتى.

وكذلك الحال بالنسبة للعمالة الإدارية وهى وكيل أو رئيس وردية -كاتب -مسحلجى أو جرار -موزع.

والنقل البري

أما بالنسبة لعمال النقل البرى فى القطاع الخاص فقد صدر القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٦ بإعادة تنظيم التأمين على العاملين بنشاط النقل البرى لدى أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص وقرر **أن يكون أجر الاشتراك فى نظام التأمين الاجتماعي للمؤمن عليهم من العاملين بنشاط النقل البرى كما يلى:**

-تباع الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى التأمين(٨٤جنيها)

-**سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثالثة** ٢٠جنيها زيادة على الحد الأدنى(١٠٤جنيهات)

-**سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثانية** ٤٠ جنيها زيادة على الحد الأدنى(١٢٤جنيها)

-**سائق حاصل على رخصة قيادة درجة أولى** ٦٠جنيها زيادة على الحد الأدنى(١٤٤جنيها) .

وقد تلاحظ أن هذه القرارات الثلاثة لم تحدد الحد الأدنى الرقمى لأجر الاشتراك ذلك أن هذا الحد والذى أصبح من ٢٠٠١/٧/١ هو ٨٤ جنيها شهريا سيتزايد كل عام اعتبارا من٢٠٠٢/٧/١ بمقدار العلاوة التى ستضاف إليه وهى ٣,٥ جنيه سنويا ، وبالتالي ستزيد هذه الأجور الحكمية سنويا وحتى ٢٠٠٦/٧/١ دون حاجة إلى إصدار قرارات وزارية جديدة مما يقضى على المشكلة المزمنة التى كانت تعانى منها هذه الفئات وهى ثبات الأجور الحكمية على مدى السنوات الماضية .

منشور وزارى بقواعد تحديد الحد الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فى القطاعين العام والخاص خلال السنوات الخمس القادمة

أصدرت الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية منشور عام رقم ٢ لسنة ٢٠٠١ بقواعد تحديد أجر الاشتراك الأساسى فى تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وصرح السيد على بدر رئيس صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص أنه تقرر بموجب هذا المنشور تحديد الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى اعتبارا من ٢٠٠١/٧/١ بمبلغ ٨٤ جنيها شهريا

ويمثل هذا المبلغ الحد الأدنى الوارد بجدول التوظيف للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة (٣٥ جنيها شهريا) مضافا إليه العلاوات الخاصة المضمومة إلى أجر الاشتراك الأساسى اعتبارا من يوليو ١٩٩٢ وحتى أول يوليو ٢٠٠١ منسوبة إلى هذا الحد الأدنى وتبلغ نسبتها ١٤٠٪ بقيمة مقدارها ٤٩ جنيها شهريا ، وأضاف قائلا : إن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى سيتم زيادته سنويا بقيمة العلاوة الخاصة التى يتم ضمها فى هذا التاريخ ، **وترتيبا على ذلك يتحدد الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى عن السنوات الخمس القادمة .**

كما يلى :

- ٨٤ جنيها شهريا من أول يوليو ٢٠٠١
- ٨٧,٥ جنيه شهريا من أول يوليو ٢٠٠٢
- ٩١,٠ جنيه شهريا من أول يوليو ٢٠٠٣
- ٩٤,٥ جنيه شهريا من أول يوليو ٢٠٠٤
- ٩٨,٠ جنيها شهريا من أول يوليو ٢٠٠٥
- ١٠١,٥ جنيه شهريا من أول يوليو ٢٠٠٦

أما بالنسبة للحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فقد أوضح السيد على بدر أنه تحدد بمبلغ ٦٠٠ جنيه شهريا إعتبارا من ٢٠٠١/٧/١ يمثل هذا المبلغ الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى الشهرى فى ١٩٩٢/٧/١ وهو مبلغ ٢٥٠ جنيها شهريا مضافا إليه العلاوات الخاصة المضمومة إلى أجر الاشتراك الأساسى من أول يوليو ١٩٩٢ وحتى أول يوليو ٢٠٠١ منسوبة إلى هذا الحد الأقصى وتبلغ نسبتها ١٤٠ ٪ وبقيمة مقدارها ٣٥٠ جنيها شهريا.

كما تقرر زيادة الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فى أول يوليو من كل عام بقيمة العلاوة التى يتم ضمها فى هذا التاريخ **وبناء على ذلك يصبح الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى خلال السنوات الخمس القادمة كما يلى :**

- ٦٠٠ جنيه شهريا من أول يوليو ٢٠٠١
- ٦٢٥ جنيها شهريا من أول يوليو ٢٠٠٢
- ٦٥٠ جنيها شهريا من أول يوليو ٢٠٠٣
- ٦٧٥ جنيها شهريا من أول يوليو ٢٠٠٤
- ٧٠٠ جنيه شهريا من أول يوليو ٢٠٠٥
- ٧٢٥ جنيها شهريا من أول يوليو ٢٠٠٦

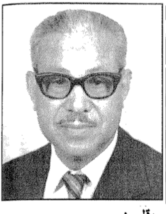
وفى حال زيادة الأجر الأساسى للعامل عن الحد الأقصى المشار إليه يدخل القدر الزائد عن الحد الأقصى ضمن أجر الاشتراك المتغير وبمراعاة الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير.

تعريف الأجر



بين قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

• الحد الأقصى لأجر الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى وقانون ١٩ لسنة ٢٠٠١



بقلم :
عبد الحليم القاضى

يعتبر الأجر ركنا أساسيا فى العمل ، كما يعتبر الأساس الذى تقدر على أساسه الحقوق التأمينية فى نظم التأمينات الاجتماعية ، ولذلك فهناك رابطة وثيقة بين قانون العمل وقانون التأمين الاجتماعى يتمثل فى الأجر .

وقد عرفت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى بما يلي:-

"يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون مايتناوله العامل من أجر ثابت مضافا إليه جميع مايحصل عليه من المبالغ المشار إليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدني.

ويجوز أن يكون الأجر بالساعة أو باليوم أو بالاسبوع أو بالشهر أو بالقطعة ".

وتنص المادة ٦٨٣ من القانون المدنى على مايلي:

تعتبر المبالغ الآتية جزء ا لايتجزأ من الأجر تحسب فى تعيين القدر الجائز الحجز عليه :

(١) العمالة التى تعطى للطوافين والمندوبين الجوابين والممثلين التجاريين .

(٢) النسب المئوية التى تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية من ثمن مايبيعون والعلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

(٣) كل منحة تعطى للعامل علاوة على هذا المرتب ومايصرف له جزاء أمانته أو فى مقابل زيادة أعبائه العائلية وماشابه ذلك ، إذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا لايتجزأ من الأجر لا تبرعا ، على أن تكون هذه المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز .

كماتنص المادة ٦٨٤ من القانون المدنى على مايلي:

(١) لايلحق بالأجر مايعطى للعامل على سبيل الوهبة إلا فى الصناعة أو التجارة التى جرى فيها العرف بدفع وهبة وتكون لها قواعد تسمح بضبطها .

(٢) وتعتبر الوهبة جزءا من الأجر ، إذا كان مايدفعه منها العملاء إلى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت إشرافه .

(٣) ويجوز فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب ، ألا يكون للعامل أجر سوى مايحصل عليه من وهبة ومايتناول من طعام .

وعندما صدر قانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى **وضع تعريفا للأجر خاص بهذا القانون ، فنصت المادة ٢٠ من هذا القانون على مايلي:**

المادة ٢٠ -تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل وتلك التى تقطع من أجور العمال خلال سنة ميلادية على أساس مايتقاضونه من الأجور الاجمالية الكاملة في شهر ينايرمن كل سنة.

ويقصد بالأجر الاجمالى للعامل مايتناوله من أجر أصلى ثابت مضافا إليه علاوة غلاء المعيشة والعمولات ومكافآت الإنتاج المدفوعة وتحسب العمولات والمكافآت المذكورة على أساس المتوسط الشهرى لما تقاضاه العامل منها فى السنة الميلادية السابقة .

ويراعى فى حساب الأجر الاجمالى بالنسبة لعمال اليومية تحديد عدد أيام العمل فى الشهر بخمسة وعشرين يوما .

وقد أخذ قانون التأمين والتعويض عن إصابات العمل رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل بالتعريف الذى أخذ به قانون التأمين والادخار فنصت المادة الأولى منه على أنه **يقصد بالأجر:** الأجر الاجمالى محسوبا بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام القانون المذكور وبالطريقة التى يعينها لمن تسرى عليهم أحكام القانون المذكور وبالطريقة التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالنسبة للذين لاتسرى عليهم أحكامه".

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وجاء قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بتعريف شامل للأجر فنصت المادة ٣ منه على مايلي:-

يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل مايعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص مايأتي:

(١) العمالة التى تعطى للطوافين والمندوبين الجوابين والممثلين التجاريين .

(٢) الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التى تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

(٣) كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر ومايصرف له جزاء أمانته أو كفاءته وماشابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لاتبرعا .

ولايلحق بالأجر مايعطى على سبيل الوهبة إلا إذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بضبطها .

ويجوز فى بعض الأعمال كأعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشارب ألا يكون للعامل أجر سوى مايحصل عليه من وهبه وما يتناوله من طعام على أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

ولما كان هذا التعريف للأجر يعتبر شاملا ، فإننا نجدُ أن تشريعات التأمينات الاجتماعية التالية له نصت على العمل به

فنجد أن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢لسنة ١٩٥٩ نص فى مادته الأولى أنه فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

ز- بالأجر : الأجر المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قانون العمل .

كما نص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى مادته الأولى أنه :

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد:

ح- بالأجر : الأجر المنصوص عليه فى قانون العمل

التخبط في تعريف الأجر

وقد خرج عن هذه القاعدة قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فوضع تعريفا للأجر مستقلا عن قانون العمل فنص فى البند ط من المادة الخامسة على مايلي:-

(ط) بالأجر: كل مايحصل عليه العامل من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلى سواء كان محدداً بالمدة أو بالإنتاج أو بهما معا بما فى ذلك العمولات والوهبة متى كانت هناك قواعد تسمح بضبطها ، مضافا إليه البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات .

ولا تعتبر البدلات المرتبطة بالوظيفة أو بالعمل ، والأجور الإضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ، ونصيب المؤمن عليهم فى الأرباح من قبيل الأجر".

وقد حل محل هذا النص نص البند ط من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على مايلي:

"فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد":

(ط) بالأجر : مايحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلى سواء أكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معا .

ويدخل فى حساب الأجر العمولات والوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على مايعرضه وزير التأمينات ، ولا تدخل فى حساب الأجر الأجور الاضافية والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه فى الأرباح ".

ولم تمض سنوات قليلة حتى صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ معدلا تعريف الأجر أو جاء بتعريف جديد للأجر على أن يعمل به بأثر رجعى ويحل محل التعريفين السابقين ، فيعمل به اعتبارا من ١٩٧٥/٩/٤، ويقصد بالأجر طبقا لنص هذا القانون مايلي:

"مايحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الأصلى سواء أكان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معا .

ويعتبر من الأجر المستحق بالإنتاج حوافز الإنتاج أو مكافأة زيادة الإنتاج التى يستحقها العامل نظير مايبذله من جهد غير عادى وعناية وكفاية فى النهوض بعمله وذلك بالتطبيق للنظام الذى تضعه الجهة المختصة لهذا الغرض، ويشترط أن يكون هذا النظام قد حدد جميع الأسس الموضوعية وعلى الأخص القواعد المتعلقة بكمية الإنتاج أو جودته أو معدلات الأداء التى يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين .

ويدخل فى حساب الأجر العمولات ، والوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على مايعرضه وزير التأمينات .

ولايدخل فى حساب الأجر الأجور الإضافية وإعانة غلاء المعيشة والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه فى الأرباح .

ويلاحظ أنه فى خلال خمس سنوات تم تعريف الأجر ثلاث مرات كما سبق الاشارة ويعمل بالتعديل الثانى والثالث بأثر رجعى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهو ١٩٧٥/٩/٤ وهذا دليل على تخبط القائمين على التشريع التأمينى فى ذلك الوقت ، ويبدو أنه لم يكن لهم أى دراية بتشريع العمل ولا بأى دراسة فى الأجور وعناصرها .

ويلاحظ أيضا أن القوانين السابقة لم تحدد حدا أو حداً أقصى لأجر الاشتراك .

وبالرغم من صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل ونص فى مادته الأولى على أنه يقصد :

بالأجر : كل مايتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الأخص مايأتى :

١-العلاوة الدورية

٢-العلاوة التى تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلية

٣-العمولة التى تعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين

٤-الامتيازات العينية

٥- كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر ، ومايصرف له جزاء أمانته أو كفاءته وماشابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقرره فى عقود العمل الفردية أو الجماعية أو الأنظمة الأساسية للعمل أو جرى العرف بمنحها .

٦-الوهبة التى يحصل عليها العامل فى المحال العامة غير السياحية إذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بتحديدها ، وتعتبر فى حكم الوهبة النسبة المئوية التى يدفعها العملاء مقابل الخدمة فى المنشآت السياحية .

ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير التأمينات والمنظمة النقابية المختصة بكيفية توزيعها على العاملين .

وبرغم هذا التعريف الجديد للأجر فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لم يأخذ به ووضع تعديلا جوهريا عن المقصود بالأجر ، **وجاء به مايلي:**

الأجر : كل مايحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل:

١-الأجر الأساسى ويقصد به :

(أ) الأجر المنصوص عليه فى الجداول المرفقة بنظم التوظف بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البند (٣) من المادة (٢) .

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا من العناصر التى تعتبر جزءا من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البندين (ب، ج) من المادة (٢) مع مراعاة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى للأجر المنصوص عليه فى الجداول المشار إليها فى البند (١) وألا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا .

وإذا كان الأجر كله محسوبا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أساسيا وذلك فى حدود الحد الأقصى المشار إليه .

٢-الأجر المتغير : ويقصد به باقى مايحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) الحوافز

(ب) العمولات
(ج) الوهبة
(د) البدلات ويحدد رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التى لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك
(هـ) الأجور الإضافية
(و) التعويض عن الجهود غير العادية
(ز) إعانة غلاء المعيشة
(ح)العلاوات الاجتماعية
(ط) العلاوة الاجتماعية الاضافية
(ي) المنح الجماعية
(ك) المكافأة الجماعية
(ل) نصيب المؤمن عليه فى الأرباح
(م) مازاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد حساب عناصر هذا الأجر وأضاف القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الفقرة الآتية :

ويعتبر فى حكم العمل الأصلى بجهة العمل الأصلية العمل المنتدب إليه المؤمن عليه طول الوقت أو المعار إليه داخل البلاد .

الحد الأدنى والحد الأقصى لأجر الاشتراك

حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ كان الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى ٢٥٠ جنيها شهريا وتقرر زيادة هذا الحد بما يعادل العلاوة الخاصة التى أضيفت للأجر الأساسى فى عام ١٩٨٧ ومابعدها بفوجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ ، وذلك بما يعادل النسب التى تقررت بموجب القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بنسبة ٢٠٪ و١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بنسبة ١٥٪ والقانون ١٣٢ لسنة ١٩٨٩ بنسبة١٥٪ والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بنسبة ١٥٪ والعلاوة الخاصة فى عام ١٩٩١ بنسبة ١٥٪ والعلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ بنسبة ٢٠٪ والعلاوة الخاصة فى السنوات التالية بنسبة ١٠٪ حتى أصبح الحد الأقصى لأجر الاشتراك طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ ستمائة جنيه .

ولكن هذا القانون أى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ قام بتعديل تعريف الأجر المنصوص عليه فى المادة ٥ بند ط (١) من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته وجاء فيها مايلى كما نصت عليه المادة الرابعة منه .

يستبدل بنص المادة ٥ بند ط/١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، النص الآتى :

مادة ٥(ط/١) :

(أ) الأجر الأساسى المنصوص عليه فى الجداول المرفقة بنظم التوظف بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهات المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٢) وما يضاف إليه من علاوات خاصة أو الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعداً من العناصر التى تعتبر جزءا من الأجر المتغير ، وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال .

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل ، وما يطرأ عليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التى تعتبر جزءا من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البندين (ب، ج) من المادة (٢) .

وفى جميع الأحوال يراعى فى الأجر الأساسى مايأتي:

(أ) ألا يقل عن الحد الأدنى للأجر الوارد بجدول التوظف للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة .

(ب) ألا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا .

(ج) إذا كان الأجر محسوبا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجراً أساسيا بما لايجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه فى البند (ب) .

ويزاد الحدان الأدنى والأقصى المشار إليهما فى البندين (أ، ب) بقيمة العلاوات الخاصة منسوبا إلى كل منهما ، وذلك فى التواريخ المحددة لضمها .

ونلخص من ذلك :

١-ان هناك تعارضا فى تحديد الحد الأقصى لأجر الاشتراك هل هو ٦٠٠ جنيه شهرى أم ٢٥٠ جنيها شهريا .

٢-أن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ٨٤ جنيها شهريا تقريبا

٣- أن نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ فى صياغتها تنطبق على العاملين فى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص بما يقتضى ضرورة إعادة صياغتها خصوصا أن الحد الأقصى الوارد فى هذا القانون وهو ٢٥٠ جنيها منصوص عليه فى قانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، معنى ذلك أن المؤمن عليهم لم تتحرك أجورهم منذ صدور هذا القانون أى رقم ٤٧ حتى الآن كما أنه يؤدى إلى خلط فيما يتعلق بالحد الأقصى للاشتراك ويساعد على التهرب بعد التأمينات الاجتماعية .

العمالة العالمية . . واقتصاد المعلومات

بقية

التعلم مدى الحياة

ويؤكد التقرير أن التعلم مدى الحياة أصبح المصدر الأساسى لأمان الوظيفة ، أو قابلية التشغيل فى العصر الرقمى ، وأن الوصول إلى التعلم مدى الحياة يوفر ميزة نسبية للمشتغلين وللحكومات ولأصحاب الأعمال .. ومن ثم فإن التعلم مدى الحياة يمثل اليوم قمة ورأس أولويات الكثير من النقابات العمالية ،

وقد تؤدى الحاجة إلى التعلم مدى الحياة وإلى المهارات إلى تفعيل وتنشيط دور النقابات العمالية باعتبارها المصدر التقليدى لقاعدة المهارة المضمونة للعضوية المتحركة .

القوة الاقتصادية التنافسية

ويخلص التقرير إلى استنتاجات سياسية أخرى . . من أهمها تلك التى تتنبأ بأن الدول التى تفشل فى ركوب موجة الثورة الرقمية أو التى تدخل هذه الثورة متأخرة ،ستواجه فقدان القوة الاقتصادية التنافسية وحصة السوق ، مع إمكانية الانخفاض فى الدخل الوطنى ، وسوف تكون هناك قيمة للمساعدة والتعاون الدولى التقنى . . بالنسبة للدول النامية غير أن هذه الدول فى احتياج شديد لاستراتيجيات متناسقة وأعمال على مستوياتها الوطنية الذاتية .

مخاطر راهنة

وتشير منظمة العمل الدولية فى تقريرها الضخم إلى أن فى هذه الأيام الأولى لثورة الاتصالات ، فإن البيانات -حتما-كما هى تظهر المزيد من المخاطر الراهنة لهذه الثورة ، والتى تفوق مزاياها المستقبلية ، لأن الانقسام قائم ويزداد اتساعا .. ونوعية الحياة فى الوظيفة تكشف عن آثار سلبية وايجابية على السواء . . وطبيعى فإن هناك حلولا لهذه المشاكل . . لكنها حلول لا تعتمد على تجاهل العصر التكنولوجى .

الخلاصة

والخلاصة . يحددها السيد خوان سومافيا مدير عام منظمة العمل بقوله:"إن الأكثر أهمية هو أننا نستطيع صنع التمايز ، فمع السياسات والمؤسسات الصحيحة يمكننا قيادة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، يجب علينا أن نبنى المشاركة وأن توفر التعليم ، وأن ندعم الاتصالية المسئولة اجتماعيا لتحقق العدالة الاجتماعية فى عالمنا كما فى العالم الالكترونى . . فلنعمل على ضمان أن تكون المراحل البعيدة مرادفة للعمل اللائق .

عزت سامى

إنقاذ النوبارية من الغرق
بـ ٧٠٠ مليون جنيه !!

■ **وزارة الموارد المائية والرى مسئولة عن الترع الكبرى فقط !!**

■ **المصارف الحقلية تهدد الأراضى المستصلحة بالتطبيل !!**

■ **محطات الكهرباء مشكلة كبرى أمام الشباب لم يحسمها المسئولون بعد ؟!**

تحقيق :

مروى بدر الدين

نجوى لطفى

تصوير:

أحمد عبد العال

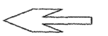
بين الحين والحين ، نتحمس لمشروع قومى ، وبعد فترة يخفت حماسنا ويقل ونطوى الموضوع فى صفحات النسيان ، باحثين عن مشروع آخر وهلم جرا !.

ولكن أرض النوبارية حلم قومى قبل أن يكون مشروعا ، حلم بدأ يتحقق على أرض الواقع . . ولو كلفنا اهتمامنا ورعايتنا به ، لما احتجنا إلى أن نستورد رغيف"عيشنا" من الخارج ، وأن نضع أيدينا على قلوبنا خوفا من نفاذ المخزون الاستراتيجى من المياه الجوفية .

النوبارية هى البداية لناكل مما ننتج . . لا أن نتسول خبزنا وطعامنا من بلاد لاترحم.

البداية فى النوبارية، وعلى الطريق "توشكي" وغيرها من المشاريع القومية العملاقة التى ندعو جاهدين أن تستمر فى الذاكرة ، وأن لا تسقط بمضى المدة فى بحور النسيان .

عن مشاكل النوبارية تحدثنا مع شباب المستصلحين ، وكان لنا فى العدد الماضى حوارا معهم ، استعرضنا فيه مشاكلهم مع قطاع الزراعة وفي هذا العدد نواصل عر ض مشاكل أخري .. لكن هذه المرة مع وزارة الموارد المائية والرى ، ونبحث أهم المشاكل التى تواجههم وخاصة مشروع الصرف ، ومتى سيتم الانتهاء منه . . إلى جانب التعرف على أبعاد مشكلة تطبيل الأراضى الزراعية .



فى البداية يقول المهندس أحمد محمد المدنى مدير عام قطاع الصرف بغرب النوبارية : لمعرفة أهم مشروعات الصرف التى أقيمت فى النوبارية يجب أولا أن نعرف بأن إدارة الصرف هذه أنشئت وبدأ العمل بها فى ١٩٩٦/٧/١ ، وذلك يرجع إلى الحجم الكبير من الشكاوى التى تقدم بها العديد من حائزى هذه الأراضى ، ففى البداية أعتقد المسئولون أن أراضى النوبارية لاتحتاج إلى صرف ، وذلك لكونها أرض رملية ، وأن هناك حوالى أكثر من عشرين عاما على الأقل قبل الاحتياج لأى من مشروعات الصرف ، لكن فوجئنا جميعا بارتفاع منسوب المياه فى الأراضى الجديدة حتى وصل فى بعض المناطق إلى حدوث برك ، وبالطبع تبين لنا أن سبب هذه المياه يرجع إلي وجود طبقة صلبة تمنع تصريف المياه فى هذه الأراضى ، وكانت أكثر المناطق تضررا من ذلك منطقة شرق الطريق الصحراوى والبستان الأولى والثانية ، حيث أضير١٢ ألف فدان من زمام ١٥ ألف فدان . . وتم تصوير أراضى النوبارية كلها بالقمر الصناعى سنة ١٩٩٨، وأوضح هذا التصوير أن المياه ارتفعت فى الأراضى إلى منسوب عال ، ونحن قد استلمنا شبكة الصرف وهى غير مستكملة ، وبدأنا نعد خطة لمواجهة هذا الموقف ، فكنا نصمم ونشرف على تنفيذ الرسومات ، وكان المول لهذا المشروع هو هيئة التعمير ، وبالفعل نفذنا مرحلة مشروع شرق الطريق والبستان الأولى والثانية ، وتكلف ذلك حوالى ١٣٠ مليون جنيه ، وبعد تنفيذ ٨٥٪ من المشروع ، قمنا بتصوير الأراضى مرة أخرى فوجدنا أن منسوب الماء قد انخفض إلى ماتحت سطح الأرض بحوالى مترين وفى بعض المنطق إلي أربعة أمتار ، وعاد الإنتاج إلى الـ١٢ ألف فدان التى كانت مهددة بالبوار .

وبدأنا المرحلة الثانية ، وهى البستان الثالثة وتبلغ مساحتها ٧٥ ألف فدان ، ونحن نعمل حاليا في هذا المشروع وتموله هيئة التعمير التابعة لوزارة الزراعة ، وتقوم أيضا بتأهيل الشبكة فى أراضى غرب الطريق التى تبلغ مساحتها ٣٥ألف فدان .

كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على منطقة بنجر السكر الأولى والثانية والثالثة ناحية برج العرب ، ويعاد تأهيل الشبكة بالكامل لتتأقلم مع ظروف المنطقة ، وسوف ينتهى المشروع بالكامل سواء بتجديد شبكات الصرف أو تطويرها فى النوبارية عام ٢٠٠٢ .

مشاكل صغار المستثمرين

وعن مشاكل صغار المستثمرين والخريجين من حيث أن أراضيهم تبعد عن المصارف الرئيسية ولا يستطيعون بالتالى الصرف مما يؤدى إلى اتلاف أراضيهم الزراعية . . وهنا أكد المهندس أحمد المدنى بأن مابين المصرف والمصرف الآخر مساحة لا تتعدى كيلو مترا ، وغالبا ماتكون ٥٠٠ متر بين المصارف الرئيسية والعمومية . . وبالتالى لاتكون هناك أية مشكلة .

أما المصارف الحقلية والتى يقوم المنتفع بالأرض بحفرها فهى التى تمثل مشكلة لحائزى الأرض ، فقد يرفض الجار أن يعطى صاحب الأرض المتضررة مساحة من أرضه ليمر بها المصرف ، وقد نظم القانون هذه العملية ، فالقائمون يفرض على الجار السماح لصاحب الأرض المتضررة بشراء المجرى الذى يجرى فيه المصرف ، وهناك جمعية زراعية لتنظيم وحل مثل هذه المشكلات ، وفى حالة رفض الجار ذلك فالجمعية الزراعية تنفذ ذلك جبريا .

و .. مشكلة التطبيل

وعن استمرار مشكلة تطبيل الأرض فى بعض مناطق النوبارية أكد سيادته أن الإدارة حلت حوالى ٧٠٪ من مشكلة الصرف وأن الـ ٣٠٪ الباقية تحتاج إلى اقامة المصارف الحقلية أو "الحوش" وهى تقع على عاتق صاحب الأرض ، ونحن نقدم المساعدات لأى صاحب أرض مستصلحة فى إنشاء مثل هذه المصارف ، وتتمثل المساعدة فى تزويده بتصميم هندسى ووضع الميزانية اللازمة للتنفيذ ، وتقدم هذه الخدمة بدون أى مقابل .

وقد جف حلقنا ونحن نؤكد أن تصميم الرى فى أراضى النوبارية أقيم على أساس الرى بالتنقيط وليس الرى بالغمر ، كما أن مشكلة التطبيل قد ترجع إلى نوعية التربة ، فبعض المناطق تظهر بها منطقة صخرية أو صماء بعد مترين مثلا ، وهنا يتم تعويض صاحب الأرض بأرض بديلة .

تعميق شبكة المصارف

وفى جولة داخل مشروع الصرف المقام حاليا بأراضى النوبارية أكدت لنا المهندسة صفاء عبد الرحيم بأنه جارى حاليا توسيع وتعميق المصارف فى منطقة غرب النوبارية ، وأن خطة المشروع تهدف إلى إنشاء أطوال مصارف تبلغ ١١٦٥كيلو مترا ، وأن تكلفة المشروع بأكمله تصل إلى ٧٠٠ مليون جنيه ، وأن المشروع يتضمن تنفيذ ٨٢٥ عملا مابين برابخ وسحارات ، وكبارى ، وبدلات .

كما يتم حفر حوالى ٦٥ مليون مترا مكعبا لتعميق شبكة المصارف فى المنطقة من الأعمال الترابية.

وأكدت المهندسة صفاء أن جميع مهندسى الإدارة يعملون فى المشروع بحب كبير ، وأنهم على استعداد كامل لحل أية مشكلة يواجهها أى واحد من حائزى الأراضى في هذه المنطقة .

فقط . . بعض التشطيبات

ويؤكد محمود الحداد –مهندس مدنى بقطاع الصرف بالنوبارية– أنه بالنسبة لمنطقة غرب النوبارية فإن كثيرا من الأعمال الخاصة بالصرف ، قد انتهينا من تجهيزها ولم يبق إلا بعض التشطيبات البسيطة ، وسوف تتم هذه التشطيبات فى غضون شهر من الآن .

وجدير بالذكر أن المشروع يخدم ٦٥ ألف فدان ، يستفيد منه المستثمر والخريج والمنتفع وهذه المشاريع التى تقوم بها فى هيئة الرى ، كان لها أثر كبير فى استصلاح أراضى النوبارية ، التى كانت منذ أن بدأنا العمل فيها ، عبارة عن صحراء جرداء ، ولم يكن يخطر على بال أى شخص أن يصل كل هذا العمار إليها .

وقد قام المهندس شريف محمد –بقطاع الصرف غرب النوبارية –بشرح مرحلة من المشروع الذى كنا نقف بجانبه قائلا :

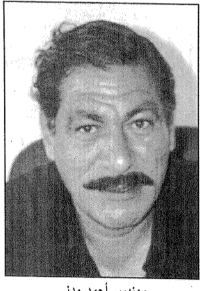
نحن نرى أمامنا الآن تقاطع فرع رى مع مصرف ، ولذلك كان يجب أن نقوم بعمل مواسير تعبر خلالها مياه الترعة ، وبحيث يعبر المصرف من تحتها ، حيث إن الترع زمامها أقل ، ولذلك تركنا المصرف مكشوفا وبالطبع القيام بهذه المشاريع يخضع لكثير من الدراسات العلمية والمقاييس التى يقوم بإعدادها المتخصصون .

نقص المياه

وقد توجهنا بعد ذلك للقاء المهندس عبد القادر فرج وكيل وزارة الرى بمنطقة العامرية والمسئول عن منطقة النوبارية ، ووضعنا أمامه بعض المشاكل التى يعانى منها المستثمرون والخريجون والمنتفعون فى النوبارية ، مثل مشكلة نقص المياه ، وتطبيل الأرض وانقطاع التيار الكهربائى الذى يؤثر على عمل الميكنة الزراعية . . وقد قال لنا:

إن وزارة الموارد المائية والرى لها أعمال والتزامات تختلف عن وزارة الكهرباء أو هيئة التعمير التابعة لوزارة الزراعة مثلا ، ومن أهم أعمال وزارة الرى فى هذه المنطقة الاشراف

على المجارى العامة ، مثل ترعة النصر ، وترعة النوبارية ، وترعة البستان فهى المسئولة عن إدارة هذه الترع ، وصيانتها ، والإحلال والتجديد فيها ، أما محطات الضغط الخاصة بالرى المتطور سواء بالرش أو بالتنقيط فهى تتبع المستثمرين أنفسهم ، أو جمعيات الخريجين الذين يديرونها بأنفسهم ولاشك أن هناك مشاكل فى محطات الرى المجمعة ، وهناك خطة للدولة للتغلب على هذه المشاكل عن طريق مشروع تطوير الرى التابع لوزرة الزراعة ، ويقوم هذا المشروع بتحويل المحطات المجمعة إلى محطات فردية ، وهذه الطريقة سوف تريح الخريجين والمستثمرين ، لأن كل محطة فردية زمامها ٢٠ فدانا يشترك فيها أربعة أشخاص فقط .



مهندس أحمد مدنى
وكيل وزارة الرى لشئون الصرف

مهندس عبد القادر فرج
وكيل وزارة الرى لشئون الرى

مشكلات كهربائية

ويضيف المهندس عبد القادر فرج قائلا: هناك بعض المشاكل فى قطاع الكهرباء التى تواجهنا وتواجه أصحاب الأراضى .

وهى ترجع إلى ضعف تغذية التيار الكهربائى.

وعلى سبيل المثال ، فإن محطة الفرع ٢٠ مازال الجهد فيها منخفض ، لذلك فهى ليست كافية لرى الأراضى الزراعية فى هذا الزمام ، والمشكلة هنا أن الزمام الفرعى لم يستكمل حتى الآن ، ولكن بعد الانتهاء منه سوف ينتظم التيار ، حيث نستطيع تدوير أكثر من وحدة ، تكون كافية لرى الزمام كله ، وهذه المشكلة قمنا بتصعيدها لهيئة التعمير ، حتى يقوموا بالاتصال بوزارة الكهرباء ، للإسراع فى حل هذه المشكلة ، وعمل محطة محولات خاصة فى محطة الفرع٢٠.

وحول مدى كفاية حصص المياه المخصصة لما يتم من مشاريع استصلاح بالنوبارية ، أكد المهندس فرج ، أنه لكى يتم استصلاح أى منطقة ، فإنه يتم عقد اتفاق بين وزارة الموارد المائية والرى وهيئة مشروعات التعمير ووزارة الزراعة على المساحات التى سوف تستصلح وبالتالى لايتم استصلاح أى مساحات جديدة ، إلا عندما تتوافر كمية المياه اللازمة لها .

وبالنسبة لمشكلة المحطات الفرعية فإنها مسئولية المنتفعين ، ودورنا هنا هو توصيل الكمية الكافية من المياه لها ، ومراقبة عملية تشغيلها بحيث لا يقوم المنتفعون بتغيير نظام ريهم من الرى المتطور ، إلى الرى بالغمر ، ومن يقوم بتغيير نظام الرى فى أرضه تتخذ ضده الإجراءات القانونية اللازمة ،

. . و التطبيل

ويضيف المهندس أحمد مرسى مدير عام الإدارة العامة لصرف النوبارية الذى ألتقينا به في مكتب المهندس عبد القادر فرج أنه من أكبر المشاكل التى تواجه أرض النوبارية هى التطبيل ، وذلك ناتج عن تغيير نظام الرى واستخدام أسلوب الرى بالغمر بدلا من التنقيط أو الرش ، ولم يكن هناك اهتمام أو متابعة من هيئة الرى لذلك فى بادئ الأمر حيث كان كل اهتمامها منصبا على عمل شبكات الرى ، فى حين أن شبكة المصارف الموجودة بالنوبارية لم تستوعب مخالفات بعض المزارعين فى أسلوب الزراعة ، ولكن بعد أن بدأت مشكلة التطبيل فى التصاعد ، قمنا بتعميق المصارف الموجودة ، والآن أصبحت مشكلة التطبيل أقل بكثير عما قبل .

وجدير بالذكر أن مشكلة التطبيل كانت ناتجة عن أن معظم الخريجين الذين تسلموا هذه الأراضى لم تكن لديهم المعلومات والخبرة الكافية عن الزراعة ، ولذلك لجأوا إلى أساليب خاطئة فى الزراعة ، كما أنهم أهملوا عمل مصارف الحوش .

وبعد . . فإن أرض النوبارية ستظل حلما مصريا خالصا ، هذا الحلم يحتاج إلى مزيد من الرعاية حتى يتحول إلى حقيقة ملموسة نهديها إلى أرض مصر الطيبة مساحة خضراء جديدة ، تحمينا من تسول المعونة . . وسؤال اللئيم!.



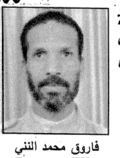
الزميلتان مروى ونجوى فى مواجهة مع المهندسة صفاء عبد الرحيم فوق أرض النوبارية

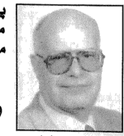

السيد راشد


حسني مبارك


أحمد العماوي

اللجنة النقابية المهنيـة لعمال النقل البرى - محافظة مطروح


فاروق محمد النني


منير بدر شتا

يسعد اللجنة وهي تعبر عن جميع السائقين بمحافظة مطروح أن تتوجه بوافر التهنئة والتقدير لشعب محافظة مطروح والي السيد الفريق

محمد الشحات محافظ مطروح

وإلي القيادات الشعبية والسياسية والعمالية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بخالص التهنئة الى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة للعمال

صبرى الجريدى أمين عام النقابة العامة

اللواء مساعد وزير الداخلية ومدير أمن مطروح

اللواء سكرتير عام المحافظة

اللواء رئيس مجلس المدينة

العقيد مدحت قريطم مدير إدارة المرور

أ.د حسين سليمان عبد القادر أمين عام الحزب الوطنى بالمحافظة

ويعاهدون الله والوطن على بذل المزيد من الجهد فى ظل القائد البار السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة وعضو المجلس الشعبى للمحافظة	أمين الصندوق المساعد	نائب الرئيس	أمين الصندوق	الأمين العام
فاروق محمد النني	**أدمين على عبد اللطيف**	**إبراهيم إبراهيم محروس**	**جمعة مقدع ناجى**	**فرج مستور حميدة**

اللجنة النقابية المهنية ل

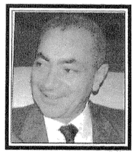


تتقدم بأجمل التهانى

إلى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الإسكندرية

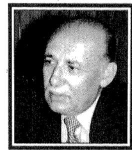


اللواء عبد السلام المحجوب

وإلى جميع القيادات السياسية
والشعبية والتنفيذية والعمالية

بمناسبة

العيد القومى لمحافظة الإسكندرية

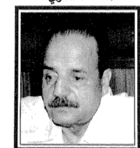


أحمد العماوي

وتهنئة خاصة إلى قائد مسيرة العمل

السيد الرئيس





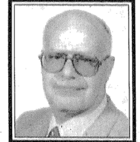
السيد راشد

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

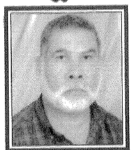
السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة لعمال النقل البرى



منير بدر شتا

ة لعمال النقل البرى بالإسكندرية



محمود شاكر

رئيس اللجنة النقابية
المهنية لعمال النقل البرى بالإسكندرية
وعضو النقابة العامة

ويسعد اللجنة النقابية ان توجه دعوة الى كل أبناء الإسكندرية ومصطافيها لزيارة

مستشفى دار السلام

الصرح الطبى لنقابة النقل البرى بالإسكندرية والذى يشرف عليه مجموعة من أساتذة كلية الطب وأمهر الأطباء الاستشاريين والاخصائيين بالإضافة إلى طقم التمريض ذى الخبرة الكبيرة .. وتفخر المستشفى أنها تضاهى الآن أكبر مستشفيات الثغر بعد التعديلات والإنشاءات التى تمت خلال هذا العام إذ بلغ عدد الأسرة بها ٤٠ سريرا، وأنشئت غرفة عناية مركزة يتولى الإشراف بها أساتذة متخصصون فى علاج القلب والصدر والحالات الحرجة

فيلم أيام السادات
صورة تاريخية معاصرة

قليلا ما أكتب فى السينما ولكن تفرض على أحيانا بعض الأفلام التى تناقش فترة تاريخية هامة جدا مثل فيلم " ناصر ٥٦." وهذا الفيلم الذى نحن بصدد التعرض لأحداثه الدرامية التاريخية التى يشعر الإنسان بنشوة الكتابة عن هذه الأعمال الفنية الممتعة والتى تسجل للتاريخ صفحات مشرقة من تاريخ أو حياة شخصيات كان لها دور بارز على الساحة السياسية المحلية والعالمية وأثر فى تغيير دفة التاريخ .



حوار بين جيهان والسادات فى حديقة المنزل

■ **جمال عمر**

هكذا كان فيلم " **أيام السادات** " ولا أريد أن أتعرض لهذه الموجة التى دائما تصاحب أغلب الأعمال التى تتناول حياة الشخصيات العامة وخاصة الزعماء واختلاف وجهات النظر فى كيفية المعالجة الدرامية لهذه الشخصيات على شاشة السينما أو تناولها من زوايا مختلفة لأن الفن بطبيعته تتعدد عليه الرؤى الإبداعية والنقدية .. المهم أننا بصدد عمل فنى سينمائى من الطراز الأول .. خاض الفنان القدير " **أحمد زكى** " هذه التجربة الصعبة باقتدار يحسد عليه ، فتفوق على ذاته ، فاستحق التكريم من الرئيس **مبارك** الذى منحه وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ، وإن دل هذا فإنما يدل على تكريم الرئيس للأعمال الفنية الجيدة والجديرة بالاحترام وأيضا لتشجيع الأفلام الجادة والرؤى الإبداعية المتميزة حتى يعى الفنان الحقيقى عندما يريد أن يتعرض لعمل جديد أن هناك عيونا ترصده فى كل خطوة نحو النجاح الحقيقى ، فالفن رسالة سامية يجب أن نعطيها كل ما نملك حتى تعطينا ثقة الجماهير الذين يتشوقون لرؤية العمل الفنى الذى حمل صفة التميز أو يفتقدها .

بداية كان مصدر فيلم " **أيام السادات**" كتاب " **البحث عن الذات** " للرئيس الراحل أنور السادات " **وامرأة من مصر** " للسيدة جيهان السادات " استقى **البطل والمنتج أيضا " أحمد زكى " ومعه السيناريست " أحمد بهجت "** أحداث هذا الفيلم من هذه المصادر بخلاف بعض المصادر القليلة والنادرة جدا ، فكان العمل الفنى هو تجسيد رؤى شخصية سجلها الزعيم الراحل ولم يحتمل الفيلم الرأى الآخر لبعض المؤرخين أو الكتاب وتعدد الرؤى السياسية وهذه كانت بعض السلبيات البسيطة التى كانت تشوب الفيلم ، لأنه لم يتعمق فى طرح أى قضية من القضايا التى تعرض لها بعمق من كافة الجوانب الإيجابية والسلبية ، ولكن كانت عدة مشاهد تسجيلية لتاريخ الرئيس السادات من بداية حياته إلى المشهد الأخير اغتياله فى المنصة ، فاستطاع المخرج القدير " محمد خان " أن يعزف على المشاعر الإنسانية والوطنية التى شكلت شخصية السادات التى لعبها باقتدار الفنان العبقرى " أحمد زكى " فالمشاهد للفيلم يشعر بالمصداقية والتلقائية والتوغل فى أعماق الشخصية والتركيبة السيكولوجية لبعض الهزات الاجتماعية عندما عمل سائقا وشيالا ، ثم ضابطا ونائبا لرئيس الجمهورية ثم رئيسا للجمهورية ، وخاصة الفترة التى تعرض فيها لقصة الحب الجارفة الجميلة للفتاة التى انبهرت بهذه الشخصية الفذة ، فهى الشخصية المعجونة بتراب الوطن رغم فارق السن والمؤهلات المادية التى لم تساعد السادات فى هذه الفترة على التقدم لخطبة " جيهان " فهى التى اختارته وتمسكت به ففازت فى النهاية بهذا الاختيار .. جسدت دور جيهان فى فترة الشباب " **منى زكى** " وفى فترة النضوج الفنانة " **ميرفت أمين** " قام بدور الطيار عاطف السادات الممثل الشاب " **أحمد السقا** " .. استخدم المخرج " محمد خان " .. الفلاش باك أحيانا للصورة التى دعمت بعض المشاهد السينمائية فى ذاكرة المتفرج . كانت الأزياء والديكور للفنان " **أنس أبو سيف** " من العناصر الهامة التى لعبت دورا رئيسيا للملابس التى كان يرتديها السادات والديكور أيضا لبعض الأماكن التى تم بناؤها ، أما الأماكن الأخرى فكانت حقيقية ، وتم التصوير فيها بالفعل لأنها كانت جزء من حياة الرئيس السادات .. كانت الصراعات كثيرة جدا من بداية قيام الثورة .. فبعض الضباط الأحرار كانوا يختلفون على السادات ، ثم من أطلق عليهم مراكز القوى الذين شكلوا عقبة كأداء فى استمرار خطة السياسى لكنه بدهائه تخلص منهم ببساطة فقدموا استقالتهم وقبلها بارتياح ، وكانت ضربة قاسية لهم ، ثم اختلافه مع الروس واستغنائه عن الخبراء لأنه شعر بعدم أهميتهم ، ثم فترة ما قبل حرب أكتوبر ٧٣ وعمليات التمويه التى خدع بها إسرائيل وحرب الأعصاب والإستنزاف أيضا .. كل هذه المراحل شكلت فترات عصيبة عاشها السادات بصعوبة وتوجت بقرار حكيم عبور الجندى المصرى خط بارليف وتكاتف العرب باستخدامهم سلاح البترول ، وكان الانتصار ، ثم القرار المصيرى ذهابه إلى تل أبيب وإلقاء خطاب فى الكنيست ناشدا السلام العادل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . ثم بعد ذلك حادثة المنصة واغتيال الزعيم الراحل أنور السادات .

كل هذه المشاهد تناولها الفيلم باقتدار لعبت الكاميرا دورا هاما فى تصوير الأماكن وامتزاجها بالمشاعر والأحاسيس الحزينة والجميلة .. تحية للفنان الكبير " أحمد زكى " على إنتاجه لها الفيلم التاريخى ، وثناءا لأدائه العبقرى لشخصية السادات وتقديرى لكل العاملين فى هذا الفيلم العظيم "أيام السادات " وإن كنا نتمنى أن يركز الفيلم على قضية أو أكثر ويتناولها من كافة الجوانب ، كما حدث فى ناصر ٥٦ الذى ركز على قضية تأميم قناة السويس ، وما ترتب عليها من العدوان الثلاثى وكان هناك أكثر من موقف مشابه فى فترة الرئيس السادات كنصر أكتوبر وقضية السلام بكل جوانبها وأبعادها ، ولكن الفيلم للأسف بالصورة التى خرج بها أقرب إلى الفيلم التسجيلى لحماية الرئيس السادات ، ونأمل أن يراعى الذين يتعرضون مستقبلا لحياة الشخصيات الوطنية أن تكون السيرة الذاتية مرتبطة بالأحداث المهمة التى قاموا بها ، لا العكس .

المرأة .. وسوق العمل

كتبت - أمل البرنس :

افتتحت السيدة سوزان مبارك رئيس المجلس القومى للمرأة فى أوائل الشهر المنصرم المنتدى الفكرى الثالث له تحت عنوان"المرأة وسوق العمل" فى القطاع الرسمى وغير الرسمى ، والذى نظمه المجلس القومى للمرأة ، وذلك بكلمة رحبت فيها بالمشاركين فيه ، وبسعادتها لتواجدها معهم لمناقشة قضية من القضايا المهمة التى تواجه المرأة المصرية التى نهتم بها فى إطار المجلس القومى للمرأة .

السيدة سوزان مبارك وأحمد العماوى وزير القوى العاملة أثناء الجلسة الافتتاحية لمنتدى المرأة وسوق العمل

فأكدت سيادتها أن أهمية هذا المنتدى تنبع من عدة اعتبارات :-

أولها: أن المنتدى ينظر للمرأة كعنصر فاعل وشريك أساسى فى عملية التنمية الشاملة .

وثانيها : أن المنتدى يركز على القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى وغير الرسمى ، ومن ثم فإنه يبحث عن القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة فى قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة .

وثالثها :أن التركيز على مشاركة المرأة الاقتصادية يرتبط بالنظرة المتكاملة للمرأة ، فهى من ناحية نواة الأسرة فى المجتمع وهى من ناحية أخرى عنصر فاعل فى الحياة الفكرية والثقافية ، وهي من ناحية ثالثة شريك فى عملية التنمية الاقتصادية .

وهذه النظرة المتكاملة للمرأة هى المدخل الصحيح لإيجاد الفرص المتكاملة لكل أبناء المجتمع الواحد وإتاحة الفرصة لهم لتنمية قدراتهم الخلاقة بما يحقق تقدم المجتمع على المستوى الجماعى ويتيح لكل منهم تحقيق ذاته على المستوى الفردي.

وبعدها ألقى اسيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة كلمته أوضح فيها الاهتمام الذى توليه الدولة من خلال تشريعاتها المختلفة ، وخاصة قانون العمل وقانون التأمينات للمرأة العاملة خاصة والمرأة عامة .ثم ألقت الدكتورة **فرخندة حسن** الأمين العام المجلس القومى للمرأة كلمتها ، وبعد الكلمات الافتتاحية للمنتدى بدأت الجلسة العامة بعرض ملخص لورقة الدكتورة **يمن الحماقى** عن المرأة فى سوق العمل المصرى ثم ملخص لورقة الدكتورة **عالية المهدى** عن المرأة فى سوق العمل غير الرسمى ، ثم عرضت ورقة الدكتورة **سعاد كامل** حول المشكلات والحلول وانتهت الأوراق المقدمة للمنتدى بعرض ورقة الدكتور **سمير رضوان** حول النظرة المستقبلية .

وبعد استعراض الأوراق المقدمة تحدث الأستاذ **سعيد سنبل** الكاتب الصحفى الكبير والدكتورة **ليلى الخواجه** بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى والدكتورة **محيا زيتون** بكلية التجارة بنات بجامعة الأزهر والأستاذ **شريف دولار** عضو جمعية رجال الأعمال المصريين وبعدها بدأت المناقشة العامة التى انتهت بإعلان الدكتورة **فرخندة حسن لتوصيات الملتقى ، وفيما يلى نظرة عامة على أهم كلمات ومناقشات وتوصيات المنتدى.**

مقتطفات من أعمال المنتدى

كانت الجلسة الافتتاحية للمنتدى الفكرى الثالث للمجلس القومى للمرأة حول المرأة فى سوق العمل قد بدأت بكلمة ترحيب وتقديم للدكتورة **فرخندة حسن** أمين عام المجلس لكلمة السيدة سوزان مبارك ثم أعقب ذلك كلمة **السيد أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة قال فيها : إن المرأة التى تشكل نصف قوة المجتمع يعد الاهتمام بها من جميع النواحى دعما لمشاركتها فى النشاط الاقتصادى الذى تحتاج كل دولة فى العالم للنهوض به وتقويته إلى استخدام كامل طاقتها الاقتصادية ، وتشكل المرأة ولاشك أهم هذه الطاقات فى المجتمع ، وأضاف أنه بالنسبة للمرأة المصرية فلقد أثبتت بحق كفاءتها وأدت دورها بالكامل فى قوة العمل فى مصر فى مواجهة عصر المنافسة وآليات السوق ، إلا أن المرأة العاملة ومن منطلق رصد دقيق للمتغيرات ستواجه الكثير من التحديات في المرحلة القادمة مثل التعامل مع التكنولوجيا واتساع مساحة مشاركتها فى مجالات العمل الخاص ، ويتطلب ذلك الكثير من الدعم من المجتمع لتصبح شريكا كاملا فى قوة العمل الفاعلة

ثم أعلن سيادته أن الوزارة قامت مؤخرا بتشكيل لجنة دائمة للمرأة العاملة بديوان عام وزارة القوى العاملة والهجرة لتفعيل دور المرأة العاملة وحفظ حقوقها بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة

وقالت الدكتورة **فرخندة حسن** فى كلمتها : إن المجلس القومى للمرأة قد اختار موضوع المرأة فى سوق العمل ليكون محورا لمنتداه الفكرى الثالث من واقع توجيهات السيدة **سوزان مبارك** رئيس المجلس بضرورة البحث عن حلول موضوعية وآراء علمية للتصدى لحل مشكلات المرأة المصرية فى سوق العمل ومن خلال حوار إيجابى يحقق المشاركة الفعالة من جانب جميع الأطراف فى مواجهة المشكلات التى مازالت تواجه المرأة

المصرية ، وانتهت إلى القول بأن التغير المتصاعد فى طبيعة سوق العمل نتيجة انطلاق الاقتصاد وتحرره يجعل المرأة بالذات أكثر الفئات تأثرا بهذا التغيير السريع والمتصاعد ، وطالبت سيادتها بتوفير برامج التدريب الحديثة للمرأة العاملة ، وأوضحت أن مهمة المنتدى هو دراسة الوضع الحالى للمرأة فى سوق العمل الرسمى وغير الرسمى والتحديات التى تواجهها وبحث تنمية ودعم وضعها فى سوق العمل والخروج من خلال المناقشات العلمية بصورة مستقبلية لوضع المرأة فى سوق العمل .

وبعد انتهاء كلمات الافتتاح بدأت الجلسة العامة للمنتدى برئاسة الدكتورة **فائقة الرفاعى** مقررة اللجنة الاقتصادية بالمجلس القومى للمرأة واشتملت الجلسة العامة على عرض أربعة تقارير كان أولها عن المرأة فى سوق العمل المصري قدمته الدكتورة **يمن الحماقى** بتجارة عين شمس وعضو مجلس الشورى أثبتت فيه أن وضع المرأة المصرية حاليا فى سوق العمل الرسمية يشير إلى انخفاض مشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى وتركز المرأة فى القطاعات التقليدية خاصة القطاع الزراعى حيث تعانى من عدم حصولها على العائد المادى الذى يتناسب مع جهودها من خلال العمل غير المدفوع الأجر ، كما عانت المرأة المصرية من الفقر فى الوظائف نتيجة لاتباع سياسة الخصخصة للقطاع العام ، أما بالنسبة للقطاع الخاص فتعانى من انخفاض فرص العمل .

وفيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة على مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل الرسمى فقد أوضح تحليل هذه المتغيرات أنه بالنسبة للعرض بالإضافة إلى انخفاض قوة العمل من الإناث فإن التعليم يؤثر سلبيا على عرض العمالة من الإناث بالإضافة إلى أثره فى خفض قدرتهن على مواكبة المهارات المطلوبة فى سوق العمل ، وبالنسبة للطلب فقد أوضح التقرير أن الفرص المستقبلية لعمالة المرأة إنما تتركز فى القطاع الخاص حيث تعانى المرأة من التمييز وقسوة شروط العمل ، وينتهى التقرير إلى أن وضع المرأة فى سوق العمل الرسمي يوضح أن آليات هذه السوق إنما تفتح مجالا كبيرا لتواجد سوق العمل غير الرسمى التى تنشأ من الحاجة لمواجهة المتطلبات الأساسية للحياة ، ومايرتبط بذلك من خلق فرص لاتوفرها السوق الرسمية للعمل .

وعن المرأة فى سوق العمل غير الرسمى قدمت الدكتورة **عالية المهدى** بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تقريرا حددت فيه صوتين لتواجد المرأة فى سوق العمل غير الرسمي هى أولا المرأة صاحبة المشروع الصغير غير الرسمى وتتركز وحدات هذا المشروع غير الرسمى فى ٣ مجالات أساسية هى التجارة خاصة تجارة التجزئة والخدمات والصناعات التحويلية ولايتجاوز حجم رأس المال ٥٠٪ من الوحدات الرسمية المملوكة للإناث عن ألف جنيه.

ثم قدمت الدكتورة سعاد كامل رزق عضو مجلس الشورى ورقة عن المشكلات التى تواجه المرأة فى القطاع غير الرسمى والسياسات المقترحة لمواجهتها حددت فيها أن السياسات يجب تقسيمها إلى مجموعتين لوضعها موضع التنفيذ ، مجموعة من الحلول تختص الأولى منها بالحكومة والثانية بالمنظمات غير الحكومية ، ويتعين على الحكومة اتخاذ سياسات تنموية تكفل إتاحة الفرص والحقوق المتكافئة لكافة القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية وخاصة المرأة ، كذلك يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورا أساسيا فى تشجيع مشاركة القطاع غير الرسمى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول الآخذة فى النمو ، غير أن التحدى الحقيقى الذى يواجه عمل المنظمات غير الحكومية التى تستهدف المشتغلين بالقطاع غير الرسمى يتمثل فى تعريف هؤلاء المستهدفين لهذه الخدمات المقدمة لهم ، حيث اتضح أن معظمهم خاصة غير المتعلمين والفقراء لا يعلمون شيئا عن البرامج والسياسات المصممة خصيصا من أجلهم .

وقدم الدكتور **سمير رضوان** ممثلا لمنظمة العمل الدولية ورقة عمل عن النظرة المستقبلية للمرأة المصرية فى سوق العمل أوضح فيها ضرورة التعليم والتدريب وضرورة الحماية الاجتماعية من خلال شبكة الأمان بالنسبة للمرأة العاملة خاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية كذلك وجود عقد للعمل يقدم نوعا من الحماية القانونية وضرورة تكثيف حجم المشاركة السياسية للمرأة ، وأن هناك حاجة ماسة لتجاوز الحلول الجزئية والتقليدية إلى مشروع قومى لتشغيل المرأة يرتكز على مساهمتها فى نمو الاقتصاد القومى والارتفاع بمستوى معيشتها الإنتاجية مثل الاقتصاد غير المنظم ، وتنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب وجود آلية جديدة مثل إنشاء مؤسسة للعمل مع المرأة فقط فى الاقتصاد غير المنظم.

وينتهى عرض كل الأوراق المقدمة والتقارير الخاصة بالمرأة وسوق العمل ويبدأ حوار مفتوح شاركت فيه السيدة **سوزان مبارك** تبلور فى ضرورة توفير دعم أكبرللمرأة العاملة المصرية تحقيقا لإيجابية المشاركة فى خطة التنمية الشاملة ، وقد شارك فى الحوار والتعقيب كل من **الدكتورة ليلى الخواجة والدكتور محيا زيتون والأستاذ شريف دولار والأستاذ سعيد سنبل .**

ختام أعمال المنتدى

ويختتم المنتدى أعماله بإعلان الدكتورة **فرخندة حسن** توصيات المنتدى فى سبع نقاط أساسية أشارت إلى أنها تحت الدراسة القانونية وتخطيط الجدوى من خلال لجنة مشكلة من المجلس القومى للمرأة ووزارة القوى العاملة ووزارة العدل وسيتم الإعلان عما انتهت إليه اللجنة بشأنها فور الانتهاء منها ، **وهذه النقاط هى :**

- النظرة فى إنشاء آلية لتوفير مصادر التمويل الميسر لتمكين المرأة من الإسهام فى الاقتصاد غير الرسمى بدعم المشروعات الصغيرة اللازمة للمجتمع .
- إقرار نظم جديدة كضمانات القروض حيث تعانى المرأة من تعقيدات الحصول على القروض وكثرة إجراءاتها .
- إعادة النظر فى بعض المسميات التى تعكس نظرة سلبية على عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى .
- مد مظلة التأمين الاجتماعى والصحى إلى المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى .
- إعادة النظرفى تشريعات الضرائب بالنسبة لحد الإعفاء بالنسبة للمرأة العاملة المعيلة لأسرتها .
- إقرار تشريعات فاعلة لتحقق الأمان لتنمية المشروعات الصغيرة والتسويق بالذات .
- إقرار سياسات ربط إنتاج للمشروعات الصغيرة باحتياجات المشروعات الكبيرة والمتوسطة لصالح المرأة التى تقوم بها .

فى قواميس السياحة .. عبارة تقول: "السياحة الداخلية ، هى القاعدة الأساسية ، لصناعة السياحة ، فى كل دول العالم"
هذا معناه أن "أبناء البلد " ينبغى أن يتاح لهم فرص"السياحة الداخلية" أولا ، لكى يتعرفوا على معالم بلادهم ، وأن ينهلوا من مباهجها ، وأن يستمتعوا بمحاسنها الطبيعية ، وأن يتأملوا عبقرية المكان ، وهو يستمد جماله ، وروعته ، وبهاءه ، من عبقرية الموقع الجغرافى المنفرد ، الذى تحتله مصر ، فوق خريطة الدنيا .

لكن القاعدة السياحية فى مصر .. ترى غير ذلك !

إنها كالهرم المقلوب! .. فالمصريون محرومون من كل هذا

الغرباء فقط ..هم المحظوظون . . وهم المتمتعون . . وهم القادرون على أن يرتادوا مواطن الجمال فى بلادنا ، أكثر مما نفعل ، وهم يلقون من التيسيرات والتسهيلات والتخفيضات مالانلقاه نحن المصريين فى بلادنا .

وهى معادلة صعبة تستوجب الدهشة والتساؤل :لماذا ؟!

فإذا ماحل فصل الصيف .. وتسابقت شركات السياحة عن الإعلان ، ودعوة الجماهير القادرة إلى الترفيه عن نفسها ، فوق الشاطئ ، وفى أماكن الترفيه"الطبيعية" والجذابة . . وجدناها تصب دعايتها على أماكن -بعينها- خارج مصر . مثل قبرص ، وتركيا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، بينما تبدو الغردقة ، وشرم الشيخ ، ودهب ، وطابا ، ومرسى علم ، والشواطئ الواقعة على امتداد ساحل البحر الأبيض من مرسى مطروح إلى بورسعيد مرورا بالإسكندرية وبلطيم وجمصة ورأس البر . . وغيرها من معالم مصر السياحية ، وكأنها سقطت من الذاكرة ، أو أنها مما لم يعد فى قدرة المصريين أن يذهبوا إليها ، مع أنها على قيد خطى من مواقعهم فى البلاد !.

وهذا أيضا ، مما يثير الدهشة والتساؤل :كيف؟! وللإجابة على هذا التساؤل . . نكتشف أن تكاليف الرحلة السياحية الخارجية للفئة القادرة للمصريين ، أقل بكثير مما يتكبدها لو أنه قام بها ، داخل مصر ، فمابالنا بغير القادرين !

وقبل أن ندخل فى الموضوع .. تعالوا نستعرض معا بعض هذه الأسعار:

اسطنبول "تركيا": أسبوع إقامة كاملة ، وتذكرة الطيران ذهابا وإيابا بسعر ٩٩٠ جنيها .

سوريا ولبنان : خمس ليال بسعر ٦٩٠ جنيها ، شاملة الطيران ، والإقامة فى الفنادق والتنقلات .

باريس وبروكسل: ثمانية أيام ، وتذكرة الطيران ، وفنادق بالإفطار ، والتنزه بالمراكب فى نهر السين ، والتنقل بين الدولتين ، بسعر ٢٧٩٠ جنيها ، وكل هذه التكاليف ، بالتقسيط على ٤٨ شهرا وبدون مقدم ، فاذا قورنت هذه الأسعار ، بأسعار السياحة الداخلية للمصريين ، وهو ماطالعتنا به الإعلانات تحت عنوان"أوكازيون خاص للمصريين لمدة محدودة"

ليلة واحدة . . بسرير واحد فقط وبدون إفطار . . فى الغردقة : السعر ٣٩٠ جنيها !!

نحن إذن أمام حقيقة مؤداها : أن المصريين عاجزون عن التمتع بمعالم بلادهم السياحية ، والقادرون منهم ، يأخذون وجهتهم إلى الأماكن البعيدة ، خارج مصر ، وكأن أمير الشعراء أحمد شوقى ، كان يعنى مايعانيه المصريون الآن ، من هذا النوع من الحرمان ، حين قال :

أحرام على بلابله الدوح

وأخيراً . . تعالوا نبحث فى أمور هذه "المعادلة الصعبة" على ألسنة التقارير والمواطنين . . وكذلك المسئولين عن السياحة فى بلادنا .

السياحة عموما ..

والسياحة الداخلية . . على وجه الخصوص



المصريون محرومون من التمتع بمعالم بلادهم السياحية .. لماذا؟!

تحقيق: **هويدا غنيم**

فى آخر تقرير للاتحاد المصرى للغرف السياحية يشير إلى أنه :

فى إطار جهود الدولة للاهتمام بالعمالة ، وخلق فرص عمل للقضاء على البطالة ، ولرفع مستوى الأداء للعنصر البشرى .. قامت الدولة ممثلة فى اللجنة العليا لتنمية الموارد البشرية ، والصندوق الاجتماعى للتنمية -وبالتعاون مع ثلاثة اتحادات هى الصناعة ، والسياحة - والتشييد والبناء -باختيار مائة مهنة لإعداد المواصفات الفنية القومية ، والتى تلائم سوق العمل الدولى ، بتكلفة حوالى مائة وعشرين مليون جنيه ، وأسندت هذه المهمة إلى أحد بيوت الخبرة الإنجليزية بالمشاركة مع مؤسسات ألمانية ، وفرنسية ودانماركية .

وعلى المستوى السياحى تم تشكيل اللجنة القطاعية للسياحة ، برئاسة الأستاذ عز الدين الشبراوى رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية وبالتعاون مع وحدة تنمية الموارد البشرية برئاسة الأستاذ حسين بدران المدير التنفيذى لهذا المشروع . . بغرض الارتقاء بالمستوى المهنى للعمالة السياحية ، طبقا للمستويات الأوروبية .

وذلك من خلال حصر المهارات المهنية القومية المطلوبة ، ومقارنتها بالمعايير الأوروبية ، ثم تصويب العملية التعليمية على المستوى القومى ، وانتهاء بتنظيم سوق العمل السياحى ، وتحديد مستويات المهارات للعاملين به .

خلق فرص عمل

وحول الاستثمارات السياحية الضخمة من حيث كونها ستفتح الفرصة أمام شبابنا الحصول على فرص عمل جديدة . . يقول لنا أحد المسئولين بقطاع السياحة :

إن كل غرفة جديدة تضاف إلى رصيد الطاقة الفندقية تتيح ١.٦ فرصة عمل داخل المنشأة السياحية كما تخلق ٣.١ فرصة عمل مباشرة داخل المدينة ، تتمثل فى محلات ، ومطاعم ، وبازارات ، ومقاهٍ وغيرها .

بالإضافة إلى دعم من أربع إلى خمس فرص عمل مختلفة بالمصانع فى المدن الرئيسية وكل هذه الأموال المنفوقة رزق لأصحاب هذه المحلات والبازارات .

فمثلا إذا كانت نسبة إشغال الفنادق ٧٥٪ أى فى حدود ٤٥ ألف سائح ، فهذا معناه أن هناك قوة شرائية يومية من السائحين تصل إلى حوالى ١٠٪ .

هذا يعنى أنه يتوفر عندى ٤٥٠٠ سائح يتجولون يوميا للشراء أو للجلوس على المقاهى ، أو تناول الأطعمة بالمطاعم ومعنى ذلك ببساطة هو زيادة استهلاك للأدوات المنزلية المستخدمة من أوانٍ وصحون ، وكذلك أدوات النظافة ، إلى جانب المفروشات للحجرات المختلفة داخل القرى والمنشآت السياحية ، وكل هذه الأدوات تستهلك على مدى زمنى قصير جدا ، وهذا معناه زيادة تشغيل المصانع والعمال ، والإنتاج ، وإدرار تدفق مالى سواء كان عملات محلية أو عملات أجنبية ، وزيادة كبيرة للدخل القومى ، وبذلك نكون مثمرين من الناحية الإنتاجية ، وتشغيل العمالة ، وكذلك دعم الاقتصاد القومى وانتعاشه.

الناس اللي تحت

يقول خالد محمد على وهو شاب يعمل بإحدى الشركات السياحية :

لأن السياحة فى مصر مقصورة إلى درجة كبيرة على السائح الأجنبى . . فهو حلال عليه وحده الإقامة بأفخم الفنادق ، والقرى السياحية.

وحرام على المصريين التمتع بكنوز وثروات مصر السياحية ، فالسعر المعروض على الأجنبى ١١ دولارا فقط مقابل الإقامة الكاملة أى ٤٤ جنيها بينما المصرى يدفع فى المتوسط ٣٥٠ جنيها ، خاصة وأن القرى السياحية والفنادق تستقبل زوارها من الأجانب فى شكل أفواج سياحية ، والمعروف أن تكاليف الفرد فى الفوج تكون أقل بكثير من تعامل الفرد بمفرده ، أو مع أسرته ، وحتى المقتدرين من المصريين تجذبهم السياحة إلى بلدان تركيا ، واليونان ، وقبرص ، فيسافرون إلى هناك لأن السعر أرخص ، والخدمة أفضل !.

إن الأسعار الرسمية للإقامة بالفنادق والقرى السياحة تقول إن المواطن المصرى يدفع أقل من الأجنبى بما يعادل النصف ، ولكن يظل هذا



الفارق مجرد كلام على الورق ، أو هو تزويق وتجميل لنظام السياحة الداخلية بمصر !.

التعليم والسياحة

ويقول أحد أصحاب الشركات السياحية :

إن السياحة الداخلية قديمة فى مصر ، بدليل ازدهار مدن كالإسكندرية ، ورأس البر ، وبلطيم ، وغيرها ، ولكن للأسف الشديد أموال المصريين أصبحت مستنزفة فى الدروس الخصوصية ، ونظام التعليم أفسد على المصريين الاستمتاع بالإجازات السنوية ، وحتى الأسبوعية .

وبالتالى أصبح السفر للخارج هدفا لفئات معينة من المواطنين ، لأنه أرخص من السياحة فى الداخل .

وإذا أردنا تشجيع السياحة الداخلية فلابد من تشجيع الاستثمار فى مجال الفنادق ذات النجمة والنجمتين .

ومصر للأسف لايوجد بها عدد كاف من هذه النوعية الفندقية .

فإذا كان بمصر ٩٥٠ فندقا بها ١٠٦ آلاف غرفة منها ٢٠٨ فنادق ٥ نجوم ، و١٥٠ فندقا ٤ نجوم ، و٢٠٢ فندقا نجمتين . . فهذا عدد لا يتناسب مع نسبة الراغبين فى السياحة الداخلية بأسعار مخفضة .

وبالتالى نلجأ لأصحاب شركات تنظيم الرحلات الخارجية (سياحة طاردة) لكى نعمل ونشغل فريقا آخر بجانبنا ، لجلب أبواب الرزق .

حلم بعيد المنال

ويقول محمود جلال "موظف مصرى من أبناء هذا البلد"

إن تكلفة الليلة الواحدة للمصرى فى بعض الفنادق خاصة على ساحل البحر الأحمر تزيد على مائة دولار ، وهو رقم بالتأكيد كبير ، ولا يستطيع دفعه إلا فئة قليلة من المواطنين ، معظمهم مقيم بالخارج ، أو من يطلق عليهم رجال الأعمال ، وكأن أمثالنا مقدر لهم ألا يزوروا الأماكن السياحية ، وألا يتعرفوا على مواطن الجمال فى بلادنا ، كأننا غرباء فيها !!.

بهذه التكاليف الباهظة لايستطيع مواطن ، أن يحمل ميزانية أسرته أعباء أخرى ، خاصة بعد تطبيق ضريبة المبيعات ، وغلاء الكثير من السلع الضرورية .

وهكذا أصبحت السياحة بالنسبة لنا مجرد مشاهدة للبرامج السياحية عبر شاشة التليفزيون ، سواء عن دهب أو نويبع أو شرم الشيخ أو الغردقة أو الأقصر ، أو أسوان .

وبهذا الترحال التليفزيونى تعرفنا على بلادنا بعيدا عن المشاهدة على الواقع ، وهذا حلم بعيد المنال لكثير من المواطنين .

السياحة أحياناً . . بالخارج

يشير الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة ، إلى أن هناك أسبابا كثيرة وراء توجه المصريين للسياحة أحيانا بالخارج وهى :

القوى الشرائية ، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لقطاع كبير من الشعب المصرى ، لايسمح له بالترحال وزيارة كافة المواقع السياحية لمصر .

المصريون فى ممارستهم للسياحة الداخلية يختارون عادة أسلوب الحجز الفردى والعائلى وليس أسلوب المجموعات ، ويختارون أيضا التوقيت المتوافق مع فترات الذروة السياحية ، وبالتالى فإن المؤسسات الفندقية تطبق العرف السياحى المتبع فى كل أنحاء العالم ، وهو يقضى بمنح أسعار خاصة للمجموعات ، تلك الأسعار تختلف عن الأسعار التى تمنح للفرد وتقل عنها كثيرا وأيضا أسعار مواسم الذروة ترتفع عن أسعار المواسم العادية ، وهكذا تظهر المشكلة ، وتأتى الشكوى من المصريين ومن العرب أيضا لنفس الأسباب ، لأنهم يتبعون نفس الأسلوب فى الوقت الذى تعتمد فيه اقتصاديات التشغيل فى المنشآت الفندقية على استمرار التدفقات ونسب الإشغال طوال العام.

لذا يجب على المصريين الحرص على سعر المجموعات ، وفى فترات غير الذروة ، ومع ذلك فقد تم اتفاق يجرى تنفيذه بين وزارة السياحة وغرفة الفنادق على وجه الخصوص ، بمقتضاه يحصل السائح المصرى على ٥٠٪ تخفيضا بالمقارنة بالسائح الأجنبى ، ولكن مايحدث أن المصريين لايقارنون الأسعار بتلك التى تمنح للأجنبى منفردا ، وهى أعلى بكثير طبقا للسياسة السعرية المتبعة فى جميع الدول.

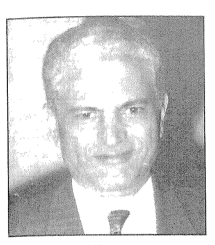
وأنا أناشد المصريين تنظيم رحلات جماعية من خلال الشركات السياحية ، وفى ذلك تخفيض للأسعار .

وأكد الدكتور ممدوح البلتاجى أن الوزارة تشجع السياحة الداخلية لعدة أسباب:

لأنها تمثل ركيزة النشاط السياحى ولا تتأثر بمختلف المتغيرات والظروف الإقليمية والعالمية ، وبالتالى فهى سند قوى لاقتصاديات السياحة المصرية .

إن ازدهار السياحة الداخلية يؤدى إلى الحد من السياحة المصرية **"الطاردة"** أى سياحة المصريين للخارج وهى ماتشكل هدرا للعملات الأجنبية لدى المصريين !.

السياحة نشاط إنسانى يؤدى إلى مزيد من تعريف المواطن بتراثه ، وتاريخه ، وطبيعته ، ومن ثم يعمق الولاء للوطن ، لأن المعرفة هى شرط من شروط الولاء .



د. ممدوح البلتاجى

تشجيع السياحة

ويقول عادل عبد العزيز رئيس هيئة تنشيط السياحة :

لقد صدر قرار من وزير السياحة بتخفيض ٥٠٪ للمصريين من أسعار الإقامة المعلنة فى الفنادق (٥نجوم) .

إضافة إلى تشجيع الوزارة الدائم للمستثمرين لإقامة فنادق نجمة أو نجمتين ، والتى تناسب المواطن المصرى .

فضلا عن تشجيع شركات السياحة نفسها على طرح برامج خاصة للمصريين لزيارة شرم الشيخ ، وسفاجا ، وجميع شواطئها الجميلة .

كذلك تم التنسيق مع وزارة النقل لتسيير اتوبيسات نقل لجميع مناطق الجذب السياحى ، مختلفة الدرجات "عادي" ومكيف ، وسوبر.

كما تم التنسيق مع وزارة الشباب ، لتطوير بيوت الشباب ، وبناء المزيد منها فى المدن السياحية الجديدة ، لجذب المزيد من الشباب من طلاب المدارس والجامعات ، خاصة فى مرسى علم ، والغردقة ، وجنوب سيناء ، وشرم الشيخ ، ودهب .

ظاهرة خطيرة

ويقول أحمد الخادم مدير عام الاتحاد المصرى للغرف السياحية :

يؤكد تقرير منظمة السياحة العالمية -الصادر فى يناير الماضى- أن السياحة الداخلية فى كل دول العالم هى الأساس، حيث تشكل ٧٥٪ من جملة حركة السياحة ، ففى الوقت الذى زار فيه كندا ٢٠ مليون سائح من بلاد العالم ، نجد أن ٨٠ مليون سائح كندى قاموا بزيارات داخلية .

وفى الوقت الذى زار فيه فرنسا ٧٥ مليون سائح نجد ٣٠ مليونا منهم مواطنين فرنسيين قاموا بزيارات داخلية عديدة .

وفى ألمانيا بلغ عدد السائحين ١٩ مليونا ،

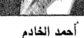


عادل عبد العزيز





أحمد الخادم



اللواء سعد العباسى

بينما السياحة الداخلية ٣٠ مليونا .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية يصل عدد السياح الأجانب إلى ٥٢ مليون زائر ، بينما السياحة الداخلية وصلت إلى ١٢٧ مليونا بنسبة ٧٠٪ للمحلى و ٣٠٪ للأجنبى .

أما فى مصر فالأمور مختلفة حيث إن ٨٨٪ سياحة خارجية ، و١٢٪ سياحة داخلية ، فإذا كان يزورها ٥ ملايين سائح ، فإن منهم ٦١٨ ألف مصرى "سياحة داخلية" !.

وهذا لأن السياحة الداخلية ، ترتبط بالحالة الاقتصادية ، وارتفاع مستوى الدخل للأسرة ، وهنا ملحوظة خطيرة ، ففى الوقت الذى ارتفعت فيه دخول عدد كبير من الأفراد"الأسر" انعكس ذلك فى اقتناء السلع المعمرة ، وشراء الأراضى والعقارات ولم ينعكس ذلك -للأسف- على السياحة الداخلية !!.

وهذا مايدعونا للتحرك إلى زيادة وعى الناس بالسياحة الداخلية ، من خلال الإعلام وتشجيع المستثمرين على إقامة فنادق ذات النجمة والنجمتين ، ولاشك أن الاهتمام بالسياحة الداخلية يؤدى إلى رواج عام يعود على الجميع ، وخلق فرص عمل جديدة .

السياحة والإنفاق

ويقول اللواء سعد محمد العباسى نائب رئيس الاتحاد المصرى لغرف تنشيط السياحة :

يخلق الطلب السياحى قيمة مضافة ، تؤدى إلى نمو حقيقى فى الدخل القومى ، عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية ، التى تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق ، والاستهلاك السياحى الذى يخلق دائرة اقتصادية مركبة ، تؤثر إيجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلى والقومى .

ومع أن مدى نشوء هذه الآثار الاقتصادية وسرعة أو بطء ظهورها ، يختلف باختلاف اقتصاديات الدول ، تبعا لحجم الإنفاق السياحى الذى يعنى إيرادات سياحية للمقصد السياحى .. فإن نسبته إلى الدخل القومى ، أو بمعنى آخر ، تحديد مدى أهمية السياحة كقطاع إنتاجى للاقتصاد القومى أو المحلى ، يختلف من مقصد سياحى إلى آخر .

فالإنفاق السياحى الإجمالى -وهو يشمل القيمة النقدية لكافة الخدمات السياحية ، التى تقدم للسائحين والمشتريات التى يشتريها السائحون داخل الدولة أو من أسواقها الحرة بالمطارات ومنافذ الدخول والخروج ، مضافا إليها دخول وسائل النقل الدولى الوطنية - تساهم جميعها مساهمة مؤثرة فى الاقتصاد القومى .

وقد أظهرت بعض الدراسات الميدانية التى أجريت فى بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا ، وإيطاليا ، وأسبانا ، وسويسرا ، والمملكة المتحدة أن الإنفاق السياحى الدولى يزيد بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى الدخل القومى ، مما يعنى أن نسبة زيادة الاستهلاك السياحى أكبر من نسبة زيادة الاستهلاك العام فى القطاعات الأخرى للدخل القومى ، وذلك يجعل من الاستهلاك السياحى قوة دافعة للاقتصاد القومى .

ولكن .. وبالرغم من وضوح النظر المتقدم ، فلا يزال بعض الاقتصاديين يقصرون الدور الذى تلعبه السياحة فى الاقتصاد القومى المصرى على أنه دور قطاع فنادق ، ومطاعم ، يؤثر بما لايزيد عن نسبة ٢٪ من الناتج الإجمالى المحلى ، ونسبة ١٪ من العمالة ، ويتصور هؤلاء الاقتصاديون أن أهمية السياحة تتركز فى مساهمتها فى حصيلة النقد الأجنبى ، والتى بلغ تقديرها حوالى ٤.٣ مليار دولار فى العام المالى ٩٩/٢٠٠٠ ، بالرغم من أن التحصيلات المصرفية فى ذلك العام بلغت ١.٦٢ مليار دولار ، بفارق يبلغ حوالى ٢.٦٨ مليار دولار بين التقديرين ، وذلك بافتراض دقة الدراسة التى بنيت عليها الإيرادات التقديرية الإجمالية .

اتفاقية المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبى

" بقية "

وأوضح محمود العربى أن برنامج المشاركة الأوروبية يضع نواة لأكبر إصلاح استراتيجى فى الاقتصاد المصرى ، حيث يعطى رسالة موجهة للمستثمر الأجنبى مؤداها أن هناك برنامج تحديث يضمن له حماية استثماراته ، هذا بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات فى كل القطاعات ، والدليل على ذلك البرتغال .

فمن زار البرتغال قبل انضمامها إلى هذه الاتفاقية ، وبعد انضمامها سيلاحظ الفرق الكبير فى كل شيء وليس فى اقتصادها فقط إن المواطن البرتغالى يشعر بالتغيير فى شكل الشوارع والمحلات ، والمنتجات المعروضة ، من حيث السعر والجودة .

وهذا ما سوف يعود على المواطن المصرى ، كذلك فهو المستفيد الأول من الاتفاقية حيث كل المنتجات أمامه وبأرخص الأسعار ، ويستطيع أن يختار ما يشاء .

وبعد

فإن التغيرات العالمية ، وآليات السوق الجديدة .. لم تكن مما تغفل عنه الرؤية المستقبلية لمصر - كدولة كبرى - وهى تدلف من أبواب القرن الواحد والعشرين ، ولا أن تتغاضى عما ينبغى أن يكون حضورا قويا ومؤثرا ، لاقتصادها الوطنى ، فى مواجهة اقتصاد العالم.

فنحن نعى جيدا ، أن الصراع المعلن بين الشمال والجنوب هو صراع بين الدول الغنية ، والدول الفقيرة ، أى بين الدول المنتجة .. والدول المستهلكة .

هذا يعنى أننا لن نقف عند حد الاكتفاء الذاتى ، لما تنتجه بلادنا ، من وسائل الحياة، والعيش ، والتقدم .. وإنما علينا أن ندخل السوق العالمية بمنتجاتنا ، معتدين واثقين ، من المنافسة فى ساحة كونية ، أساسها العرض الجاذب ، والطلب المنجذب ، والسعر المنافس !

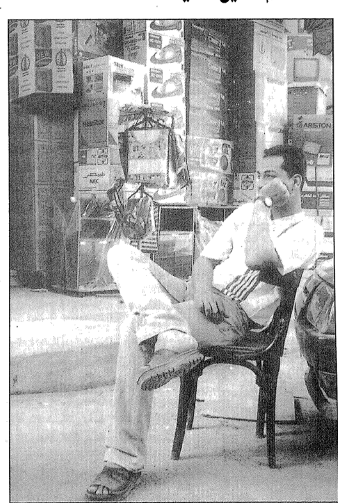
وبلادنا - بحمد الله - تملك من خبرات الصمود ، والحضارة ، وغزارة الطاقات ، وينابيع الخير .. ما يؤهلها لهذا الدور ، متى خلصت النوايا ، وشف الانتماء ، وأصبح الوطن فى بؤرة الشعور ، من طاقاتنا جميعا ، ونحن عاكفون فى مواقع العمل ، منتجين بأعلى درجات العطاء والكفاءة ، مبدعين فى أسمى حالات الخلق ، والابتكار .

انتصار سليمان

ضريبة المبيعات
الحكومة مصرة والتجار مترددون !

مر أكثر من شهر على الضجة التى أحدثتها موافقة مجلس الشعب على تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات ، ومع ذلك مازالت ردود فعل واسعة النطاق داخل الشوارع التجارية بمحافظة القاهرة(عبد العزيز-الموسكي-الأزهر) حيث التجربة لم تقنع تجار تلك الشوارع بعد ، فالكساد والركود الاقتصادى فى الأسواق المصرية تضغط على الجميع بما فيهم الحكومة التى بدورها تصر على تطبيق الضريبة ، لسد العجز الذى تعانى منه ميزانية الدولة ، بينما بدا التجار مترددين حول فوائد تطبيق الضريبة على حركة السوق ورواجه .

حسام الدين السيد



تعتبر ضريبة المبيعات إحدى الضرائب غير المباشرة التى صدرت بالقانون رقم ١١ لعام ١٩٩١ لتحل محل الضريبة العامة على الاستهلاك ، وفى البداية فرضت الضريبة كاملة على كافة السلع وبعض الخدمات ، وكلف القانون من البداية المنتج الصناعى والمستورد ، ومؤدى الخدمة الخاضعة للضريبة والتاجر بتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب .

ولكن نظرا لظروف الإصلاح الاقتصادى فى مصر خلال التسعينيات ، رئى قصر التطبيق فى المرحلة الأولى على تكليف المنتج الصناعى والمستورد ومؤدى الخدمة الخاضعة للضريبة فقط دون التاجر ، لذا فالانتقال إلى تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة لايعد فرضا لضريبة جديدة ، فالمرحلة الأولى من الضريبة كانت تمهد لتطبيق المرحلتين التاليتين.

وتطبق الضريبة على كل من تاجر الجملة والتجزئة الذى يزيد حجم أعماله السنوى على ١٥٠ألف جنيه ، بما يعادل حجم أعمال شهرية يصل إلى ١٢,٥ألف جنيه ، وبالتالى فإن المرحلتين الثانية والثالثة سوف تزيدان عدد المسجلين بضريبة المبيعات الذى يبلغ عددهم حاليا نحو٧٠ ألف مسجل ليصل إلى نحو أكثر من ربع مليون مكلف ، مما قد يتعذر معه مواجهة التعامل مع هذا الكم من الممولين.

رد فعل التجار

وفى محاولة لإظهار الاعتراض ، قام التجار بشارع "عبد العزيز" بمظاهرات واحتجاجات لمدة يوم واحد الاثنين ٢٠٠١/٦/٤ وأغلقوا محلاتهم هذا اليوم ، إلا أن الحكومة لم تستجب لأية مطالب ، وواجهت هذه المظاهرات بإرسال الشرطة لإنهائها ، مما دفع التجار إلى فتح محلاتهم ثانية .

ويؤكد محمد إبراهيم بكر -تاجر مصرى من شارع عبد العزيز- أن ضريبة المبيعات تم إصدارها دون أية معرفة مسبقة للتجار بها ، ورغم أننا سلمنا أمرنا لله بعد تطبيق الضريبة ، إلا أن هناك ضرورة لاجتماع رئيس الغرفة التجارية بكل التجار فى السوق قبل إصدار أى قانون يمسهم .

ويقول محمد إبراهيم : إلى الآن مازال يواجهنا السؤال ، كيف يمكن احتساب ضريبة على سلعنا ، ومعظمها من السلع التى يشتريها المواطنون بالتقسيط ، ثم يقومون بإعادة بيعها بأقل من سعرها الرسمى بنسبة ٣٠٪ ، ليحصلوا على ثمنها نقدا ، وتسمى "السلع المحروقة" كما أن الكثير من المنتجين وأصحاب المصانع يقومون ببيع منتجات مصانعهم عندنا بأقل من سعر التكلفة ، للحصول على أموال سائلة فى ظل الركود الحالى ، فكيف يمكن احتساب ضريبة المبيعات على هذا النشاط؟ وهل يتم على أساس الفواتير الرسمية بالسعر الحقيقى للسلعة ، أم على أساس سعر الشراء للسلع المحروقة التى لا يوجود لها فاتورة بالأساس؟

وتاجر آخر من الموسكى وعدناه بعدم ذكر اسمه قال: بصراحة بعد أن طبقت الحكومة الضريبة ، هناك من لم يعترفوا بها ، ويتحايلون عليها ، بل إن البعض من التجار يحاول دفع رشاوى لمحصلى الضريبة ، أو المتاجرة فى السلع المعفاة من الضريبة ، مما سيخلق حالة من الاحتكار للسلع الخاضعة للضريبة فى السوق ويرفع أسعارها الأمر الذى يضر بالمستهلكين .

واتفق الدكتور خالد زكى المستشار التجارى لإحدى الشركات القابضة الكبرى مع رأى بعض التجار بأن يؤدى تطبيق المرحلتين إلى إرباك السوق نسبيا ، وارتفاع الأسعار بمعدل ٢٠٪ ، لكن أيضا ربما يؤدى تطبيق الضريبة إلى تغطية جزء من عجز الموازنة العامة للدولة .

بينما أكد البعض الآخر من التجار ، أن اعتراضهم على تطبيق

الضريبة يتمثل فى التطبيق المفاجئ لها ، والتوقيت غير المناسب ، حيث يؤدى إلى زيادة الأسعار على المستهلك ، فى الوقت الذى يسعى التجار إلى تخفيضها لكسب المستهلك .

ويمكن إجمال آثار تطبيق الضريبة فى :

-انخفاض السيولة الواضحة فى الأسواق ، وحالات "البروتستو" الإفلاس العام التى وصلت خلال عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٥٠ ألف حالة ، إجمالى رؤوس الأموال بها ١٨ مليار جنيه .

-عدم تأهيل التجار بالصورة الكافية لتطبيق المرحلتين ، فـ٩٠٪ من المجتمع الضريبى لايستخدمون المستندات والفواتير فى التعامل ، كما أن ٧٠٪ من تجار الجملة والتجزئة لايمسكون دفاتر .

أما البدائل التى تساعد على الإنعاش الاقتصادى فتتمثل فى :

-قيام الحكومة بتخفيض إنفاقها ، والإنفاق الحكومى يصل إلى ١٢ مليار جنيه ، وقيام الحكومة أيضا بالحد من ظاهرة التهرب الضريبى والجمركى .

-رفع نسبة ضريبة المبيعات لتكون ١٣٪ بدلا من ١٠٪ لتطبق على السلع المستوردة من المنبع ، حتى لا يتأثر تجار الجملة والتجزئة.

رد الحكومة

الحكومة بدورها حاولت تبرير فرض الضريبة لتغطية عجز الموازنة الذى يصل إلى ٣٧٥ مليون جنيه ، فمن أين تحصل الحكومة على موارد تساهم فى القيام بدورها الرئيسى؟ .

-فأما بالنسبة لزيادة الضريبة إلى ١٣٪ فقد أشار محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب إلى أن ذلك يعنى زيادة الأعباء على محدودى الدخل والمستهلك النهائى للسلعة ، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة الازدواج الضريبى .

إلا أن **محمود العربى** رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة ، يوضح أن هناك ٤ ملايين محل تجارى على مستوى الجمهورية وأغلب الأصناف التى يعملون فيها خاضعة لضريبة المبيعات ، ومن ثم تم تطبيق الضريبة عليهم وكانت حركة البيع عندهم أبطأ وهو أمر يستدعى عناصر تنشيطية أخرى بعد تطبيق الضريبة ، حتى لاتظل الأسواق فى حالة ركود .

وأشار العربى إلى أن ٩٥٪ من المصانع تعمل وردية واحدة بسبب حالة الكساد فى السوق ، ولو أن السوق التجارية منتعشة سيعمل المصنع بدلاً من الوردية الواحدة ورديتين وثلاث ورديات ، وهكذا سوف يستوعب المزيد من الأيدى العاملة وبذلك نقضى على هذه المشكلة التى باتت تؤرق بال وفكر المسئولين .

والدول التى نجحت فى عملية التصدير هى التى نجحت صناعتها فى السوق المحلية طالما أن المصانع والتجار باعوا ٧٠٪ من المنتج داخل الجمهورية وسيبقى ٣٠٪ فائضا يسمى فائض إنتاج ، وهذا الفائض ممكن أن يصدر للخارج بالتكلفة أو أقل منها ، وهكذا نكون قد قمنا بزيادة الصادرات والتى ننادى بها منذ عدة سنوات ، وبزيادة الصادرات تدريجيا سوف نقلل من قيمة الدولار ، وسوف يعم الخير على الكل ، لأن التكلفة سوف تقل كثيرا وسوف تقل من حجم البطالة فى مصر بزيادة النشاط التجارى والصناعى .

وأكد العربى اعتراضه على تطبيق ضريبة المبيعات على مجموعة سلع دون الأخرى ، لأن المجموعة التى ستطبق عليها الضريبة سوف ترتفع أسعارها ارتفاعا أوتوماتيكيا أما الأخرى والتى لن تطبق عليها الضريبة فلن ترتفع أسعارها وهكذا سوف تباع منتجاتها ، فى حين أن التى ترفع أسعارها لن تبيع منتجاتها ، وهكذا فإن هذا الموضوع يحتاج لدراسة متأنية مرة أخرى بعد أن ظهرت آثار التطبيق.

للضريبة مزايا

وبخلاف موقف التجار ، فإن الحكومة المصرية تصر على استمرار تطبيق ضريبة المبيعات ، مبررة ذلك بحالة العجز المالى الذى تعانى منه ميزانية الدولة ،

فيقول محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب العامة :

إن الضريبة تمثل موردا هاما من موارد الموازنة العامة للدولة ، فتبلغ حصة ضرائب المبيعات من الموازنة ١١٪ ، مشيرا إلى أن الضريبة فى التسعينيات مثلت ركيزة الإصلاح الاقتصادى ، وبدأت بحصيلة بلغت ٢.٨مليار جنيه ، بعد عام واحد من التطبيق ، كما أن تطبيقها كشف العديد من حالات التهرب الجمركى المتمثل فى عمليات التهريب للسلع والبضائع الأجنبية التى تصاحبها سياسة الإغراق من دول عديدة يصعب ملاحقتها ، وحققت حصرا واقعيا وشاملا وعادلا للمجتمع الضريبى بصفة عامة ربما يساعد بفاعلية فى القضاء على نسبة عالية من التهرب من الضرائب على الدخل .

وأضاف أن ضريبة المبيعات تحقق مزايا عديدة لأطراف المجتمع الضريبى الذين من بينهم التاجر ، والعام الأول من التطبيق هو فترة انتقالية يتم فيها تدريب التجار على العمل بالضريبة ، مشيرا إلى أن مصر هى الدولة رقم ٧٦ فى تطبيق الضريبة وتطبقها ١٢٣ دولة .

قائمة بالسلع والخدمات التى لن تتأثر

جميع السلع المعفاة حاليا من الضريبة العامة على المبيعات ، وهى تمثل السلع الأساسية للمواطن من محدودى الدخل ، ويبلغ عددها نحو ٢٥ سلعة تقريبا وأهمها:-

-منتجات الألبان-الزيوت النباتية المدعومة-منتجات المطاحن-الخبز المسعر -المأكولات فى المطاعم غير السياحية-الكساء الشعبي-الغاز الطبيعي-الأدوية التى يحددها وزير الصحة .

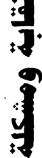
-السلع التى تخضع للضريبة مرة واحدة عند البيع من المصنع أو الاستيراد وهى سلع أساسية وعددها نحو ١١ سلعة منها "الشاى -السكر-الأدوية-الأسمنت-الزيوت النباتية".

السلع والمعدات والخدمات المحلية والمستوردة لوزارة الدفاع والداخلية والشركات التابعة لوزارة الإنتاج الحربى -الهيئة العربية للتصنيع-هيئة الأمن القومي.

مايستورد للأغراض العلمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحث العلمي.

لن تتأثر الصادرات بمد الضريبة ، حيث تفرض الضريبة بسعر صفر على السلع والخدمات التى يتم تصديرها للخارج ، وسوف يتمكن المصدرون من استرداد الضريبة على مشترياتهم من التجار المسجلين.

يبقى أن نعترف أن كل بلاد الدنيا تعتمد على الضرائب فى تمويل خزانة الدولة ، وأن الحوار والنقاش الذى يشتد أحيانا ويلين فى أحيان أخرى ، يهدف فى النهاية لمصلحة الاقتصاد المصرى ، الذى هو ترمومتر العافية ومؤشر السلامة .





- الأجر التأمينى لعمال المخابز حددته الدولة بخمسين جنيها شهريا
- الأجر التأمينى النمطى لم يتغير منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن
- المواطن الذى لا يدفع تأمينات اجتماعية يحصل على معاش أكبر من معاش عامل المخابز الذى يخصم منه المعاش
- ٣٠ ألف عامل بشركة السكر مهددون بالتشرد وإغلاق الشركة الوطنية

■ حوار : **محمد محمد على**

النقابة العامة للصناعات الغذائية .. وهموم عمال المخابز والسكر

المشكلة الأولى التى تواجه النقابة العامة للصناعات الغذائية .. كما يقول النقابى محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة -هى معاناة عمال المخابز التى تشكل شريحة كبيرة من أعضاء النقابة العامة والتى تتمثل فى انخفاض الأجور وعدم شمولهم بمظلة التأمينات الاجتماعية وفقا للقانون ، وذلك رغم عملهم فى ظل الظروف القاسية المصاحبة لأدائهم لمهنتهم .. حيث تلفح وجوههم نيران الأفران فى لهيب الصيف ويلهب صدورهم البرد القاسى عندما يواجهون الهواء البارد بعد انتهاء عملهم ، فيصابون بالأمراض الصدرية . ونظرا لأن العامل يشتغل بالإنتاج فقد ثبت مقابل التشغيل الوارد بأحكام قرار وزير التموين والتجارة الداخلية الصادر فى عام ١٩٨٩ منذ صدور القرار حتى الآن بالرغم من الارتفاع المتنامى فى أسعار كافة مستلزمات الحياة واتجاه الدولة نحو رفع أجور محدودى الدخل بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ورغم ذلك لم يرتفع مقابل التشغيل لعمال المخابز .

ومشكلة أخرى لعمال المخابز فقد حددت الهيئة العامة للسلع التموينية الأجر التأمينى النمطى الذى يتم تبعا له حساب مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لفئة ثابتة لا تتحرك سنويا بواقع ٧٥ جنيها شهريا لعمال مهنة الخراط والفران وحددت ستين جنيها أجرا شهريا لعمال المهن الأخرى المساهمة فى إنتاج الخبز ، مما يترتب عليه استحقاقهم عند بلوغ سن التقاعد أو العجز الكلى المهنى للخدمة لهم أو لذويهم فى حالة الوفاة لأدنى قيمة من المعاش التأمينى ، بما لايقيم أود فرد وليس أسرة بكامل أفرادها بل ويقل عن معاش الضمان الاجتماعى الذى يمنح للفئات الخاصة من الشعب غير المؤمن عليها ، وذلك فى الوقت الذى ترعى فيه الدولة مواطنيها وتضمنت خطتها رفع المعاش سالف الذكر تدريجيا ليصل إلى مائة جنيه .

ويضيف رئيس النقابة العامة

وقد أدت تلك المعاناة إلى الإخلال باستقرار العمالة مما دعا النقابة إلى رفع الموضوع إلى كل من السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية والسيدة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية فى شهر مارس عام ٢٠٠٠ إلا أن جهودنا فى هذا الشأن لم تؤد إلى نتائج على الإطلاق .

وكان طبيعيا أن تخاطب النقابة معظم المسئولين الكبار بالدولة فى مذكرة تضع فيها النقابة العامة تحت نظر المسئولين معاناة تلك الفئة الكادحة من العمال الذين يمتهنون إنتاج القوت الرئيسى للشعب وتستهدف جهود كافة أجهزة الدولة توفيره وتحسين مواصفات إنتاجه ، فإنها تأمل اتخاذ الإجراءات المناسبة لرعايتهم وحمايتهم ، بالتعاون مع وزارتى التموين والتجارة الداخلية والتأمينات والشئون الاجتماعية **استهدافا لما يلى:**

-رفع مقابل التشغيل الوارد بأحكام القرار الوزارى الصادر فى عام ١٩٨٩ المشار إليه بما يتناسب مع مستوى الأجور الفعلية السائدة فى الدولة .

-احتساب الأجر التأمينى النمطى الذى يتم الاشتراك وفقا له بما يعادل الأجر الفعلى وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى

على أن يتم فى المرحلة الحالية سداد المستحقات التأمينية للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بما يعادل أجر العامل المحتسب مقابل التشغيل دون النظر للقرار الصادر فى عام ١٩٨٩ واحتسابه على مقطوعية إنتاج الوردية من الدقيق والتى يقدر متوسطها بثمان أجولة زنة مائة كيلو جرام .

السكر مشكلة أخرى

ويشير النقابى محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية إلى مشكلة أخرى تهم العاملين أعضاء النقابة التى تحرص على رعايتهم وهى مشكلة تحديد أسعار بيع إنتاج شركة السكر ، وذلك دعما للصناعة الوطنية وحرصا على استمرارها دعما للاقتصاد الوطنى وحفاظا على العاملين بها وعلى جموع مزارعى القصب فى ربوع مصر .

والمشكلة تبدأ من أن الدولة حددت سعر قصب السكر الحكمى وتلتزم به الشركة بما يساوى ١٠٥ جنيهات للطن بما فى ذلك النقل بالإضافة إلى مستلزمات الإنتاج من المواد الكيماوية المختلفة والتى تدخل فى العمليات الصناعية لصناعة السكر ، وقد ارتفعت أسعارها خصوصا مايتم استيراده من الخارج وبالتالى فإن تكلفة إنتاج طن السكر بما فى ذلك هامش ربح يقدر بـ ٥٪ فقط وبذلك تصبح تكلفة طن السكر السايب ١٥٠٠ جنيه وطن السكر المعبأ اكيلو ١٥٥٠ جنيها .

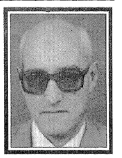
ولأن سعر بيع السكر الحكمى الذى حددته الدولة هو ١٢٠٠ جنيه للطن سايب و١٢٥٠ جنيها للطن عبوة ١كيلو الأمر الذى يجعل الشركة تخسر ٣٠٠ جنيه فى الطن السايب و٣٥٠ جنيها فى الطن المعبأ وهو مايجعل الشركة فى موقف مالى متعثر ، وهى الشركة العملاقة التى يعمل بها مايزيد عن ٣٠ ألف من العاملين وتخدم الاقتصاد القومى منذ إنشائها وتنتج حوالى ثلثى احتياجات البلاد من السكر بخلاف الصناعات الأخرى التى تقوم على صناعة السكر .

ويستطرد رئيس النقابة العامة قائلا وللمحافظة على هذه الشركة الوطنية فإن الأمر يتطلب تدخل المسئولين ويقدرون منذ وقت طويل موقف الشركة المالى ، وذلك بصرف دعم مالى شهرى للشركة سواء من الشركة القابضة للصناعات الغذائية أو من صندوق إعادة هيكلة الشركات أو من أى مصدر آخر ، وذلك بقيمة الفرق بين السعر الحكمى الذى حددته الدولة وسعر التكلفة الفعلية المضاف إليها هامش ربح ٥٪ حتى تستطيع الشركة أن تنهض من عثرتها وتستعيد قدرتها وأوضاعها المالية وتتمكن من سداد التزاماتها وتحسين ميزانيتها أو تعديل سعر البيع بما لايقل عن ١٥٠٠جنيه للطن السايب و١٥٥٠ جنيها للطن المعبأ ، حيث إن سعر الطن المستورد الآن أصبح ١٤٠٠ جنيه ويباع سايب بسعر ١٤٦٠ جنيها للطن فكيف تبيع شركة السكر منتجها بأقل من السعر الموجود بالسوق المحلية .

إننا نطالب وبقوة حرصا على استمرار هذه الشركة الوطنية فى أداء رسالتها فى خدمة التنمية والاقتصاد القومى المصرى والاستمرار فى رعاية ثلاثين ألف أسرة وسداد مديوناتها من ثمن القصب لعشرات الآلاف من مزارعى القصب الذين يعتمدون فى حياتهم على هذا المحصول السنوى وتسليمه للشركة الوطنية الوحيدة فى مصر . نطالب بدعمها وحل مشاكلها المالية فى أسرع وقت ممكن .

ويضيف رئيس النقابة العامة: هذه أهم المشاكل التى تواجه النقابة وتتصدى لها ،أما مشاكل الشركات الصناعية الأخرى التى تم بيعها أو يتم بيعها فإن النقابة تقف لها بكل قوة للحصول على حقوق العمال وعدم الاستغناء عنهم وهى مشاكل كثيرة وعديدة ونجحت النقابة فى حل الكثير منها حتى الآن .

لقاء الشهر..



بقلم :
حامد زيدان

محاكمة العنصريين مجرمى الحرب

شارون عن جرائمه فى صابرا وشاتيلا
وميلوسيفتش عن جرائمه فى البوسنة

فى وقت واحد تشهد الساحة الدولية محاكمة اثنين من أخطر السياسيين الذين اقترفوا جرائم ضد الإنسانية ، فأمام المحكمة الدولية لمجرمى الحرب فى لاهاى بهولنده يقف سلوبودان ميلوسيفتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا السابق الذى اشتهر بلقب جزار الصرب ، وفى العاصمة البلجيكية بروكسل تقدمت سيدة فلسطينية بدعوى أمام القضاء البلجيكى ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون الذى اشتهر بلقب سفاح صابرا وشاتيلا لمحاكمته كمجرم حرب ، ويحاكم الاثنان عن جرائم اقترفت ضد الإنسانية .

لقد تصور العنصريون أن محاكمة مجرمى الحرب قد انتهت فى التاريخ بنهاية محاكمة الألمان النازيين عقب هزيمتهم فى الحرب العالمية الثانية عن تهم فى شأن القتل والإبادة والتعذيب والعدوان ، وتصور العنصريون أنهم فى بروج مشيدة بجيوشهم المسلحة وعتادهم وأوهامهم التى ملأت خيالاتهم المريضة فعلى أرض فلسطين المحتلة يتحدثون عن دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وفى يوغوسلافيا يتحدثون عن دولة الصرب الكبرى فى البلقان .

جرائم الإبادة

وفى سبيل تحقيق الأحلام والأوهام والأساطير التى دبجها حكماؤهم اقترفوا جرائم إبادة ضد شعوب المنطقة مسرح الأحداث والأحلام فكانت -ومازالت- جرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى وكانت جرائم الصرب ضد المسلمين فى البلقان بوجه عام وفى البوسنة والهرسك وكوسوفو على وجه الخصوص ، الجرائم واحدة قائمة على القتل والتصفية الجسدية والإبادة الجماعية والتعذيب والإرهاب والطرد من الوطن إلى خارج الحدود واستجلاب المستعمرين الاستيطانيين ليستوطنوا وليقيموا مستعمراتهم على أراضى المواطنين أصحاب الأرض الأصليين ، والجرائم واحدة ومتشابهة سواء كان العنصريون الصرب فى أرض البوسنة والهرسك وكوسوفو أو كانوا العنصريين الصهاينة على أرض فلسطين.

شارون خارج الحدود

وفى حالة أرييل شارون فإنه لم يكتف بممارساته العدوانية على أرض فلسطين المحتلة ، ولكنه طارد الشعب الفلسطينى خارج الحدود الفلسطينية ، فذهب إليه فى مخيمات صابرا وشاتيلا فى لبنان وكانت مذبحة قتل فيها حوالى ١٣٠٠ شهيد من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال وهم نيام فى فراشهم فى عام ١٩٨٢ .



شارون

ميلوسيفتش

وشاء الله أن تنجو من المذبحة امرأة فلسطينية -سعاد- من بين الذين نجوا من القتل ، وبعد قرابة العشرين عاما من المذبحة قدمت سعاد الفلسطينية دعواها إلى محكمة بلجيكية حيث يسمح دستورها بمحاكمة مجرمى الحرب والقتلة عن جرائم جرت داخل أو خارج حدود بلجيكا ، وبدأت إجراءات المحاكمة لتنطلق اهتمامات ومتابعة الرأى العام العالمى عامة والأوروبى خاصة لتكشف أكاذيب ومزاعم الصهيونية التى حاولت أن تنفى وجود شعب فلسطينى ، وعندما فرض الشعب الفلسطينى نفسه على إسرائيل ، وكشف دعاواها الكاذبة تحولت حملات الصهيونية الدعائية إلى أن الفلسطينيين كلهم إرهابيون وعدوانيون وقتلة ، وذلك فى محاولة مكشوفة لإلصاق مايقترفه الصهاينة من جرائم بالفلسطينيين.

وقد حاول شارون أن يواجه قضية المحاكمة بالتجاهل ثم بالأكاذيب والادعاء بأن بعض قادة حزب الكتائب اللبنانية هم المسئولون وتارة أخرى بالاتهامات الكاذبة المضادة للفلسطينيين ولكن إجراءات المحاكمة مستمرة ووصل إلى بروكسل فعلا محامون وخبراء قانونيون إسرائيليون ليتابعوا المحاكمة التى أصبحت إجراءاتها أمرا واقعا تتابعه الصحافة العالمية ووكالات الأنباء .

الإدانة التاريخية للعنصرية

ولابد أن تتواصل الإجراءات ولابد أن تصل المحكمة إلى قرارها الحاسم ، وفى حالة الإدانة القضائية لشارون تكون هذه الإدانة التاريخية للعنصرية الصهيونية التى يمثلها شارون نفسه وأمثاله من الجنرالات

والحاخامات الذين يسيرون على نهجه ويبررون هذا النهج العدائى لحقوق الإنسان الفلسطينى بأوهام وأساطير يدبجونها من خيالاتهم المريضة ومن حقدهم وكراهيتهم للعرب والمسلمين والفلسطينيين ، كذلك لابد من محاكمة أكثر من شارون إسرائيلى ، من السفاحين والقتلة ، خاصة مجرم مذبحة قانا الذى لايمكن أن تنسى وأقصد وزير الخارجية الإسرائيلى الحالى شيمون بيريز .

ويشاء القدر أن تتوالى إجراءات محاكمة العنصرىّ اليوغوسلافى سلوبودان ميلوسيفيتش أمام المحكمة الدولية لمجرمى الحرب فى لاهاى بهولنده فى نفس الوقت الذى تجرى فيه إجراءات محاكمة العنصرى الصهيونى إيرييل شارون ليكون الدرس واضحا لكل العنصريين فى العالم بأن الجريمة ضد الإنسانية لاتسقط بالتقادم أو بمرور الزمن أو بالخروج من السلطة أو بالبقاء فى السلطة ، فميلوسيفيتش كان رئيسا لجمهورية يوغوسلافيا وأسقطه شعبه بثورة شعبية جارفة لأنه أصاب بلاده بخسائر ومصائب جسيمة اقتصادية وسياسية وأمنية بسياساته الخاطئة ولتورطه فى حرب شرسة فى البلقان وراء أوهام فى خياله اقترف فيها جرائم بشعة ضد الإنسانية وحقوق الإنسان. وأساء إلى الحضارة الغربية الأمر الذى قلب ضده الأوروبيون والأمريكان وانتهت حربه مع حلف الناتو بسقوطه سياسيا وعسكريا وقدمته بلاده-بنفسها-الى المحكمة الدولية لمجرمى الحرب ليحاكم عن جرائمه ضد الإنسانية .

دروس وعبر للعنصريين

ويشاء الله أن يكشف للناس وللعنصريين منهم والصهاينة على وجه الخصوص أن وجود شارون على رئاسة حكومة اسرائيل لايحميه من المحاكمة أمام العالم ، وأن يجيء هذا الأمر على يد سيدة فلسطينية ضعيفة أمام قواته المدعومة من الصهيونية العالمية ومن الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تكون هذه السيدة التى تعيش خارج بلدها فلسطين هى وأسرتها التى خرجت منذ عام ١٩٤٨ ، وكان يمكن أن يقتلها زبانيته فى مذبحة صابرا وشاتيلا ، ولكن الله يريد مالايريد شارون ، وتبقى سعاد على قيد الحياة لتجره إلى المحاكمة بعد عشرين عاما من المذبحة ، ولا يحميه منها موقعه فى دولة إسرائيل رئيسا لوزرائها فى حكومة تضم كل أحزاب إسرائيل لتكون أقرب إلى صفة حكومة وحدة وطنية إسرائيلية أو حكومة حرب ضد العرب والمسلمين والفلسطينيين ، ولا تنفعه أسلحة إسرائيل وأمريكا وتدينه الحضارة الإنسانية وشعوب العالم وليس العرب والمسلمون والفلسطينيون فقط.

ويكتمل الدرس التاريخى للعنصريين فى أنحاء العالم وفى جميع مراحل التاريخ الماضى والحالى والمستقبل وهو أن محاكمة مجرمى الحرب لم تنته بنهاية محاكمة مجرمى النازية أمام محكمة نورمبرج عقب هزيمتهم فى الحرب العالمية الثانية ، ولكن محاكمة العنصريين العدوانيين المعتدين على الإنسانية وحقوق الإنسان أمر قائم فى كل وقت وعصر وإلى أن تقوم الساعة ويكون الحساب العادل من رب العباد يومئذ على رءوس الأشهاد وشهادة على أن ماقاله الله فى دياناته السماوية عن العقاب والحساب والثواب هو الحق وأنه قائم فى يومه وفى موعده ولكن الظالمين نسوا ربهم فوقعوا فيما اقترفوه وجاء يوم الحساب العظيم ليكتمل الدرس الإلهى وليروه رأى العين.

"ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار" ، وأدخلنا الجنة مع الأبرار ياعزيز ياغفار يارب العالمين



نتناول فى هذا العدد مجموعة من الأمور التى تهم العاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع الخاص حيث وردت مجموعة من الاستفسارات حول كيفية احتساب العلاوة الخاصة والفئات التى تشملها القواعد الخاصة بتسوية حالات الحاصلين على مؤهلات عالية أثناء الخدمة ، كما نلقى الضوء على تجربة تعيين المتفوقين من خريجى الجامعات .

إعداد- عبد الوهاب محجوب:

قواعد صرف العلاوة الخاصة

مع بداية شهر يوليو ٢٠٠١ بدأ تنفيذ القرارات الخاصة بقواعد صرف العلاوات الخاصة الشهرية نستعرض أهم ما تضمنته تلك القواعد :

١- تمنح العلاوة الخاصة الشهرية للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الدائمين والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والعاملين بالدولة الذين تنظم شئونهم قوانين أو لوائح خاصة وذوى المناصب العامة والربط الثابت .

٢- تحسب العلاوة الخاصة الشهرية بواقع ١٠ ٪ من الأجر الأساسى أو المكافآت الشاملة المستحقة للعامل فى ٢٠٠١/٦/٣٠ أو لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسى للعامل ولا تخضع هذه العلاوة لأية ضرائب أو رسوم .

ولا يعتد عند حساب هذه العلاوة بأية مكافآت أو رواتب إضافية أو بدلات أو علاوة اجتماعية أو علاوة إضافية أو بالعلاوات الخاصة التى صرفت خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠ .

٣- لا تصرف العلاوة الخاصة للعاملين الآتى بيانهم :

أ- العاملون الذين يعملون بالخارج

ب- العاملون المعارون للعمل خارج البلاد أو للعمل بالداخل لغير الجهات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه القواعد .

ج- العاملون الموجودون بالداخل فى إجازة خاصة بدون مرتب .

د- من لا يتقاضى مرتبه فى الداخل من العاملين الموجودين بالخارج فى إجازة خاصة أو إجازات أو منح دراسية أو بعثات ، وذلك طوال مدة الإجازة أو المنحة أو البعثة - وتصرف العلاوة للفئات المشار إليها أيضا عند العودة من العمل بالخارج أو الإعارة أو الإجازة أو المنحة أو البعثة وذلك اعتبارا من تاريخ تسلمهم للعمل بالداخل وعلى أساس الأجر الأساسى فى ٢٠٠١/٦/٣٠ أو عند التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ .

٤- يكون صرف العلاوة الخاصة الشهرية بالنسبة للمنتدبين أو المعارين من الجهة المنتدبين منها والجهة المعارين إليها .

٥- تصرف العلاوة الخاصة للعاملين المؤقتين بشرط أن يكون قد صدر بشأنهم قرار من السلطة المختصة وأن يتم الخصم بالعلاوة المذكورة على الاعتمادات التى يخصم عليها بأجورهم وذلك تحت عنوان (**العلاوة الخاصة**) .

ولا يستحق هذه العلاوة العمال التابعون للمقاولين أو المتعهدين أو اشتغال أو أعمال معينة.

٦- فى حالة الجمع بين المعاش والدخل من العمل يكون صرف العلاوة الخاصة والزيادة فى المعاش وفقا للضوابط التالية :

أولا : إذا كان العامل مستحقا لمعاش عن نفسه ويقل سنه عن الستين تصرف له العلاوة الخاصة بتوافر شروط استحقاقها وعلى جهة عمله أن تخطر جهة صرف المعاش بذلك فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما أما إن كانت العلاوة تساوى الزيادة فى المعاش أو تزيد عنها فلا تصرف له الزيادة فى المعاش .

ثانيا : إذا كان العامل مستحقا لمعاش عن نفسه وبلغ سن الستين أو جاوزها تصرف له الزيادة فى المعاش فإن كانت هذه الزيادة أقل من العلاوة الخاصة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها بعد الحصول على بيان رسمى من الجهة القائمة بصرف المعاش بقيمة الزيادة المستحقة له .

ثالثا : إذا كان العامل مستحقا لمعاش عن الغير يحق له الجمع بين العلاوة الخاصة والزيادة فى المعاش بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى وقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بحسب الأحوال .

الفئات التي يجوز تسوية حالاتهم بحصولهم علي مؤهل أعلى أثناء الخدمة

يأتى صدور القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ بتسوية حالات العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة بإضافة فئات جديدة لم تكن مستفيدة من بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وقد تضمن القانون الجديد تيسيرات جديدة تم بمقتضاها حذف قيد تاريخ الحصول على المؤهل العالى كشرط لحساب نصف مدة الخدمة التى قضاها العامل بالعمل الفنى أو الكتابى قبل التعيين بحد أقصى خمس سنوات وإضافة فقرة جديدة تجيز للعامل الحاصل على مؤهل عال أثناء الخدمة الاستمرار فى المجموعة الفنية أو المكتبية مع منحه علاوة من علاوات الدرجة التى يشغلها وإعادة ترتيب أقدميته فى هذه المجموعة بحيث يسبق من لم يحصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة ويفضل عند الترقية فى حالة التساوى.

والجدير بالذكر أن القانون الجديد بمثابة إعادة تعيين العامل الذى يحصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة على درجة أعلى ، وحدد القانون فئات العاملين الذين يجوز إعادة تعيينهم على النحو التالى :

أ- العاملون الذين يدخلون الخدمة بدون مؤهل ثم يحصلون على مؤهل أثناء الخدمة .

ب- العاملون الذين يدخلون الخدمة ويحملون مؤهلا دراسيا وعينوا على وظيفة لا تتطلب مؤهلا دراسيا .

ج- العاملون الحاصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة

د- العاملون الذين يحصلون أثناء خدمتهم بالقطاع العام أو بجهات ذات نظم وظيفية خاصة على مؤهلاتهم إذا عينوا أو نقلوا بالحكومة .

هـ- العاملون الذين حصلوا على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة وعينوا بها عن طريق المسابقات أو اللجنة الوزارية للقوى العاملة .

تجربة تعيين المتفوقين

تكريما من الدولة للمتفوقين والنابغين علميا من أوائل خريجى الجامعات

والمعاهد العليا وتقديرا لجهودهم المبذولة فى سبيل التفوق العلمى وتعبيرا عن تشجيعهم حتى يكونوا قدوة لزملائهم فى الجد والاجتهاد وتحصيل العلم قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتنفيذ تجربة جديدة غير مسبوقة تمثلت فى تعيين الخمسة عشر الأوائل من خريجى الكليات الجامعية والمعاهد العليا دفعتى يونيو ١٩٩٨يونيو ١٩٩٩ وذلك بوظائف دائمة بوحدات الجهاز الإدارى للدولة اعتبارا من ٢٠٠٠/٧/١ وتم تعيينهم بالفعل ويجرى الإعداد لتعيين أوائل الخريجين لعام ٢٠٠٠ بعد إدراج التمويل اللازم للوظائف اللازمة لهم فى ميزانية الدولة لعام ٢٠٠١ ولقد جاء هذا التوجيه الذى يعتبر بادرة جديدة من نوعها تأكيدا للاهتمام الذى تحظى به قضية الشباب فى الوقت الحالى وبما يتناسب مع دورهم المأمول فى خدمة الوطن .. فضلا عن أن تعيين أوائل الخريجين يمثل نواة لجيل جديد من شباب العاملين كدماء جديدة تدفع فى شرايين العمل بالجهاز الحكومى ، وتلك الطلائع من الشباب يمكن الاستفادة من قدراتهم فى تطوير وتحديث نظم وأساليب العمل تحقيقا لأهداف تطوير الجهاز الإدارى للدولة .

وقد أسفرت مؤشرات تجربة تعيين الخريجين عما يلى :

١- إن تعيين أوائل الخريجين شمل الخمسة عشر أوائل خريجى كليات الجامعات المصرية والمعاهد العليا بما فى ذلك أوائل الخريجين بجامعة الأزهر وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية وأكاديمية الفنون .

٢- روعى أن يكون التعيين لأوائل الخريجين على مستوى الكلية أو المعهد العالى ككل وليس على أساس أوائل الشعب أو الأقسام أو التخصصات وبمراعاة ترتيب الخمسة عشر الأوائل وفقا لتسلسل مراتبهم تنازليا أخذا فى الاعتبار مستوى المجموع ونسبته المئوية .

٣- تم الالتزام بالرغبات التى أبداها أوائل الخريجين من حيث الجهات والوحدات الإدارية التى رغبوا فى الالتحاق للعمل بها ، كما روعى أيضا أن يكون تعيين الأوائل بذات المحافظة التى حددها كل خريج وبمراعاة مواطن إقامتهم .

٤- لم تغفل الوزارة طبيعة التخصص ونوعية المؤهل للخريج فتم إلحاق أوائل الخريجين بالوظائف التى تتناسب مع مؤهلاتهم الحاصلين عليها .

٥- تم تحقيق رغبات أوائل الخريجين الراغبين فى العمل بالكليات التى تخرجوا منها بقدر الإمكان

وباستعراض المؤشرات الإحصائية لتجربة تعيين أوائل الخريجين يتضح أن إجمالى عدد الأوائل المفترض ترشيحهم ٧٦٠٥ خريجين بينما لم يتقدم سوى ٤٦٠٠ خريج تقريبا بنسبة ٦٠٪ من إجمالى المفترض تعيينهم .

وبمناسبة قرب تعيين دفعات ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وحتى تحقق التجربة أهدافها فإننا نضع أمام وزير التنمية الإدارية اقتراحا بأن يتم تعيين المتفوقين من الخريجين الحاصلين على تقدير امتياز وجيد جدا بدلا من الاقتصار على تعيين ١٥ فقط من أوائل الخريجين من كل كلية خصوصا وأن هناك كليات بها أقسام متعددة ومختلفة وبالتالى لا يجوز معها تطبيق قاعدة نسبة النجاح فقط ، وبذلك يمكن مواجهة ضياع نسبة الـ ٤٠٪ من الوظائف التى لم يعين عليها أحد .

وأعتقد أن الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية لديه من الأجهزة القادرة على حصر أوائل الخريجين من الحاصلين على تقدير ممتاز أو جيد جدا من واقع كشوف النجاح فى الكليات بأقسامها المختلفة .

كما أن هناك أملا كبيرا فى أن تستوعب التعيينات هذا العام دفعتى ٢٠٠٠ و٢٠٠١ م ليكون التعيين بعد ذلك سنويا حتى يظل الخريج محتفظا بمعلوماته العلمية بدلا من الانتظار طويلا وينسى معظمها .

استفسارات وظيفية

وردت عدة استفسارات من الإخوة القراء حول النقل من مجموعة وظيفية إلى مجموعة وظيفية أخرى وحول المقابل النقدى للإجازة بعد الإحالة إلى المعاش وكيفية شغل الوظيفة الإشرافية من بين شاغلى الدرجة الوظيفية الواحدة وفيما يلى الردود عليها :

النقل من مجموعة وظيفية إلى أخرى

– وردت رسالة القارئ محمد سيد عوض من المحلة الكبرى يسأل فيها عن مدى جواز نقل العامل من مجموعة الخدمات المعاونة إلى المجموعة الحرفية .

– وجوابا عن تلك الرسالة يجوز الإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة ٥٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تقضى بجواز نقل العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة الذين يتم تدريبهم على المهن الحرفية وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء إلى إحدى الوظائف الحرفية التى تتفق مع تدريبهم وذلك لانتهاء العمل بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٦ فى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

وعليه فإن مقتضى إعمال هذه الفقرة هو أن يثبت بملف الخدمة أن العامل يزاول بالفعل أعمال وظائف حرفية لمدة ثلاث سنوات متصلة على الأقل حتى ١٩٨٣/٨/١٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

المقابل النقدى للإجازات

وردت استفسارمن القارئ سعيد أحمد رشيدى من دمياط يشيرفيه إلى أنه سبق أن صدر حكم قضائى ببقائه فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ويسأل عن مدى أحقيته فى صرف الفرق بين ما تقاضاه عند سن الستين من مقابل نقدى لرصيد الإجازات وما يستحقه ببلوغه سن الخامسة والستين .

– وردا على الاستفسار نقول إذا صدر للعامل حكم بإلغاء قرار إنهاء الخدمة على سن الستين وأحقيته فى البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين فإن مدة خدمته تعد متصلة ويتعين رد المبالغ التى صرفت له كمقابل نقدى للإجازات لكونها صرفت بغير وجه حق على أن يستحق صرفها فى هذه الحالة عند بلوغ السن القانونى فى الخامسة والستين .

فإذا كان العامل قد صرف المقابل النقدى لرصيد الإجازات الاعتيادية عند انتهاء خدمته على سن الستين وصدر الحكم بأحقيته بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين وكان العامل قد بلغ هذه السن فعلا فيتم عمل مقاصة قانونية بين المقابل النقدى الذى يتم صرفه له عند إنهاء خدمته لأول مرة على سن الستين وبين المستحق له قانونا عند بلوغه سن الخامسة والستين .

كيفية شغل الوظيفة الإشرافية

وتلقت المجلة استفسارا من القارئ زكى محمد حجازى من القاهرة يسأل فيه عن كيفية شغل الوظيفة الإشرافية من بين شاغلى الدرجة الوظيفية الواحدة .

– وجوابا عن الاستفسار نشير إلى أن الوظيفة الإشرافية تمثل تدرجا وظيفيا رئاسيا بالنسبة لغيرها من الوظائف التكرارية من ذات الدرجة ، ويكون لشغلها سلطة التوجيه والإشراف والمتابعة على شاغلى هذه الوظائف وهو الأمر الذى يتطلب عند اختيار شاغلى الوظيفة الإشرافية أن يكون –بحكم الأصل– هو الأقدم إذا توافرت فيه عناصر الصلاحية لشغل الوظيفة الإشرافية ويدخل فى صلاحيات الإدارة اختيار غيره فى حالة عدم الصلاحية تحقيقا للصالح العام المتمثل فى حسن الإدارة .



تاريخ الفكر الاقتصادى

عرض : **محمد حسنى السيد**

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . ويسرنى أن أقدم هذا العدد كتابا هاما يتناول "تاريخ الفكر الاقتصادي" ألفه بالإنجليزية الأستاذ الدكتور"جون كينيث جالبرت" أستاذ الاقتصاد بالجامعات الأمريكية والبريطانية ، وترجمه إلى العربية الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد بلبع ، وتم نشر الترجمة العربية فى سلسلة عالم المعرفة التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ، بتقديم للأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله . . ونظرا لضخامة الكتاب ، وما يحتويه من أفكار ونظريات عدة لا يتسع الحيز المخصص لنا فى المجلة لعرضها جميعا .. لذلك استأذن القارئ العزيز فى أن ألقى الضوء على أهم أفكار المؤلف فى كتابه هذا الذى ينقسم إلى اثنين وعشرين فصلا .

يبدأ المؤلف كتابه بأنه يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه ، والحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هى دائما وفى الأساس نتاج لزمانها ومكانها ، ولايمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذى تفسره ، ومثلما يتغير العالم -وهو فى الواقع فى تحول مستمر- كذلك فإن هذه الأفكار لابد أن تتغير أيضا إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها ، وفى الأعوام المائة الأخيرة أحدث قيام الشركات العملاقة ونقابات العمال والكساد الاقتصادى والحروب والطبيعة المتغيرة للنقود والدور الجديد والمتصاعد للبنوك المركزية وتضاؤل دور الزراعة وتفاقم الفقر . . أحدثت هذه الظواهر تغييرا ثوريا فى الحياة الاقتصادية والنظر إلى علم الاقتصاد نفسه ، حيث باستطاعتنا فهم الحاضر لأن المستقبل سيستبقى حتما الجوانب الفعالة لما هو موجود الآن ، وكذلك فإن الحاضر هو بعمق نتاج الماضى ، وكما قال الفريد مارشال إن علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية فى ممارسة شئون حياتها العادية .

ويطوف بنا المؤلف منذ بداية تاريخ البشرية ليحدد تاريخ الفكر الاقتصادى ومقومات كل عصر ، ففى العصور القديمة لم تكن هناك مشاكل تذكر ، وحتى فى أيام الإمبراطوريات القديمة الإغريقية والرومانية كانت الزراعة هى الصناعة الأساسية ، وكانت الأسرة المعيشية هى وحدة الإنتاج ، وكان الرقيق هم قوة العمل ، ولم تكن هناك مراكز اقتصادية بالمعنى الذى نفهمه اليوم بالرغم من وجود أسواق وحرفيين -معظمهم من الرقيق- غير أنه لم يكن هناك نشاط صناعى ، ولم يكن هناك فرق كبير بين استخدام الرقيق واستخدام الحيوانات المستأنسة .

وبالرغم من تطور الأسواق بمرور القرون وتزايد أهميتها بعد ذلك ، ظلت لفترة طويلة جانبا ثانويا من جوانب الحياة ، فالجماهير الريفية الكبيرة من الرجال والنساء كانت تزرع وتصنع وتذبح ماتأكله أو تلبسه ، وتسلم جزء منه إلى طبقة من الأمراء والسادة إيفاء لحقهم وكذلك فى مقابل حمايتهم ، والفلاحون بوصفهم عمالا فى الحقول كان يمكن أن يكونوا رقيقا أو حائزى أحرارا أو مزارعين يقتسمون المحصول مع الملاك أو مستأجرين ، ولكن مهما تكن العلاقة بين السيد والعامل سواء كانت علاقة وضع تقليدى أو التزام أو إكراه ، فإن المنتجات والخدمات كانت تسلم ولا تباع ، وإلى جانب ذلك كانت توجد تجارة أو سوق فى بعض المدن فى العصور الوسطى لتلبية احتياجات أو رغبات متنوعة للإقطاعيين يقوم على تحقيقها تجار من هنا وهناك أو يجرى إشباعها بالشراء من حرفيى الطوائف المحلية ، فالسوق فى هذه العصور كانت محدودة وليس لها نمط العلاقات اليومية .

التجار والدولة

يصل بنا المؤلف إلى فترة من فترات تاريخ الفكر الاقتصادى احتدم حولها الجدل ، هى عصر التجار ، الزمن الذى يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية والذى يمتد حوالى ثلاثمائة عام ، منذ منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر ، ولم تكن الرأسمالية التجارية نظاما فكريا ، وإنما كانت فى المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال الأعمال والمال فى تلك الأيام ، وفى المدن التجارية فى هذا العصر لم يكن كبار التجار مجرد ذوى نفوذ فى الحكومة ، وإنما كانوا هم الحكومة ، وكان نفوذهم يتزايد يوما بعد يوم خاصة فى الدول القومية الجديدة ، وكانت السياسة العامة والعمل العام بدوره انعكاسا لآرائهم .

وإلى جانب انتشار الأسواق وصعود طبقة التجار ، كانت هناك ثلاثة تطورات انعكست فى المواقف والسياسات الاقتصادية فى ذلك الوقت وهى :

١-رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى التى بدأت برحلة كولبس عام ١٤٩٢ ، وبعدها بخمس سنوات كانت رحلة فاسكودى جاما، وماتلاها من رحلات أخرى عديدة من أسبانيا والبرتغال ثم انجلترا وفرنسا وهولندا ، وكانت النتيجة تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق ومن أهمها الفضة والذهب .

٢-الحركة الصعودية الكبيرة فى الأسعار فى نفس الوقت الذى كان يتدفق المعدنان النفيسان إلى أسبانيا لسكهما نقودا ثم ترسل إلى بقية الدول الأوروبية لتغطية تكاليف العمليات العسكرية حيث كانت الحرب حرفة بالغة الأهمية.

٣- ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة وهى عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد ايطاليا عام ١٨٦١ وتوحيد ألمانيا بعد ذلك بعشرة أعوام .

الثورة الصناعية

يستعرض المؤلف الظروف التى صاحبت ظهور الثورة الصناعية التى دقت أبواب انجلترا وجنوب اسكتلندا فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، ومانتج عنه حيث جاء إلى المصانع والمدن الصناعية العمال الذين كانوا فيما مضى ينتجون البضائع فى بيوتهم أو يصنعون الأغذية والصوف فى مزارعهم ، كما جاء آخرون لم يكونوا ينتجون شيئا على الأطلاق أما رأس المال الذى كان التجار يستثمرونه فى مواد أولية يرسلونها إلى القرى لتحويلها إلى أقمشة أو الذى كان يستثمر فى شراء عمل الحرفيين المستقلين ، فقد أصبح الآن يستثمر بكميات أكبر كثيرا فى المصانع والآلات أو فى الأجور الهزيلة التى تكفى بالكاد لإبقاء العمال على قيد الحياة وهى حياة قصيرة فى أغلب الأحوال ، ولم تكن الشخصية السائدة فى هذا التغيير -ومن ثم بدرجة متزايدة فى المجتمع والدولة- هى التاجر الذى كان توجهه إلى شراء البضائع وبيعها ، وإنما رجل الصناعة الذى أصبح توجهه إلى إنتاجها ، وقد شكلت الثورة الصناعية بعمق تطور الفكر الاقتصادى ، ومرة أخرى فإن البيئة هى الأمر المهم ، فمنها ظهرت الشخصيتان الأكثر شهرة فى تاريخ الاقتصاد . .آدم سميث وكارل ماركس بعده بثلاثة أرباع القرن ، الأول كان المتنبئ بمنجزات تلك الثورة ومصدر قواعدها الأساسية ، والثانى كان ناقد السلطة التى أعطتها لمن يمتلكون

ما أطلق عليه اسم وسائل الإنتاج وناقد الفقر والقهر اللذين أوقعت عمالها فى براثنهما .

ويسرد لنا المؤلف بعد ذلك قصة حياة آدم سميث منذ مولده فى أدنبره عام ١٧٢٣ ودراساته فى جامعة جلاسجو وجامعة اكسفورد ومؤلفاته وخاصة كتابه الهام والأشهر"ثروة الأمم" الذى تضمن معلومات وملاحظات تتجاوز كثيرا حدود انجلترا واسكتلندا وذلك لكثرة تجواله فى أوروبا ، وقد بدأ سميث كتابة"ثروة الأمم" فى فرنسا واستمر يعمل فيه عشر سنوات ، بعد عودته إلى بريطانيا عام ١٧٦٦ ، وقد لقى الكتاب نجاحا كبيرا حيث إن إدراك سميث الشامل لتفاصيل وعمق البحث الفلسفى يقدم أفضل حل لكل مسألة تتصل بتاريخ وبنظام الاقتصاد السياسى

ويقول المؤلف إن تاريخ الفكر الاقتصادى خطا أطول خطواته مع آدم سميث ويعرض بعد ذلك كتابات علماء الاقتصاد الذين آمنوا بآراء ونظريات سميث وأضافوا إليها بما يشكل الفكر الاقتصادى للنظام الصناعى أمثال:ستيوارت مل و"مالتس" و"ريكاردو" .

النظام الرأسمالى

يطوف بنا المؤلف عارضا أحوال ونتائج الثورة الصناعية فى العديد من الدول الأوروبية ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، وموضحا لنا الآثار الاجتماعية العميقة لهذه الثورة-فالعمال- رجالا ونساء وأطفالا -كانوا فى أواخر القرن الثامن عشر مكدسين فى المصانع فى الجزء الأوسط من انجلترا وشمالا فى اسكتلندا، وبمجرد وجودهم فى المصانع يصبحون خاضعين لسلطة صاحب العمل ويصبحون تحت تصرفه، ولايحق لهم الاعتراض على الأجور أو على ساعات العمل أو على الضجيج والرائحة النتنه فى المصانع والمساكن والحياة القصيرة والكئيبة

ويضيف المؤلف أن الشاغل الرئيسى لعالم الاقتصاد طوال القرن التاسع عشر فى كل مكان من العالم تقريبا مايعتبر القضايا المحورية للموضوع -التى مازالت إلى حد ما القضايا الأساسية لعلم الاقتصاد -وهى: كيف تحدد الأسعار والأجور والفائدة والأرباح ودور الصناعة المصرفية؟.

فالنقود سواء فى شكل ذهب أو فضة أو نحاس لم تعد مجرد سلعة مؤهلة ، بوجه خاص لأداء دور الوسيط فى تبادل السلع ، أما وقد أصبحت تودع فى البنك ، وباتت أوراق النقد تصدر مؤكدة للودائع ، ولأن أوراق النقد والودائع هذه تحولت إلى وسيلة للدفع ، فقد نشأت للنقود شخصية ملحوظة خاصة بها . . ويستطرد المؤلف فى شرح أفكار الاقتصاديين وتفسيرهم لنظرية المنفعة والمنفعة الحدية والندرة والوفرة والعرض والطلب .

ويضيف المؤلف أنه مع انقضاء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين خاصة فى عامى ١٩٠٧ و١٩٢١ ثم فى الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٤٠ بدت على الساحة الظاهرة التى وصفت بطرق مختلفة على أنها ذعر مالى أو أزمة أو كساد أو انكماش مع ما ارتبط بها من بطالة وإحباط عام.

كارل ماركس والفكر الاشتراكى

يعرج بنا المؤلف لإلقاء الضوء على أفكار ونظريات علماء الاشتراكية ، وتاريخ نشأة كارل ماركس ونشاطه التعليمى وتكوين نظريته وتأسيسه لحركته السياسية وقيادتها والتى تعتبر المصدر الرئيسى للتوتر السياسى داخل البلدان وفيما بينها حتى يومنا هذا ، ويستعرض المؤلف كتابات ماركس وتشكيكه فى إنجازات النظام الرأسمالى وخاصة فى مجال توزيع القوى والفروق الهائلة فى توزيع الدخل وكذلك بالنسبة للأزمات والبطالة .

وفى المقابل يستعرض المؤلف جوانب الضعف فى المنظومة الماركسية والتى تعد خطيرة وحاسمة ، وفى مقدمتها تجاهلها حركات الإصلاح الاجتماعى ، وتطور نقابات العمال وازدياد قوتها وحماية الدولة لها ، ويقول المؤلف إن الدول الصناعية المتقدمة أثبتت أنها محصنة إلى حد كبير ضد ثورة ماركس ، وحيثما نجحت الأفكار الماركسية لم يكن نجاحا ضد الرأسمالية بل ضد بقايا الإقطاع فى روسيا والصين فى سياق ظروف الحرب والفوضى.

النقود وشخصيتها المستقلة

يخصص المؤلف فصلا كاملا من كتابه للحديث عن النقود وتاريخها ونظرية كمية النقود التى ظهرت نتيجة تدفق الذهب والفضة إلى أوروبا من العالم الجديد ، وكانت النقود فى بدايتها سلعة شأن أى سلعة أخرى فيما عدا أن خصائصها المادية ، سمحت بأن تقسم إلى أجزاء لها أوزان مختلفة ولكنها محددة ، وأن لها قيمة كبيرة فى أجزائها الصغيرة بحيث كان يسهل حملها ونقلها ، وهكذا كانت بمنزلة خطوة وسيطة فى التبادل ، كما كانت طريقة مريحة للاحتفاظ بالثروة وعاء لحفظ القيمة ، وأصبح للنقود شخصية مستقلة مع إنشاء البنوك التى من خلالها بات من الممكن زيادة عرض النقود أو تقليله ، والأموال التى تتاح على هذا النحو يمكن استخدامها للاستثمار أو للاستهلاك الضرورى ، أو الترفى أو لاحتياجات الدولة .

ويحدثنا المؤلف عن دور البنوك على مر الأيام وكيف ساهمت فى دعم الشخصية المستقلة للنقود عن طريق فتح الحسابات وإيداع الودائع والاقتراض من البنوك فى شكل أوراق بنكية"بنكنوت" التى تؤكد أن البنك لديه المعدن المقابل لها مودعا فى البنك ، وهكذا نشأت البنوك المركزية التى تنظم عمليات الاقتراض وخلق النقود التى تقوم بها البنوك الأصغر ، ويستطرد المؤلف فى سرد تطور تاريخ النقود وتفسير القوة الشرائية لها وعلاقة ذلك بحجم التجارة والناتج الصناعى والعمالة .

الحاضر صورة المستقبل

بعد الفصل الخاص بالنقود يخصص المؤلف عدة فصول يناقش فيها الأفكار والنظريات التى طرحها علماء الاقتصاد بعد كارل ماركس وخاصة العالم الكبير جون كينز ، كما يستعرض كل الأزمات التى مر بها اقتصاد العالم منذ بداية الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين ثم بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر.

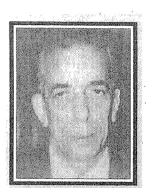
ثم يختتم المؤلف كتابه بالفصل الحادى والعشرين والفصل الثانى والعشرين تحت عنوان واحد هو"الحاضر صورة المستقبل" حيث . يتناول بالشرح كيف أن التاريخ لاينتهى بالحاضر ، وإنما هو يمتد بلانهاية ، ويتغير بغير حد إلى الأبدية والفرق هو أن المؤرخ لايصحبه إلى هناك ، فرحلته مهما تكن مغرية ، بما هو مأمول ، لابد أن تنتهى بالحاضر ، وهناك جانب كبير من الماضى موجود فى الحاضر ، وكذلك فإن قدرا كبيرا من الحاضر سيكون موجودا فى المستقبل ، بما فى ذلك قدر غير قليل مما لم يتضح بعد ، وهذا لن يدخل تماما إلى مجال الوعى العام إلا بمساعدة الزمن ، فما كان موجودا فى الماضى وفى الحاضر فى الفكر الاقتصادى سيغدو جزء من التاريخ المقبل.

وفى نهاية الكتاب يثبت المؤلف أن الفكر الاقتصادى لايوجد بعيدا عن الحياة الاقتصادية والسياسية التى تعطيه شكله ، فالأفكار الاقتصادية تعتبر بالفعل هادية للسياسة ، كما أن الأفكار هى أيضا وليدة السياسة والمصالح التى تخدمها ، واليد الطولى للتاريخ تؤكد حقيقة أن التغيرات فى الحياة والمؤسسات الاقتصادية يكون لها أثرها على الفكر الاقتصادى ، وأن هذا الفكر ليس معنيا -كما يعتقد عادة- بوضع نظام نهائى لايتغير ، فهو فى سعى مستمر ومتردد غالبا للتلاؤم مع التغير ، ويعد عدم إدراك ذلك صيغة للتخلف عن الواقع لتراكم الأخطاء .

وأخيراً .. يتمنى المؤلف ألا يكون الفكر الاقتصادى وتاريخه بحاجة إلى أن يكونا حرفة متجهمة أو حتى شديدة الوقار ، وقد شهدنا هنا تعاقبا غير موحش للأحداث ، وماهو أكثر من استعراض بطئ للشخصيات والمواهب ويقول المؤلف إنه شخصيا عاش لحظات من المتعة الغامرة أثناء تأليفه للكتاب ، ويرجو أن يشاركه القراء هذه المتعة ولو بقدر ما .

جولة في مديريات القوى العاملة

إعداد : مجيب رشدي



د. فتحي سعد

مبنى جديد لمديرية الغربية

تم استلام المبنى الجديد لمديرية القوى العاملة والهجرة بالغربية والواقع بشارع الجيش بطنطا بجوار الاستاد ، والذى أقيم على مساحة ٣٠٠ متر ، وهو عبارة عن ٦ طوابق مكونة من ٤٥ غرفة وقاعة اجتماعات و٢ قاعة تدريب ، وجراج يسع سبع سيارات نصف نقل .

بلغت تكاليف المبنى الجديد ١٢١,٨٣٥ جنيها ، وجدير بالذكر أن المبنى الجديد أقيم على أرض ملك لمحافظة الغربية بعد أن أصدر الدكتور فتحي السيد إبراهيم سعد محافظ الغربية قرار بتخصيص الأرض لمديرية القوى العاملة بالمحافظة.

مطروح

بيان بالمسجلين والمعينين من القوى العاملة



مصطفى إبراهيم

قام السيد مصطفى إبراهيم محمد مدير عام القوى العاملة بمطروح بإرسال بيان حول نشاط المديرية في عدة مجالات خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ " وذلك لباب جولة في مديريات القوى العاملة والهجرة " .. ومنها بيان حول العاملين حسب نوع القطاع على مستوى المحافظة ، ثم بيان بإنجازات المديرية في مجال القوى العاملة ، وبالنسبة للبيان الأول بلغ إجمالي العاملين في محافظة مطروح ٢٠,١٢٨ عاملا موزعين على القطاعات المختلفة كالآتي ١٣٨٨٦ في القطاع الحكومي ، ١٣٧٤ للقطاع العام و ٤٨٦٨ للقطاع الخاص .. أما القطاع الاستثماري فلا يعمل به أحد .

وبلغ إجمالي عدد المسجلين من القوى العاملة في محافظة مطروح ٤٠٥٩ موزعة كالآتي : ٨٢٨ مؤهل عال ، ٢١١٩ مؤهل متوسط ، ٣٢٩ فوق المتوسط ، ٨٣ أقل من المتوسط ، و٧٠٠ بدون مؤهل أما المعينون من القوى العاملة فبلغ العدد الإجمالي بالنسبة لمحافظة مطروح ٢٠١ موزعون كالآتي : ١١ عاملا فنيا ، ١٢٨ حملة مؤهلات ، ٥٩ عمالة غير فنية ، و٣ عجزة مؤهلين .

طنطا

مركز تدريب جديد على الحاسب الآلي

تمكنت مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الغربية بواسطة الجهود الذاتية من إعداد مركز تدريب على الحاسب الآلي به عشرة حاسبات آلية بالجهود الذاتية ، بتكلفة تبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مساهمة من رجال الأعمال بطنطا والمحلة الكبرى ، لتدريب شباب الخريجين ، ولتطوير الأداء بالمديرية بتدريب العاملين بها على استخدام الحاسبات الآلية .. وسيتم الاستعانة بهذا المركز في تنفيذ خطة المديرية في مجال التدريب المهني ، اعتبارا من العام الحالي ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وسيقوم العاملون بمركز المعلومات بالمديرية والحاصلون على دبلوم في البرمجة والحاسبات الآلية بالتدريب بهذا المركز حتى يكون التدريب تحت الإشراف الكامل للمديرية مما يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج.

صرح بذلك السيد فكرى عبد السلام

في محافظة الجيزة :

أكثر من ١٠٠٠ متدرب في الخطة القومية لتدريب الشباب بمركز تدريب بولاق الدكرور

كتب - عبد الموجود شحاتة :



محمد حسنى العنانى

تم اختيار مركز التدريب المهني التابع لمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة من بين عشرة مراكز تدريب تابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة وذلك للقيام بتنفيذ الخطة القومية لتدريب شباب الخريجين .. هذا ما صرح به السيد محمد حسنى العنانى وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة .

وأضاف أنه سيتم تدريب عدد ١١٢٥ متدربا في العام التدريبي الأول بواقع عدد ٣٧٥ متدربا في كل دورة تدريبية تستغرق مدة التدريب فيها ستة أشهر ، وتبدأ هذه الدورات اعتبارا من أول سبتمبر المقبل من هذا العام وسيكون عددها ثلاث دورات متتالية خلال عام تدريبي واحد ، هذا وسيتم منح مكافأة مالية قدرها مائة جنيه للمتدرب الحاصل على مؤهل متوسط ، و١٢٠ جنيها للمتدرب الحاصل على مؤهل فوق المتوسط ، و١٥٠ جنيها للحاصل على مؤهل أعلى .

ومن أهم المهن التى سيتم التدريب عليها تشغيل ماكينات لحام سيارات .. أثاث معدني .. نجارة .. تركيبات كهربائية .. إلكترونيات .. لف محركات .. سباكة .. تبريد وتكييف .. تشغيل ماكينات رقمية .. وصيانة أجهزة إلكترونية وغيرها .

كما تتضمن خطة التدريب بمركز تدريب بولاق الدكرور التابع لمديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة ، تدريب عشرين مدربا من القائمين على عملية التدريب ، وكذلك ثلاثة من القائمين على أعمال إدارة مراكز التدريب المختلفة .

قصة صورة ..



هذه الصورة التقطها الزميل المصور أحمد عبد العال فى الأسبوع الماضى لكل من د. محمد عبد السلام الحسينى وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة ورئيس قطاع التدريب بالوزارة .. والسيد المفوض التجارى لسفارة الصين بالقاهرة وذلك بمكتب د. الحسينى بالوزارة ... أما المناسبة فهى توقيع اتفاقية تسليم الجانب الصينى لمركز تدريب بنى سويف للوزارة والذى قامت الصين بتمويله بالأجهزة الحديثة والمعدات وتشغيله وتوفير بعض فرص تدريبية لمدة شهرين للقائمين على التدريب به بالصين " باب جولة المديريات " كان هناك وأجرى لقاءً سريعا مع المسئول التجارى الصينى الذى قال .. بأنهم سعداء بالانتهاء من كافة الاجراءات الخاصة بتشغيل مركز تدريب بنى سويف .. و لا يوجد ما يمنع من تكرار التجربة فى مراكز تدريب أخرى داخل مصر فى المستقبل القريب بعد نجاح هذه التجربة

مدير مديرية القوى العاملة بأسوان :

مهمتنا تنظيم فرص العمل بتسجيل الراغبين فيها !!

صرح السيد محمد الشاذلى موسى .. مدير عام مديرية القوى العاملة بأسوان بأن اختصاص المديرية ليس خلق فرص عمل وإنما تنظيم ذلك عن طريق تسجيل المواطنين الراغبين فى العمل وتوزيعهم على فرص العمل المطلوب الترشيح لها حسب أسبقية التسجيل بالمكتب حتى يمكن وضع الرجل المناسب فى مكانه المناسب ... وقد بلغ عدد المسجلين خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١/١٢,٩٠٠ مواطن وبلغ عدد المعينين ٢١١٥ بينما بلغت جملة فرص العمل المتاحة ٦٤٤ فرصة .

ويضيف الأستاذ الشاذلى :

من ناحية أخرى .. تعمل المديرية على تنظيم العمالة المصرية المسافرة للخارج بشروط مناسبة وغير تعسفية للمحافظة على حقوقها بالخارج والحصول على مستحقاتها كاملة عند عودتها إلى البلاد ويتم ذلك عن طريق مكتب الخبرة بالمديرية ، وفى هذا المجال قامت المديرية بتيسير إجراءات السفر عن طريق مكتب الخبرة وبالتعاون مع وحدة تصاريح العمل لتصدير العمالة المصرية للأسواق العربية فى الفترة من ٢٠٠٠/٧/١ وحتى ٢٠٠١/٦/٣٠ ومنها تعاقدات شخصية وحكومية لعدد ٦٠ تمت الموافقة عليها جميعا .

وعلى جانب آخر تعمل المديرية على عدم منافسة العمالة الأجنبية للعمالة المصرية بإنتقاء المهن التى يسمح للأجانب بمزاولتها ولمدة محددة يتم التجديد بعدها وذلك عن طريق مكتب التراخيص بالعمل للأجانب فى هذا المجال وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة ٨٧٠ تم استصدار تراخيص لها جميعا .

محمد الشاذلى

■ المنيا

إنجازات ٢٠٠٠

صرح السيد أبو بكر حسان مدير عام مديرية قوى عاملة المنيا بأن مديرية القوى العاملة والهجرة بالمنيا تواصل مسيرتها الناجحة فى تطوير أداء الخدمة الجماهيرية فى شتى المجالات

ومن ذلك توفير فرص عمل حقيقية مفهوم جديد ومتطور للبحث عن فرص عمل لمواطن المنيا فلقد طورت المديرية نفسها لتلائم عصر العولمة وذلك من خلال ثلاثة محاور "رئيسية".

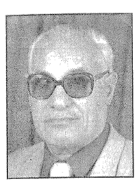
الأول هو : توفير فرص عمل لدى الغير عن طريق مكاتب العمل وذلك بتوفير البيانات والمعلومات لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع الاستثمارى والتعاونى وتوفير العمالة المطلوبة وفق الاحتياجات لهذه المنشآت وقد كانت التعينات الحقيقية خلال عام ٢٠٠٠ كالآتي:

١-عليا (٤٩١٠)
٢-فوق المتوسط(١٠٩٠)
٣-متوسط(١١٨١)
٤-أقل من المتوسط(٤٢)
٥-عمالة فنية (١١٨)
٦-عمالة غير فنية (٣٨٢)
٧-عجزة مؤهلين(٢٨٣)

وبلغ اجمالى المعينون وفقا لشهاداتهم (٢٦٠٦)

و توفير فرص عمل لدى الغير عن طريق الإعلان بنشرة التوظيف القومية ومتابعة فعلية لها وقد كانت التعيينات الحقيقية خلال عام ٢٠٠٠ هى ٥٦٧ مواطنا وذلك بمحافظة المنيا .. كما تم توفير فرص عمل حقيقية لدى طالبى العمل نفسه بإتاحة الفرصة بإقامة مشروع صغير بالتنسيق والتعاون مع الصندوق الاجتماعى بالمنيا بناء على دراسات جدوى وبحث المشاكل والصعوبات التى تعترض منح القروض للشباب من الخريجين وقد كانت الإنجازات خلال عام ٢٠٠٠ كالآتى :

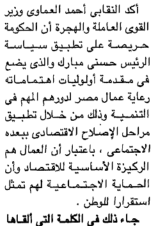
بالنسبة لفرص العمل الدائمة بلغت ٤٠٩٠ والمؤقتة ٢٠١٠ ليصبح إجماليها ٦١٠٠ فرص عمل ، وبلغ عدد الحاصلين على قروض حوالى ٢٢٢٦ مواطنا وقد بلغت جملة القروض من الصندوق الاجتماعى بالمنيا حوالى ٤٠ مليون جنيه تقريبا .



يقدمها : **محمد محمد على**

العماوى وراشد والغزالى.. يشهدون الجمعية العمومية للصناعات الهندسية





العماوى وراشد والغزالى فى الجمعية العمومية

تصوير : مكرم عبد المغيث

أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الحكومة حريصة على تطبيق سياسة الرئيس حسنى مبارك والذى يضع فى مقدمة أولوليات اهتماماته رعاية عمال مصر لدورهم المهم فى التنمية وذلك من خلال تطبيق مراحل الإصلاح الاقتصادى ببعده الاجتماعى ، باعتبار أن العمال هم الركيزة الأساسية للاقتصاد وأن الحماية الاجتماعية لهم تمثل استقرارا للوطن .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية الذى عقد فى الأسبوع الماضى برئاسة النقابى عبد المنعم الغزالى رئيس النقابة ورئيس الجمعية العمومية وشهدها النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال.

وأضاف أن الحكومة حريصة على حماية العمال من اعتداءات وسلبيات العولمة والمتغيرات العالمية ، وقال إن التشريع العمالى المطبق حاليا لايكفى أغراض الحماية للعمال ، ومن هنا جاء إعداد مشروع قانون العمل الموحد الذى سوف يراعى إحداث التوازن المطلوب فى علاقات العمل خلال هذه المرحلة ، حيث تضمن المشروع نصا يقضى بإنشاء الصندوق القومى للطوارئ لتقديم تعويضات للعمال وصرف أجورهم فى حالات الفصل ، والتوقف المفاجئ عن العمل ، وهى المهمة التى يقوم بها حاليا صندوق الطوارئ المؤقت بوزارة القوى العاملة .

وعن الانتخابات العمالية أعلن الوزير أنه ليس هناك داع لتأجيل الدورة النقابية الحالية لعام آخر . لأن ذلك يحتاج إلى تعديل تشريعى وأن الانتخابات ستجرى فى موعدها فى شهر سبتمبر القادم .

وأعلن النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب أن مجالس إدارات النقابات العامة بدأت عقد اجتماعات مع لجانها النقابية بمختلف مواقع العمل والإنتاج بهدف التعرف على مشاكل العمال وإيجاد الحلول السريعة لها عن طريق الاتصال المباشر بالأجهزة التنفيذية والوزراء المعنيين.

وأضاف :أن المرحلة القادمة تحتاج إلى مزيد من الارتباط بالقواعد العمالية والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة فى مجال التدريب والتثقيف العمالى ، لمواجهة الآثار السلبية للعولمة والتأكيد على حماية البعد الاجتماعى .

وكان النقابى عبد المنعم الغزالى رئيس النقابة العامة وسكرتير العلاقات الخارجية بالاتحاد العام للعمال قد بدأ الجلسة الافتتاحية للجمعية بكلمة طالب فيها بتشديد الرقابة على أصحاب الأعمال عند منحهم قروضا لإقامة المشروعات الإنتاجية ووضع ضوابط وضمانات تحمى حقوق العمال .

وقال إنه قد تمت خصخصة نحو ٦٠٪ من شركات الصناعات الهندسية والمعدنية نتيجة للخسائر المتراكمة عليها وأن نحو ٧٠ ألف عامل فى هذه الصناعات حصلوا على تعويضات مالية مناسبة عند تطبيق المعاش المبكر الاختيارى ، وقامت النقابة العامة بتوفير دراسات الجدوى وتقديم الخدمة المجانية للراغبين فى إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة .

وأضاف رئيس النقابة أن الجمعية العمومية تجتمع وأمتنا العربية تمر بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية فرضتها تلك المتغيرات العالمية والعولمة التى باتت تؤثر تأثيرا على التنمية رغم ماتعانيه الكثير من الدول النامية من جراء هذه المتغيرات ، إلا أن مصر بقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك حرصت على مسايرة هذه المتغيرات والتعامل مع رياح العولمة بعلمية وحنكة وطنية وتم تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى على مراحل ، الأمر الذى حافظ على حماية البعد الاجتماعى وأصبحت التجربة المصرية فى مجال الإصلاح محل اهتمام وأنظار كافة المنظمات الدولية.

وقال إن برامج الإصلاح الاقتصادى كانت لها انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية وخاصة على العاملين فى الصناعات الهندسية والمعدنية والتى تعد من أهم الصناعات الاستراتيجية التى يعتمد عليها اقتصادنا القومى ،

واختتم رئيس النقابة كلمته قائلا :إننى أطالب بتشديد الرقابة على أصحاب الأعمال وأن تكون القروض الممنوحة لهم لإقامة مشروعات إنتاجية مشروطة بضمانات تحمى حقوق العمال مع التزامهم بسداد ماعليهم من التزامات .

العماوى والصعيدى وراشد ومرسى فى الجمعية العمومية للنقابة العامة للمرافق



العماوى وراشد والصعيدى ومرسى فى الجمعية العمومية

أعلن النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الرئيس مبارك يحرص على تعميق الديمقراطية والحوار المستمر لتطوير العمل والإنتاج الوطنى ، وأشار إلى أنه ملتزم بحكم القضاء النهائى حسب توجيهات الرئيس مبارك فيما يخصه بعضوية مجلس الشعب .

وأكد السيد الوزير أن إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى يهدف إلى رفع مستوى معيشة الشعب وخاصة العمال وأصحاب الدخل المحدود مع الرعاية الكاملة لحقوق العاملين وتحسينها باستمرار .

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى افتتاح أعمال الجمعية العمومية لعمال المرافق برئاسة النقابى محمد مرسى رئيس النقابة ووكيل مجلس الشورى وشهدها الدكتور على الصعيدى وزير الكهرباء والنقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات التنظيمية والنقابية .

وأضاف وزير القوى العاملة أن الديمقراطية تمارس على أعلى مستوى بالتنظيم النقابى سواء فى الجمعيات العمومية للنقابات أو فى الانتخابات العمالية حيث يشارك أكثر من ٩٠٪ من الأعضاء لاختيار ممثليهم فى التنظيمات النقابية .

وأعلن الدكتور على الصعيدى وزير الكهرباء أن إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وفصل الإنتاج عن التوزيع وتكوين شركات جديدة لن يكون لها أى تأثير سلبى على العاملين بالقطاع من حيث المزايا التى يحصلون عليها حاليا بل ستتحقق لهم مزايا جديدة من خلال المنافسة الشريفة من الشركات التى ستؤدى إلى زيادة المكاسب والخدمات وتعظيم الفائدة.

وفى كلمته طالب النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال بسرعة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه مع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء من عقد لقاءات تجمع قيادات التنظيم النقابى والوزراء ، وأضاف أنه سيتم عقد لقاءات مكثفة لأعضاء النقابات العامة واللجان النقابية استعدادا لانتخابات الدورة النقابية الجديدة التى ستجرى فى موعدها فى جو ديمقراطى مشيرا إلى أن التنظيم النقابى العمالى هو الذى يقوم بإجراء انتخاباته فى جو يسعى فيه المرشحون لخدمة الوطن وزملائهم العمال، وكان النقابى محمد مرسى رئيس النقابة والجمعية العمومية قد بدأ جلسة الافتتاح بكلمة أكد فيها ، أن صالح العاملين والصالح العام هو الذى يحكم عمل النقابة العامة للمرافق ، ولذلك أنجزنا العديد من المزايا والمكتسبات لعمالنا وحققنا مزيدا من الترقيات وتثبيت العمالة المؤقتة ولست فى حاجة لأن أعيد على مسامع حضراتكم بيانا بما استطعنا تحقيقه خلال الدورة النقابية من إنجازات أدينا بها بعض ماعلينا من واجبات ، ووفاء لأمانة المسئولية التى حملتنا إياها جماهير عمالنا الأوفياء ، فقد تناولت الجمعية العمومية بيانا بذلك وناقشت أولا بأول فى دوراتها المتعاقبة خلال الدورة وهو ماتسجله تفصيلا التقارير التى قدمناها فى حينها .

القرارات والتوصيات

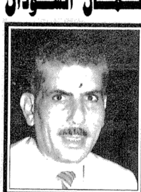
وفى نهاية اجتماعات لجان الجمعية العمومية صدرت عدة قرارات وتوصيات منها :-

-المطالبة بسرعة إصدار قانون العمل الموحد وكذا التعديلات المطلوبة على قانون العاملين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

-المطالبة بصرف البدلات المقررة للوظيفة المرقين إليها حديثا وكافة المزايا المستحقة أسوة بزملائهم ممن تمت ترقيتهم لمدير عام لتساوى الوظيفتين فى أعمالها .

-المطالبة بصرف بدل عدوى للعاملين بالصرف الصحى وتمليك المساكن الإدارية لقاطنيها من العاملين بقطاع الكهرباء والمياه ومحطات الصرف الصحى وعدم إخلاء المساكن للمحالين للمعاش إلا بعد تدبير المساكن لهم وصرف بدل مقابل استهلاك المياه للعاملين فى مجال المياه وتوفير دور الحضانة بأماكن العمل التى بها أعداد تسمح بذلك .

د. أحمد عبد الظاهر فى مؤتمر اتحاد عمال السودان

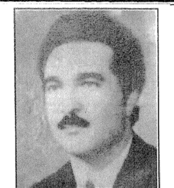

أحمد عبد الظاهر

شهد الفريق عمر البشير رئيس جمهورية السودان المؤتمر العام الذى عقده الاتحاد العام لعمال السودان فى الخرطوم ، كما شارك فى المؤتمر وفد عمال مصر برئاسة النقابى الدكتور أحمد عبد الظاهر نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ، وفود من سوريا ومن اتحاد المنتجين فى ليبيا وأمين عام الإتحاد الدولى للعمال العرب ، والأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية .

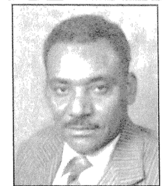
وقد تم فى المؤتمر انتخاب الدكتور إبراهيم غندور نائب رئيس جامعة الخرطوم رئيسا للاتحاد العام لعمال السودان ، بعد عطاء متواصل للنقابى تاج السر عبدون رئيس الاتحاد السودانى لنحو ثلاثين عاما .

وألقى فى المؤتمر كلمة عمال مصر النقابى الدكتور أحمد عبدالظاهر الذى نقل الى الرئيس السابق للاتحاد تحيات النقابى السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر وقيادات عمال مصر .

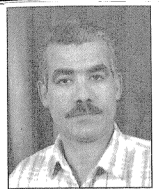
كما قام وفد مصر بتكريم النقابى تاج السر وقدم له هدية تذكارية باسم عمال مصر .

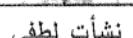


د. النبيل عباس الشنواني



إبراهيم خليفة حسين





نشأت لطفى

اللجنة النقابية للعاملين بمديرية الشئون الصحية - محافظة مطروح

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى السيد الفريق

محمد الشحات محافظ مطروح

وإلى شعب مطروح العريق وجميع القيادات التنفيذية والشعبية والسياسية بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

وتتقدم بالتهنئة للسادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

د. إسماعيل سلام وزير الصحة

د.النبيل عباس الشنوانى مدير عام المديرية

إبراهيم رمضان دسوقى رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية

وأعضاء مجلس إدارة النقابة العامة

ونعاهد الله والوطن على بذل المزيد من الجهد فى ظل القائد البار السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة
إبراهيم خليفة حسين

نائب الرئيس
مجدى كمال الدين

الأمين العام
عبد الهادى عطية

أمين الصندوق
نشأت لطفى

م . أمين الصندوق
عبد القادر طلعت

عضو النقابة العامة
أحمد جمعة منشاوى

عضو لجنة شئون العاملين
صلاح الدين إبراهيم الدسوقى

الأعضاء :

محمد محمود حسن - محمد عبد العزيز زويحة - متولي محمد عبد الغفار - عبد الهادى محمد سعد الدين

يتقدم بأسمى آيات
التهانى
إلى السيد الفريق
محافظ مطروح
بمناسبة العيد
القومى للمحافظة

فندق عايدة

• ١٠٠ غرفة • ٤٠ شقة فندقية • ٢٢ فيلا فندقية
• ٢ حمام سباحة أحدهما بماء البحر • رياضات بحرية
• نادى صحى به ساونا • جاكوزي • بخار • جمانيزيوم • مغطس
• ٧ مطاعم • صالة ديسكو • ملاعب تنس
• صالة بلياردو • ألعاب كمبيوتر • اسكواش

مع تحيات مدير عام الفندق
يوسف موريس

للاستعلام : القاهرة - الشركة العالمية للفنادق والسياحة
٢١ ش شهاب بالمهندسين ت : ٣٦١١٨٨٨ - ٣٦٠٣٨٨٨ فاكس : ٣٦٠٥٨٨٨ تلكس : ٢٠٨١٧ MONAB UN



• بيك آب (٢١٠٥) ١٥٠٠ سى سى - حمولة ٧٥٠ كجم
• استيشن (٢١٠٤) ١٥٠٠ سى سى - ٧٧ حصان
• نيفا بيك آب ١٧٠٠ سى سى - ٤ × ٤ بيك آب ٧٥٠ كجم

للحجز والاستعلام لدى فروع الشركة
٣٦ شارع نزيه خليفة خلف الحرية مول - مصر الجديدة
ت: ٢٥٨١٦٥٣ - ٢٥٨١٨٤٧
فاكس: ٢٥٨٠٥٧٣ - ٤١٧٨٧٩٩

النزهة: ٩ شارع النزهة - مصر الجديدة، ت: ٢٩١٥٥٤١ - ٤١٧٩٥٢٥
التحرير: ١٨٢ شارع التحرير باب اللوق ت: ٧٩٤١٨٨٢ - ٧٩٥١٩٣٠
مركز الخدمة: ١٦ شارع إسماعيل رمزى - مصر الجديدة، ت: ٢٥٨١٩٤٨

نوفا للتجارة: ٨ شارع البحرين - مصر الجديدة ت: ٤٥٥٧٥٠٢
الإسكندرية: ٦٤ تعاونيات سموحة ت: ٤٢٠٢٧٢٧ - ٤٢٥٨٠١٥٠

النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية
ولجانها النقابية

فى الذكرى التاسعة والأربعين لقيام

ثورة ٢٣ يوليو

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلوب نابضة بالخير والازدهار إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن فى التنمية والتقدم والرخاء

رئيس النقابة العامة
د. أحمد عبد الظاهر عثمان

الأمين العام
مختار حمودة لمعى

أمين الصندوق
إبراهيم إسماعيل

النقابة العامة للعاملين بالبترول ولجانها النقابية

فى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو

يبعث عمال البترول الأوفياء بتحية خالصة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويعبرون عن تقديرهم للدور الداعم النبيل لعمال البترول
الذى يقوم به السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول والثروة المعدنية

ويتجهون بقلوب نابضة بالخير والازدهار الى آفاق أوسع من
العمل والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والرخاء والتقدم

رئيس النقابة العامة
فوزى عبد البارى حسين

الأمين العام
أمير عبد السلام محمد

أمين الصندوق
مصطفى كمال

النقابة العامة

لأعمال النقل البحرى

ولجانها النقابية

في الذكرى التاسعة والأربعين لقيام

ثورة ٢٣ يوليو الخالدة

وتأميم قناة السويس

نحيي من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونحيي الإدارة المصرية لقناة السويس التى يقودها بشرف وأمانة

الفريق **أحمد فاضل** رئيس هيئة قناة السويس

رئيس النقابة العامة

عـادل الصبيحـى

أمين الصندوق

حسنى السيد خضر

الأمين العام

عزت الهادى غنيم

النقابة العامة للسكة الحديد
ولجانها النقابية



فاروق نصار رئيس النقابة العامة وأعضائها

يسعدهم فى ذكرى **ثورة يوليو المجيدة** أن يهنئون السيد

الرئيس **حسنى مبارك**

وشعب وعمال مصر ويعلنون من جديد أنهم سيظلوا جنود مصر الأوفياء لخدمة بلادهم ودفع عجلة الإنتاج بمرافق السكة الحديد وتحسين أدائها فى ظل قيادتها التنفيذية والشعبية الدكتور **إبراهيم الدميرى** وزير النقل و **أحمد العماوى** وزير القوى العاملة و **السيد راشد** رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والمهندس **أحمد الشريف** رئيس هيئة السكة الحديد

أمين الصندوق
أحمد فرحات

الأمين العام
سعد رزق

عيد ٢٣ يوليو

في ذكرى هذا اليوم المجيد نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسني مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
في التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد نجيب مهني

أمين الصندوق	الأمين العام
عادل متولي بدوي	**شعبان علي مصطفى**



النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية

مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية
ولجانها النقابية تتقدم بأسمى آيات التهانى
لابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

عيد ثورة ٢٣ يوليو

مجددين العهد لله والوطن على مواصلة الجهد من أجل
مصر القوية الحرة .. مصر المستقبل .. مصر الأقدر على
تحقيق ما تصبو إليه من آمال فى الرخاء والسلام

رئيس النقابة العامة
إبراهيم رمضان دسوقى

الأمين المالى
أحمد السعيد النحاس

الأمين العام
عبد الحميد عبد الجواد إسماعيل

النقابة العامة للبريد

مجلس إدارة النقابة العامة للبريد ولجانها النقابية يتقدم
بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويغتنم مناسبة

عيد ثورة ٢٣ يوليو

ليتقدم بوافر التهنئة للسادة

د. **أحمد نظيف** وزير الاتصالات والمعلومات

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

م. **أحمد الصولى** رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

رئيس النقابة العامة

حمدى محمد ياسين

نائب أول الرئيس

أحمد عبد الله

أمين الصندوق

سيد موسى

النقابة العامة

للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية و الكهربائية

نيابة عن جنود وأبطال الإنتاج العاملين فى الصناعات الهندسية والمعدنية و الكهربائية يتوجه مجلس إدارة النقابة العامة ولجانها النقابية بتحية تقدير وإكبار لثورة يوليو المجيدة .. تلك الثورة التى مكنت الطبقة العاملة من تأكيد دورها الطليعى فى العمل الوطنى ووضعت الأسس المتينة لبناء قاعدة صناعية ثابتة وعدالة اجتماعية راسخة .. وفى ذكرى العيد التاسع والأربعين للثورة نتوجه بتحية صادقة للقوى العاملة صاحبة المصلحة فى الحفاظ على ما حققته ثورة ٢٣ يوليو من إنجازات راسخة المواقف الوطنية والقومية ونؤيد بالإعزاز والتقدير المواقف الوطنية والقومية للرئيس

محمد حسنى مبارك

كما تعتز النقابة العامة بمواقف سيادته المخلصة للطبقة العاملة وبهذه المناسة تحية تقدير لجميع عمال مصر وقياداتهم النقابية

رئيس النقابة العامة

عبد المنعم محمد العزالى

الأمين العام

مصطفى فتح الله الفيل

أمين الصندوق

عبد الباقى إبراهيم

النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج
ولجانها النقابية

فى ذكـــــــرى

ثـــورة ٢٣ يـــوليـــو

التى غـيـرت وجـه الحـيـاة على أرض مـصـرنـا العـزيـزة والأمـة العـربـيـة

نحيى الزعيم القائد العظيم

محمد حسنى مبارك

ونؤيده فى جميع خطواته .. داخليا وخارجيا
ونؤكد على أن عمال مصر هم فى مقدمة الصفوف للدفاع عن
الوطن العزيز بالروح والدم تحت قيادته الرشيدة

رئيس النقابة العامة
السيد محمد راشد

الأمين العام
سعيد الجوهرى

أمين الصندوق
فتحى نعمة الله

النقابة العامة لعمال التجارة



تقدم أجمل التهانى وأسمى آيات التقدير والعرفان

إلى شعب مصر العظيم فى يوم

عيد ثورة ٢٣ يوليو

ويجددون تأييدهم للسيد الرئيس

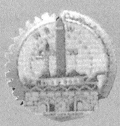
محمد حسنى مبارك

الأمين العام

سمير عبد الشافى الشطانوفى

رئيس النقابة العامة

فؤاد يوسف محمد توما



النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ولجانها النقابية



مجلس الإدارة وقيادات العمل النقابى باللجان النقابية والذين يمثلون نصف مليون عامل وعاملة فى صناعات التشييد والتعمير والإسكان وصناعات الأخشاب وصناعات الأسمنت والحراريات والسيراميك والخزف والصينى والطوب الرملى والطفلى ومواد البناء وهيئة وشركات الطرق والكبارى وكل عمالنا الحرفيون والمهنيون من طوائف المعمار من العمالة الغير منتظمة فى كل بقعة من بقاع أرض الوطن بمصر المحروسة

يشاركون عمال وشعب مصر العظيم

بالاحتفال بالعيد ٤٩ على قيام ثورة يوليو المجيدة

يتقدمون بخالص التهنئة والشكر للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

أمل مصر والأمة العربية

على إعادة اختيار السيد الزميل **محمد مرسى** أمين عام اتحاد عمال مصر وكيلا لمجلس الشورى

والسيدة الزميلة **عائشة عبد الهادى** سكرتير المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر..

وكيل لجنة التنمية البشرية بمجلس الشورى

وتهنئة للوزير النقابى العامل **أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة

بالإجماع الساحق بثقة الجماهير والطبقة العاملة بانتخابه عضوا لمجلس الشورى

وتهنئة للزميلين **فتحى عبد العال** رئيس النقابة العامة للصحافة والإعلام

و **محمد أبو سديرة** نائب رئيس اتحاد عمال مصر

لفوزهم بثقة الجماهير لعضوية مجلس الشورى

وتحية إعزاز وتقدير للسيد الزميل **السيد راشد** رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب.

والسادة الزملاء رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة الشقيقة

وكل عام ومصر والشعب المصرى بخير

سيد طه حسن

رئيس مجلس إدارة النقابة العامة



الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

ونقاباته العامة و لجانها النقابية و قواعدها العمالية

فى الذكرى التاسعة و الأربعين لقيام

ثورة ٢٣ يوليو الخالدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الزعيم القائد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونعاهد الله أن نسير وراءه فى طريق النصر من أجل بناء مصر العظمى فى جميع مجالات التشييد و التعمير و البناء ٠٠ وأن نبذل المزيد من العرق و التضحية من أجل بناء مجتمع حر كريم فى ظل الديمقراطية الحقيقية لمجتمعنا

رئيس الإتحاد العام

السيد محمد راشد

وكيل مجلس الشعب